الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان:

أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

– دراسة حالة مطاحن بني هارون –وحدة فرجيوة–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص:محاسبة وإدارة مالية

إعداد الطالب(ة):

❖ قاع الكاف إسماعيل

إشراف الأستاذ(ة):

❖قيرة عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة):.....	**جامعة .....**	**رئيسا**
الأستاذ(ة):.....	**جامعة .....**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذ(ة):.....	**جامعة .....**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2015 / 2016

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعاننا والذي به استعنا وعليه توكلنا

الحمد لله الذي يسر سبيلنا وأنار دربنا

تتحرر من قيدنا عبارات الشكر والإمتنان لتحلق

ثم تحط لتخط قائلة: شكرا على الصبر الجميل والنفس الطويل

لأستاذنا الكريم الفاضل "عمر قيرة" على سعي صبره معي

وعلى توجيهاته الصائبة وتواضعه الطيب معي

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

وكل من كان سبب في الوصول إلى مقامنا هذا

فألف شكر وتقدير

إسماعيل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة.....	أ- ر
الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية	
تمهيد.....	12 -
المبحث الأول: واقع التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي.....	14-
المطلب الأول: المحيط المحاسبي الدولي.....	14-
المطلب الثاني: التباين والاختلاف في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي.....	18-
المطلب الثالث: طرق تجاوز الاختلافات المحاسبية بين الدول.....	25-
المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي.....	27-
المطلب الأول: مفهوم التوافق المحاسبي الدولي.....	27-
المطلب الثاني: مبررات الاهتمام بالتوافق المحاسبي الدولي.....	30-
المطلب الثالث: الجهود المبذولة لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي.....	32-
المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية.....	35-
المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية.....	35-
المطلب الثاني: هيئة إصدار المعايير المحاسبية الدولية.....	41-
المطلب الثالث: التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية.....	47-
المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية.....	50-
المطلب الأول: القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.....	50-

المطلب الثاني: مستخدمي المعلومات المحاسبية..... -58-
المطلب الثالث: الفرضيات القاعدية والخصائص النوعية للقوائم المالية..... -60-
المطلب الرابع: الاعتراف بعناصر القوائم المالية وقياسها..... -64-
خلاصة..... - 66 -

الفصل الثاني: المعايير المحاسبية الدولية وتقييم الأداء المالي

تمهيد..... - 69-
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي..... -71-
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي..... -71-
المطلب الثاني: معايير الأداء المالي..... -75-
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي..... -76-
المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي..... -79-
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي..... -79-
المطلب الثاني: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي..... -82-
المطلب الثالث: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي..... -102-
المبحث الثالث: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في تقييم
الأداء المالي..... -112-
المطلب الأول: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي1 على المبادئ المحاسبية..... -112-
المطلب الثاني: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على القوائم المالية..... -114-
المطلب الثالث: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على عناصر القوائم المالية.... -118-
المطلب الرابع: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على قياس وتقييم عناصر
القوائم المالية..... -122-
المبحث الرابع: المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم وقياس أداء الشركات على
أساس السهم..... -135-
المطلب الأول: نطاق المعيار..... -135-
المطلب الثاني: المتطلبات الرئيسية للمعيار..... -136-

المطلب الثالث: متطلبات العرض والإفصاح..... -138-
خلاصة..... - 139 -

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن بني هارون –وحدة فرجيوة–

تمهيد..... - 141 -
المبحث الأول: التعريف العام بالمؤسسة محل الدراسة..... -142-
المطلب الأول: الإطار التاريخي للوحدة..... - 142 -
المطلب الثاني: لمحة حول المؤسسة مكان التربص..... -143-
المطلب الثالث: تنظيم المؤسسة..... -145-
المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة–..... -150-
المطلب الأول: إجراءات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة–..... -150-
المطلب الثاني: تأثير الانتقال للنظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة–..... -153-
خلاصة..... - 180-
خاتمة..... - 182 -
قائمة المراجع..... - 187 -
الملاحق
الملخص

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين النموذج المحاسبي الأوروبي والنموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني	- 16 -
02	أصول المؤسسة لسنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي	- 155 -
03	خصوم المؤسسة لسنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي	- 157 -
04	أصول المؤسسة لسنة 2010 وفق المخطط المحاسبي الوطني	- 160 -
05	خصوم الشركة لسنة 2010 وفق المخطط المحاسبي الوطني	- 161 -
06	جدول حساب النتائج لسنة 2010 وفق النظام الحاسبي المالي	- 164 -
07	جدول حساب النتائج لسنة 2010 وفق المخطط المحاسبي الوطني	- 166 -
08	مقارنة النسب المالية للمؤسسة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي	- 171 -
09	مقارنة النسب الخاصة بتقييم أسهم المؤسسة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي	-174-
10	مقارنة النسب السوق الخاصة بتقييم أسهم المؤسسة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي	-177-

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول	- 22 -
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة معايير المحاسبة الدولية	- 44 -
03	إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية	- 46 -
04	مستخدمي القوائم المالية	- 59 -
05	خصائص المعلومات المحاسبية	- 63 -
06	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة–	-149-

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	قائمة معايير المحاسبة الدولية
02	قائمة معايير التقارير المالية الدولية
03	نموذج للميزانية جانب الأصول وفق النظام المحاسبي المالي
04	نموذج للميزانية جانب الخصوم وفق النظام المحاسبي المالي
05	نموذج لجدول حساب النتائج حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي
06	نموذج لجدول حساب النتائج حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي
07	نموذج لجدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي
08	نموذج لجدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي
09	نموذج لجدول التغير في الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي
10	ميزانية المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة– جانب الأصول لسنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي
11	ميزانية المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد–فرجيوة– جانب الخصوم لسنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي
12	ميزانية المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد–فرجيوة– جانب الأصول لسنة 2010 وفق المخطط المحاسبي الوطني
13	ميزانية المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد–فرجيوة– جانب الخصوم لسنة 2010 وفق المخطط المحاسبي الوطني
14	جدول حساب النتائج للمؤسسة الصناعية والتجارية للسميد–فرجيوة– لسنة 2010
15	جدول حساب النتائج للمؤسسة الصناعية والتجارية للسميد–فرجيوة– لسنة 2010

مقدمة

لقد أدت العولمة الاقتصادية بشقيها الإنتاجي والمالي إلى خلق مجموعة من التحديات الجديدة للمتعاملين والمنظمين الاقتصاديين على حد سواء، فإزالة الحواجز بين الفضاءات المالية، تليين القواعد المنظمة لمهنة الوساطة المالية والتخلي عن الوساطة المالية كنمط تمويل مهيمن على تمويل الاقتصاد لصالح نمط التمويل المباشر. بالإضافة إلى تدويل و عولمة أنشطة الشركات، لاسيما المتعددة الجنسيات منها. كلها عوامل أدت إلى خلق بيئة اقتصادية جديدة أكثر ديناميكية، أكثر خطراً وكذلك توفر فرص عديد لمواجهة هذه المخاطر.

هذا الوضع الاقتصادي والمالي الجديد الذي نتج عن موجة التحرير المالي وعولمة الأنشطة الإنتاجية أدى إلى تغير قواعد اللعبة من المستويات الوطنية إلى المستوى العالمي، حيث أصبحت متطلبات الشركات والبنوك والمؤسسات المالية ذات بعد عالمي.

إحدى أكثر هذه المتطلبات أهمية هي ضرورة توحيد المعايير المحاسبية حتى تواكب العولمة و التوحيد والنمطية التي أصبحت تطبع أنشطة الشركات على المستوى العالمي، فالشركات المتعددة الجنسيات أصبحت تنتج نفس المنتوج في العديد من الدول، كما تقوم بجمع مركبات المنتج الواحد من فروع تمتلكها في دول عديدة، وهو الأمر الذي يقتضي توحيد قواعد المحاسبة وطرق القياس وأساليب التسجيل، وذلك من أجل ضمان القابلية للمقارنة التي تعتبر جوهر الخصائص الكيفية المساعدة على حسن اتخاذ القرار من طرف مستعملي المعلومة المالية.

مهمة توفير هذه المتطلبات وتوحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي تكفلت بها العديد من الهيئات على المستوى الدولي، لكن المجهود الأكبر بدلته لجنة معايير المحاسبة الدولية **(IASC)** التي عملت على وضع معايير المحاسبة الدولية من سنة 1973 إلى غاية 2001، ليعاد بعد ذلك هيكلتها في شكل مجلس معايير المحاسبة الدولية **(IASB)**، الذي تكفل منذ سنة 2001 بإصدار وتطوير معايير إعداد التقارير المالية الدولية.

إحدى أهم هذه المعايير، لاسيما فيما يتعلق بقياس أداء الكيانات الاقتصادية التي تستعمل المحاسبة المالية للإفصاح عن أدائها، هو المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 **(IAS 01)**، الذي يعنى بعرض الكشوف المالية.

وفي هذا السياق باشرت الجزائر وعلى غرار العديد من الدول في عملية إصلاح النظام المحاسبي المالي، وذلك بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسة الدولية، وذلك من خلال تبني معايير محاسبية جديدة تتماشى مع أعمال التوافق المحاسبي الدولية كليا أو تتكيف مع خصوصيتها.

فاعتمدت بذلك نظاما محاسبيا ماليا جديدا يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية منذ 2007 م، وبدأ هذا النظام حيز التطبيق مع مطلع 2010 م، وأصبح إلزامي على كل المؤسسات الاقتصادية التي تحكمها قواعد القانون التجاري.

هذا النظام المحاسبي المالي جاء بفلسفة جديدة للمفاهيم والمبادئ المحاسبية تختلف تماما عن تلك التي كان معمول بها سابقا في ظل المخطط المحاسبي الوطني، من بينها اعتماد المقاربة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية والتي تظهر في التصنيف الجديد في الميزانية وجدول حساب النتائج والقوائم الأخرى التي تعتمد بشكل كبير وواضح على التحليل المالي.

إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية من خلال النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية يساهم في تهيئة الأسواق الجزائرية للتعامل مع المؤسسات الدولية مما يحفز على تدفق الاستثمارات الأجنبية وجلب مستثمرين جدد، بالإضافة إلى توفير معلومات تساعد مستعملي القوائم المالية وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، وتمدهم بمعلومات عن المكاسب ومكوناتها وكذلك عن الوضع المالي وأداء المؤسسة، وبالتالي هذه المعلومات تخدم مستعملي القوائم المالية في عملية قياس الأداء المالي للمؤسسة وتساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فعالية.

وتعد القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المحللون الماليون في تقييم الأداء المالي باعتبارها حجر الزاوية في توفير المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية الأكثر نفعا وفائدة في ترشيد واتخاذ القرارات، وبالتالي تطبيق المؤسسات للقواعد العامة والاعتبارات الأساسية التي تحكم إعداد وعرض وتقديم القوائم المالية من خلال المعايير المحاسبية الدولية لها تأثير على هذه القوائم المالية وكذا على العناصر التي تتشكل منها وعلى قيمها، مما يؤثر مباشرة في عملية التقييم المالي.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق التوافق المحاسبي على المستوى الدولي، حيث تلقى هذه المعايير المحاسبية الدولية والتي أعيد تسميتها حاليا بمعايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية قبولا عالميا، ولهذا تسعى العديد من المؤسسات إلى تطبيق هذه المعايير نظرا لأهميتها ومزاياها، فتبني وتطبيق هذه المعايير يساعد على ضمان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية تتصف بصفة القبول العام الدولي.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية ظاهرة الأداء المالي، حيث يعتبر الأداء المالي من أكثر الميادين الأداء استخداما وقدما لقياس وتقييم أداء المؤسسة، كما أنه يسمح بقياس أداء المؤسسات من عدة جوانب بطريقة تقدم لمستعملي القوائم المالية ممن لهم مصالح في المؤسسة معلومات وبيانات حول المعاملات والأنشطة التي تقوم بها وذلك من أجل تحديد مواطن القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة كذلك من البيانات التي يوفرها الأداء المالي في توجيه وترشيد القرارات الاقتصادية المرتبطة بالأحداث والأنشطة الاقتصادية للمؤسسة.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتحقيق ما يلي:

- عرض الأنظمة المحاسبية الموجودة في العالم والأسباب التي أدت لإقامة توافق في الممارسات والتطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي والجهود المبذولة لتحقيقه؛
- التطرق إلى المعايير المحاسبية الدولية والأسباب التي أدت إلى ظهورها؛
- إبراز الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية الدولية وكذا الجهات والهيئات التي تعمل على إصدارها لاسيما المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد **(IAS 01)**.
- أهمية المعايير المحاسبية الدولية في عرض القوائم المالية؛
- التعرف على مفهوم الأداء المالي وأهميته وأهدافه وآثاره، بالإضافة إلى التعرف إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه وكذلك التطرق إلى مختلف طرق قياسه؛
- أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية، لاسيما المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد **(IAS 01)**؛
- التعرف على أهم المستجدات التي طرأت على القوائم المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

– التعرف على الآثار الناجمة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية تقييم الأداء المالي؛

– معرفة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية خاصة فيما يتعلق بالقواعد العامة والاعتبارات الأساسية التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية على مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء المالي؛

– التعرف على الآثار المرتقب حصولها على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

❖ إشكالية البحث:

وبناءا على ما ذكر يمكن طرح وصياغة الإشكالية التالية:

– ما مدى مساهمة تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في التأثير على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟

❖ الأسئلة الفرعية:

و للإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

– هل تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر في إعداد وعرض القوائم المالية؟

– هل تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر في خريطة عرض عناصر وحسابات القوائم المالية؟

– هل تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر على طرق التقييم والتسجيل المحاسبي لعناصر وحسابات القوائم المالية؟

– هل تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر في مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

❖ الفرضية الرئيسية:

وللإجابة على التساؤل المشار إليه سابقا، ثم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

– تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤثر في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفرضيات الفرعية:

و للإجابة أيضا على التساؤل المشار إليه سابقا، تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

– يؤثر تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في إعداد وعرض القوائم المالية؛

– يؤثر تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في خريطة عرض عناصر وحسابات القوائم المالية؛

– يؤثر تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في طرق التقييم والتسجيل المحاسبي لعناصر وحسابات القوائم المالية؛

– يؤثر تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع لعدة أسباب:

– الدور الذي أصبحت تلعبه المحاسبة كأداة للإفصاح المالي، والاهتمام المتزايد بتوجيه هدفها نحو تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات وتعظيم منفعتها في ترشيد قراراتهم المتخذة،

– التحولات التي تعرفها المحاسبة على الصعيد الدولي، الإقليمي والوطني؛

– أهمية الموضوع في ظل الإصلاحات والتغييرات التي يعرفها النظام المحاسبي في الجزائر ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية؛

– زيادة الاهتمام بالمعايير المحاسبية الدولية من قبل المؤسسات الجزائرية خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

– الدور الذي أصبح يلعبه الأداء المالي على الصعيد المحلي والدولي.

❖ مجال وحدود الدراسة:

✓ الحدود المكانية:

فيما يخص الجانب النظري فقد تضمن الفصل الأول الأنظمة المحاسبية الموجودة في العالم، وكذلك المنظمات والهيئات المهتمة بالتوافق المحاسبي الدولي، بالإضافة إلى هيئة إصدار المعايير المحاسبية الدولية، وقد شمل الفصل الثاني أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الجزائرية.

أما فيما يخص دراسة حالة فقد وقع الاختيار على مؤسسة جزائرية وهي:

المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد–فرجيوة– الكائن مقرها في مدينة فرجيوة ولاية ميلة.

✓ **الحدود الزمانية:**

فيما يخص الجانب النظري تم التطرق إلى تاريخ ظهور الأنظمة المحاسبية، وكذلك نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم التطرق إلى تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي، كما تناولنا حسابات الخاصة بالسنة 2010م كعينة للدراسة، باعتبارها فترة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي وهي أهم فترة لترقب ومتابعة أثر تبني تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تقييم الأداء المالي.

❖ **الدراسات السابقة:**

1- دراسة مدني بن بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية،** الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قدمت سنة 2004 بجامعة الجزائر، إشكالية هذه الدراسة تتمثل في: **ما مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين؟ وما هي السبل الكفيلة لتفعليه لملائمة الواقع الاقتصادي الجزائري.**

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج منها:

- إن إستراتجية التوحيد المحاسبي المعتمدة في ضبط الممارسة المحاسبية على المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يستجيب لاحتياجات فترة سابقة أصبحا لا يسايران وغير ملائمين للشروط الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في الجزائر، خاصة بعد سلسلة الاصلاحات التي ترمي للتحول نحو اقتصاد السوق؛

- عملية التوحيد المحاسبي في الجزائر تتميز بالصبغة السياسية، ذلك أن وظيفة إعداد المعايير كانت ومازالت من اختصاص الإدارة الوصية (وزارة المالية) التي أخذت على عاتقها هذه المهمة؛

- أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بات أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية، لكافة المستجدات والتحولات العميقة التي تعرفها الجزائر عل الصعيد الاقتصادي، السياسي، التي كان لها أثر بالغ على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمحيط التي تعمل فيه؛

- أن نجاح عملية التوحيد بما يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف التي لها فائدة من الإطلاع على القوائم المالية التي تنتجها المحاسبة يمر حتما عبر تبني إستراتجية توحيد تأخذ بعين الاعتبار عمل هيئات التوحيد الدولية، مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري.

كما قدمت هذه الدراسة توصيات منها:

– أن يتم موازاة مع إصلاح النظام المحاسبي، التفكير والانطلاق في البحث في كيفية تحديد وإرساء إطار تصوري للمحاسبة؛

– أن يتم اعتماد مسار توحيد جيد وفعال، ينطلق من حصر احتياجات مختلف الأطراف التي تعنى باستعمال المعلومات التي تنتجها المحاسبة؛

– أن يتم التعامل مع ما يجري من أعمال انسجام وتوافق الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي بجدية ويأخذ بعين الاعتبار.

2– محمد رمزي جودي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية–المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية**–، الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه في علوم التسيير، قدمت سنة 2015 بجامعة بسكرة، إشكالية هذه الدراسة تتمثل في: هل تطبيق المؤسسة لمعايير التقارير المالية الدولية يؤثر على تقييم الأداء المالي؟

وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج منها:

– أن المحاسبة الدولية هي نظام عالمي يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير المحاسبية، التي يترتب عن تطبيقها توفير معلومات تفيد مختلف الأطراف التي تستعمل المعلومات المحاسبية بكيفية متوازنة

– تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يزيد من توافق وانسجام الممارسات المحاسبية؛

– التوافق المحاسبي الدولي يمكن من رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، وتحسين عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين الذين يتطلعون للعمل خارج بلدانهم؛

– المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية يؤثر في عناصر القوائم المالية، والسبب في ذلك أنه بإمكان المؤسسة استخدام أكثر من طريقة في تقييم عناصرها هذا من جهة، ومن جهة ثانية أصبح بإمكان المؤسسة القيام بإعادة تقييم عناصرها بشكل دوري مما يؤثر في عملية التقييم.

كما قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات منها:

– حث المؤسسة على الاهتمام بتقييم أدائها المالي بشكل دوري أكثر من قبل، نظرا لأهمية ولخصوصية هذا النوع من الأداء؛

– حث المؤسسة وتشجيعها على العمل على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، من خلال النظام المحاسبي المالي؛

– تشهد المعايير المحاسبية الدولية تغيرات مستمرة، لذا نقترح على الهيئات المحاسبية المحلية العمل على إجراء دورات تدريبية مستمرة لمحاسبيها، حتى يستفاد من المعايير المحاسبية أكثر.

❖ صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيتها أثناء إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة عند جل الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

– نقص المراجع المتعلقة بالموضوع؛

– قلة الدراسات السابقة حول الموضوع؛

– سرية وعدم إعطاء معلومات كافية عن الموضوع من طرف المؤسسة.

❖ منهجية الدراسة:

حتى يتم الإلمام بالموضوع من كل جوانبه والإجابة عن التساؤلات المطروحة، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي كحتمية أملتها طبيعة الموضوع:

✓ **المنهج الوصفي:**

اعتمدنا على هذا المنهج عند التطرق إلى المحيط المحاسبي الدولي من خلال استعراض الأنظمة المحاسبية الموجودة في العالم، إضافة إلى الأسباب والتباين في الممارسات والتطبيقات المحاسبية، وكذلك في عرض مختلف الهيئات والمنظمات المحاسبية الإقليمية والدولية. كما اعتمدنا على هذا المنهج في عرض المعايير المحاسبية الدولية وإطارها المفاهيمي وفي تقديم وعرض مجموعة من التعاريف، وكذلك عند التطرق إلى الأداء المالي وطرق تقييمه.

✓ **المنهج التحليلي:**

اعتمدنا على هذا المنهج عند التطرق إلى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في المؤسسات وأثره في تقييم الأداء المالي وذلك من خلال المقارنة والتحليل بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، وكذلك في الجزء التطبيقي حيث يظهر ذلك من خلال تحليل البيانات المحاسبية وذلك باستغلال القوائم المالية للمؤسسة، إضافة إلى تحليل وتفسير مؤشرات تقييم الأداء المالي وإجراء عملية المقارنة بينها.

✓ **الأدوات المستخدمة:**

سعيا منا لإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على البحث المكتبي، استخدمنا مجموعة من الكتب باللغتين العربية والفرنسية، وكذا مجموعة من البحوث العلمية والمجلات وبعض الملتقيات والأيام الدراسية، إضافة إلى مواقع مختلفة للانترنت، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقمنا بتوظيف ما أتيح لنا من وثائق ومعلومات متعلقة بالمؤسسة وبالقدر الذي نحتاجه في موضوعنا، إضافة إلى المعطيات التي تم افتراضها.

❖ **هيكل الدراسة:**

للإحاطة بكل جوانب الموضوع وتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية بصورة واضحة، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي، حيث تدرجنا في العرض كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية

يعتبر هذا الفصل كمدخل للمعايير المحاسبية الدولية حيث تطرقنا إلى واقع التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي وذلك من خلال استعراض المحيط المحاسبي الدولي وأسباب الاختلاف والتباين في الممارسات المحاسبية الدولية بالإضافة إلى طرق تجاوز الاختلاف المحاسبي الدولي، كما تناولنا أيضا في هذا الفصل التوافق المحاسبي الدولي من خلال التطرق إلى مفهوم التوافق المحاسبي الدولي ومبررات الاهتمام به، وكذلك الجهود المبذولة الإقليمية والدولية من أجل تحقيق هذا التوافق، كما تطرقنا أيضا للمعايير المحاسبية الدولية وأهم التطورات الحاصلة في هذه المعايير، وفي الأخير تعرضنا للإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية ومختلف القواعد والمبادئ المرتبطة به.

الفصل الثاني: المعايير المحاسبية الدولية وتقييم الأداء المالي

يتضمن هذا الفصل مدخل للأداء المالي، وذلك من خلال إعطاء مجموعة من التعاريف المتعلقة به وبيان أهميته والتطرق إلى مختلف معاييره والعوامل المؤثرة فيه، ثم نتناول تقييم الأداء المالي من خلال التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء، وكذا المؤشرات التقليدية والحديثة لتقييم الأداء المالي، كما تناولنا أيضا أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في تقييم الأداء المالي وذلك من خلال تأثير هذا المعيار على القوائم المالية وعناصرها وقيمها، وبعد ذلك تناولنا المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم وقياس أداء الشركات على أساس السهم من خلال التطرق إلى نطاق ومتطلبات المعيار.

الفصل الثالث: دراسة حالة مطاحن بني هارون –فرجيوة–

ثم في هذا الفصل دراسة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية) في المؤسسة الإنتاجية والصناعية للسميد –فرجيوة–، حيث وبعد عرض موجز لها تطرقنا إلى واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة، وكذا الإجراءات المتخذة للانتقال إلى هذا النظام، ثم عرض أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية مع إبراز أثره في تقييم الأداء المالي.

الفصل الأول

الإطار النظري للمعايير المحاسبية الدولية

تمهيد

المبحث الأول: واقع التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي

المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية

خلاصة

تمهيد:

عرفت التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة، تحولات وتطورات جد متسارعة بل وجذرية، وذلك لما تطلبته مقتضيات العولمة الاقتصادية وكذا تفاعلات المحيط الاقتصادي الذي تميز بالانفتاح، وما أفرزه البعد الدولي من تداخل المصالح وقيام التكتلات، ومع تنامي الأنشطة الاقتصادية وتوسع نطاق بعض المؤسسات وتخطي معاملاتها الحدود الاقليمية وانتشرت فروعها في مختلف أنحاء العالم في ممارستها لأنشطتها الاقتصادية، كما أصبح للأسواق المالية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التي تبحث عن مصادر تمويل على المستوى الدولي، كان إلزاما على المحاسبة أن تتأثر بالبيئة المحيطة وأن تواكب هذا التطور وتصبح هي كذلك عالمية، ولكن هذا التطور واكبته مشاكل محاسبية ناتجة عن اختلاف التطبيقات والممارسات المحاسبية بين دول العالم.

ولهذا ظهر السعي جليا لوجوب وضع حد للاختلافات القائمة في ميدان المحاسبة من بيئة إلى أخرى وظهر العديد من المحاولات التي ترمي إلى الحد من أثر اختلاف الأنشطة المحاسبية على الأنشطة المالية العالمية خاصة في ظل تعدد وتشابك الارتباطات بين الأسواق المالية الدولية والأنشطة التجارية والمالية لضمان قراءة وفهم عالمي موحد للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها بإصدار معايير المحاسبة الدولية.

وقد بدأت محاولات وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي مع بدايات القرن الحالي حيث عقدت المؤتمرات الدولية للمحاسبة والتي ساهمت إلى حد كبير في التأكيد على أهمية تطوير المعايير المحاسبية الدولية، حيث عقد المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عام 1904 م في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 م وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين مختلف دول العالم. وكان آخر تلك المؤتمرات المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر الذي عقد في اسطنبول عام 2006، وكان تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق المال في أنحاء العالم، ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق المعايير وكان من أهمها

لجنة معايير المحاسبة الدولية التي خرجت إلى الوجود 29 يونيو 1973 م، إثر اتفاق الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في استراليا وفرنسا...إلخ، على تأسيس اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة لتقوم بوضع ونشر المعايير المحاسبية الدولية بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبة مترابطة ذات أصول منسقة معروفة ومحددة.

وتكمن أهمية معايير المحاسبة الدولية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي مما يساعد في ظل الارتباط بين الأسواق المالية والأنشطة التجارية والمالية على إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة على المستوى الدولي، للإجابة على احتياجات المستثمرين في ظل تباين الممارسات المحاسبية المحلية والتي أصبحت عائقا أمام الاستثمار المالي، فتبني وتطبيق هذه المعايير يساعد على ضمان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية تتصف بصفة القبول.

وعلى أساس ما تقدم سوف نقسم الفصل الأول إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: واقع التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي

المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية

المبحث الأول: واقع التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي

لقد أكدت العديد من الدراسات والبحوث في مجال أدبيات الفكر المحاسبي على المستوى الدولي على وجود اختلاف جوهرية في الممارسات المحاسبية المهنية بين الدول، تختلف باختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية من دولة إلى أخرى، وذلك نظرا لطبيعة الأنظمة المحاسبية ووفقا للمعايير المحاسبية الخاصة بكل دولة، ويعود سبب هذا الاختلاف في الممارسات المحاسبية إلى العديد من العوامل أو الظروف البيئية.

المطلب الأول: المحيط المحاسبي الدولي

تختلف العوامل البيئية من دولة إلى أخرى وفي بعض الحالات قد تتشابه لذلك يكون هناك تشابه في الأنظمة المحاسبية بين الدول ذات العوامل البيئية المتشابهة والدول ذات البيئات المختلفة سوف تختلف حتى أنظمتها المحاسبية، وقد بينت الدراسات التي عنيت بتشخيص وتصنيف الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي وجود نموذجان محاسبيان رئيسيان أحدهما أنجلوسكسوني والآخر أوروبي، حيث ركزت هذه الدراسات خاصة على تحديد الأسباب التي أدت إلى اختلاف الأنظمة المحاسبية بين الدول.[1]

أولا: المحاسبة الأنجلوسكسونية: (النموذج المحاسبي الأنجلو-سكسوني)

لقد ظهر النموذج الانجلوسكسوني في القرن التاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية، علما أن هذا النموذج مطبق من طرف حوالي 43 دولة، ومن بين هذه الدول (الولايات الأميركية المتحدة، بريطانيا اندونيسيان، كندا، هولندا، سنغافورة...)، ومعظم دول الكمنولث.[2] وتتمثل الأوجه الأساسية للمحاسبة الأنجلوسكسونية بالخصائص التالية: [3]

- في الدول الأنجلوسكسونية تتم وضع الأسس والمبادئ والقواعد والإجراءات والطرق المحاسبية من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة والمنظمات المهنية المستقلة غير الحكومية وجميع الأطراف ذات العلاقة بالمحاسبة وهو ما يعكس الدور الرئيسي والمطلق الذي يلعبه القطاع الخاص من أصحاب المهنة المحاسبية والمراجعة في مسار عملية التوحيد المحاسبي على حساب الدولة.

---

[1] سعاد بورويسة، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010، ص34.

[2] Samir Merouani, le projet du nouveau système comptable financier Algérien, magister en science de gestion, Ecole supérieure de commerce, Alger, 2007, p32.

[3] مدني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي-المفهوم، الأهداف والمبررات- مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006، ص-ص 116-117.

– المعايير المحاسبية التي يتم إعدادها في الدول الأنجلوسكسونية تستند إلى إطار تصوري وترافقها طرق تطبيقها بشكل مفصل.

– المؤسسات في النموذج الأنجلوسكسوني تعتمد في تمويلها على الأسواق المالية الذي يستقطب فئات مختلفة وغير متجانسة من المستثمرين، وهذا ما يدل على أن هذا النموذج يطبق في الدول ذات التوجه نحو السوق، لذا فالاهتمام الأساسي للمحاسبة ينصب على تلبية احتياجات هذه الفئات بالمعلومات الكفيلة بالإخبار عن الأداء والتدفقات المالية.

– يركز القانون المحاسبي الأنجلوسكسوني على مفهوم الصورة العادلة التي تبين ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى (ترى في الشفافية والصورة العادلة حماية لكل الأطراف المستعملة للمعلومات المالية) وعلى مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني الذي يقوم على أساس أن الأنشطة والمعاملات التي تقوم بها المؤسسة يجب أن تعكس محاسبيا الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

– القواعد المحاسبية مستقلة عن القواعد الجبائية، فالنتيجة الضريبية تحسب بشكل مستقل عن النتيجة المحاسبية وبالتالي تقدم المؤسسة نوعين من الحسابات، نتيجة محاسبية موجهة إلى المعلومات والبيانات المالية ونتيجة ضريبية موجهة إلى احتياجات الضريبة، أي أن تحديد النتيجة لا يترك لمحاسبي المؤسسة بل ينتج عن تطبيق قواعد مستقلة عن تلك التي يتم تطبيقها في تحديد النتيجة المحاسبية.

– القوائم المالية في النموذج الأنجلوسكسوني ليس لها شكل أو نموذج معين، بل يجب أن تحتوي هذه القوائم على معلومات تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة.

ثانيا: المحاسبة الأوروبية: (النموذج المحاسبي الأوروبي)

إن تسمية النموذج المحاسبي الأوروبي لا يعني إتباع كل الدول الأوربية له، كما لا ينحصر مجال تطبيقه في أوروبا فقط، بل يمتد إلى دول أخرى تعتمد عليه لا تنتمي إلى القارة الأوروبية كالجزائر اليابان،... و يضم النموذج الأوروبي حوالي 28 دولة تتشابه أنظمتها المحاسبية في العديد من الخصائص وذلك نظرا للروابط والعلاقات التي كانت تربط هذه الدول حول الممارسات المحاسبية وقواعدها المنظمة لها [1]، وتتمثل الخصائص الأساسية لهذا النموذج في ما يلي:

[1] Samir Merouani, op.cit, p29.

– يسود في الدول المطبقة للنموذج المحاسبي الأوروبي نظام قانون مدني، يتضمن قوانين مدونة للشركات من خلال إعداد معايير ثانوية أساسية تحكم المؤسسة الهادفة للربح. وفي الغالب ينص القانون على ضرورة إنشاء الشركات (شركات المساهمة) حسب خطوات محددة، هذه بالإضافة إلى وجود قانون محاسبي يتميز بالتفصيل لدرجة عدم ترك أي فرصة للتقديرات والأحكام المهنية، حيث تحدد مجموعة من إجراءات التسجيل والعرض العادل الموحدة والصارمة، لذلك يكون هناك اتجاه نحو تغليب الشكل القانوني على الجوهر الاقتصادي.[1]

– اضطلاع الدولة بدور رئيسي واعتمادها على مجموعة من القواعد القانونية والتشريعية في وضع الأسس والمبادئ المحاسبية، وبالتالي المؤسسات المهنية المحاسبية ليس لها أي سلطة في وضع أو تغيير القواعد المحاسبية.

– إعداد المعايير المحاسبية في النموذج المحاسبي الأوروبي يستند على مخطط محاسبي وطني يعتمد على مقاربة تنظيمية، باعتبار أن قواعد المخطط المحاسبي الوطني ملزمة على جميع المؤسسات.

– في النموذج المحاسبي الأوروبي هناك تأثير كبير للقواعد الجبائية على الممارسة المحاسبية وذلك عملا بمبدأ الحيطة والحذر والذي يقضي بتسجيل عناصر ذمة المؤسسة حسب قاعدة التكلفة او السوق أيهما أقل وبالتالي تساهم هذه العملية في التأثير على النتيجة الخاضعة للضريبة. [2]

وفيما يلي ندرج جدولا نبين من خلاله أهم الخصائص المميزة للنموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني والنموذج المحاسبي الأوروبي. [3]

الجدول رقم (01): مقارنة بين النموذج المحاسبي الأوروبي والنموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني

	النموذج المحاسبي الأوروبي	النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني
مصادر التمويل	– القطاع البنكي	– الأسواق المالية
الإيديولوجية	– توجه جماعي	– توجه فردي
النظام القانوني	– سيطرة القانون المدون (القانون المدني)	– سيطرة القانون العام – تتولى المنظمات الخاصة مهمة إعداد القواعد المحاسبية

[1] ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص160.

[2] مدني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي–المفهوم، الأهداف والمبررات– ، مرجع سبق ذكره، ص–ص 116–117.

[3] سعاد بورويسة، مرجع سبق ذكره، ص36.

النظام الضريبي	– علاقة كبيرة بين المحاسبة والضرائب	– استقلالية المحاسبة عن الضرائب
أهم مستخدمي المعلومات المالية	– الدائنون، السلطات الضريبية، المستثمرون	– المستثمرون بشكل خاص
المبادئ المحاسبية	– مبدأ الحيطة والحذر – تأثير سلبي للضريبة على منفعة البيانات المحاسبية	– عدالة العرض – الموثوقية
مجال عرض المعلومات المالية	– مجال عرض محدود	– مجال عرض واسع
البدائل المحاسبية	– عدد معتبر من بدائل القياس والتقييم	– عدد محدود من بدائل القياس والتقييم
حساب الربح	– مبدأ الحيطة والحذر – وضع حدود في توزيع الأرباح – الميل إلى إنشاء إحتياطات غير ظاهرة	– حساب الربح يأخذ في الاعتبار المنفعة في اتخاذ القرارات – عدالة العرض الموثوقية – مبدأ استقلالية الدورات – عدم وجود حدود في توزيع الربح – عدم وجود إحتياطات غير ظاهرة
العلاقة بين المحاسبة والضرائب	– تأثير متبادل بين المحاسبة والضرائب	– استقلالية المحاسبة عن الضرائب
الدول المعنية	– بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، اليونان، ايطاليا، البرتغال، سويسرا، اليابان...	– استراليا، بريطانيا، ايرلندا، كندا، نيوزيلندا، هولندا، سنغافورة، الولايات، المتحدة، الأمريكية...

المصدر: Bernard Raffournier et autres, comptabilité Internationale,vuibert,paris, France, 1997, p

من خلال استعراض النموذجين المحاسبيين السابقين يتبين أن الممارسات والتطبيقات وأساليب المعالجة المحاسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ويعود سبب الاختلاف إلى البيئة المحاسبية التي تمارس فيها، وذلك نظرا لطبيعة الأنظمة المحاسبية والمعايير الخاصة بكل دولة. [1]

المطلب الثاني: التباين والاختلاف في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي

إن اختلاف الممارسات المحاسبية المهنية بين الدول تختلف باختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية من دولة إلى أخرى، بحسب طبيعة الممارسات المحاسبية في كل بلد ووفقا لمعايير وأنظمة المحاسبة لكل دولة، لأنه لا يوجد دولتان تتشابه فيهما طرق ونظم الممارسة المحاسبية تماما مهما كانت هاتان الدولتان متقاربتين في الظروف حتى ولو كانتا عضوين في أحد التكتلات، ويرجح اختلاف هذه الممارسات المحاسبية إلى عدة عوامل أو ما يطلق عليها ظروف بيئية. [2]

ومع ذلك يبقى الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية قائما بين الدول تبعا لطبيعة الاحتياجات الوطنية المعبر عنها والمنتظر من المحاسبة الإجابة عنها باعتبارها أداة ضبط اقتصادي، وكذلك طبيعة الأهداف الموكل بها للمحاسبة في ظل الشروط التي تحكم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل دولة وهذه الشروط (الظروف) التي تعتبر المصدر الرئيسي للاختلافات المحاسبية بين الدول.[3]

أولا: أسباب الاختلافات في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي

يعود أصل الاختلاف في الأنظمة المحاسبة إلى مستويات التباين في الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من دولة إلى أخرى. وتفسر أسباب الاختلاف في الأنظمة المحاسبية إلى العوامل التالية: [4]

1- النظام القضائي:

بناء على الدراسة السابقة التي قام بها (Salter et doupnik) توصل إلا أن الممارسة المحاسبية السائدة في أي دولة غير مستقلة عن محيطها القضائي التي تمارس فيه، وأن مصادر الاختلاف المحاسبي من هذا

---

[1] سعاد بورويسة، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الاطار الفكري والواقع العملي،مكتبة الملك فهد أثناء النشر،السعودية ،1988، ص11.

[3] مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص113.

[4] نفس المرجع السابق، ص114.

المنظور تتبع أساسا من طبيعة الأنظمة القضائية السائدة في كل دولة. وتنقسم الدول في هذا المجال إلى مجموعتين: - مجموعة القانون العرفي؛

- مجموعة القانون المكتوب.

تتميز المجموعة الأولى باعتماد التشريع فيها على إصدار مبادئ عامة بينما يترك مجال التقدير واسعا للقضاة في حالة النزاع (الدول الأنجلوسكسونية)، أما المجموعة الثانية وعلى العكس من الأولي فإنها تتميز بتشريع مفصل لا يترك فيه مكانا واسعا لتقدير القضاة (الدول الفرانكفونية)، وهذا ما يفسر ربما توكيل عمليات التوحيد المحاسبي في دول الفئة الأولى لهيئات مهنية مستقلة غير حكومية عكس دول الفئة الثانية أين تضطلع بعملية التوحيد هيئات حكومية عامة يحكمها القانون المحاسبي Le droit comptable. [1]

2- طرق تمويل المؤسسات:

تتمثل عناصر الاختلاف من منظور طرق تمويل المؤسسات في طبيعة الأطراف التي على النظام المحاسبي التعامل معها بدرجة تفضيلية بهدف حماية أموالها. في دول المنظومة الأنجلوسكسونية تعتمد المؤسسات في تمويلها أساسا على السوق المالي الذي يستقطب فئات مختلفة وغير متجانسة من المستثمرين أو مقدمي الأموال (أفراد، مؤسسات، هيئات)، لذلك فإن الاهتمام الأساسي للمحاسبة ينصب على تلبية احتياجات هذه الفئات من المعلومات الكفيلة بالإخبار عن الأداء والتدفقات المالية في المؤسسات، بينما في دول المنظومة الفرانكفونية فإن المؤسسات تعتمد في تمويلها أساسا على البنوك مقارنة بما تتحصل عليه من السوق المالي، لذلك فإن المحاسبة تقوم على مبدأ الحذر وتنصب اهتماماتها لحماية المقرضين حتى ولو كان على حساب إعطاء الصورة الصادقة عن حسابات المؤسسة. [2]

3- المستوى الثقافي:

التأثير الثقافي يعتمد على افتراض أن مفاهيم المحاسبة في بلد ما متميزة مثل بقية السمات الثقافية الأخرى، كما أن مجموعة من الدراسات السابقة قد ذكرت أنه بسبب أن التشريعات والأنظمة المحاسبية الخاصة ببلد ما تعكس مستواه الثقافي والاقتصادي والسياسي والقانوني، فإنه سوف يوجد اختلاف بين الدول في الأنظمة المحاسبية، ومن العوامل الثقافية المؤثرة على الممارسة المحاسبية درجة الحرص لمجتمع من المتجمعات، فإن زيادة درجة الحرص في المجتمع تؤدي إلى انخفاض كمية المعلومات المالية التي يتم

[1] مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص115.

[2] نفس المرجع السابق، ص115.

الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما أنه قد يؤدي إلى زيادة تعقيد نظم المراقبة والمراجعة. كما أن نظرة المجتمع إلى مهنة المحاسبة تؤثر على الممارسة المحاسبية، مما يساعد على تطور وازدهار المهنة حيث أنه لا يمكن أن تتوافق الخصائص الثقافية للمجتمعات وبالتالي للدول فإن هذا سيؤدي إلى اختلاف الأساليب والممارسات المحاسبية. [1]

4- النظام السياسي:

توجد في العالم مجموعة من الأنظمة السياسية التي تتراوح بين أنظمة ديمقراطية يتمتع فيها الشعب بالحرية السياسية وبكل حقوقه المدنية، وأنظمة سياسية دكتاتورية لا يتمتع فيها الشعب بالحرية والمشاركة في اتخاذ القرار ويفقد فيها معظم حقوقه المدنية، وآيا كان النظام السياسي المبنى بدولة ما فإنه لا بد وأن تكون له انعكاساته على الأنظمة المحاسبية بتلك الدولة، فعندما يكون النظام السياسي نظاما دكتاتوريا لا توجد فيه حرية سياسية ولا يستطيع الشعب اختيار أعضاء الحكومة أو التأثير على سياساتها، فإنه من الأرجح لا يستطيع خلق وتطوير مهنة المحاسبة بشكل Accounting profession يبرز فيه مبدأ الإفصاح الكامل والعادل، ومن ضمن التأثيرات السياسية على المحاسبة والممارسات المحاسبية عملية استيراد وتبني الأنظمة المحاسبية من دولة إلى أخرى ليس لتشابه البيئات ولكن بسبب الروابط السياسية القوية بين تلك الدول. [2]

5- النظام الاقتصادي:

يقوم تأثير النظام الاقتصادي على الفرض الأساسي الذي يقول إن المفاهيم المحاسبية في بلد ما مرتبطة بالنظام الاقتصادي السائد في ذلك البلد، فالبيئة الاقتصادية مهمة جدا للتنمية المحاسبية بشكل عام وللإفصاح والتقارير المالية بشكل خاص، فالتنمية الاقتصادية تشكل النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية والاجتماعية المختلفة، ضمن هذه التغيرات الحاجة إلى أدوات التقارير المالية لقياس أداء كل من قطاعات الاقتصاد من حيث الكفاءة والإنتاجية، أي أن مراحل التنمية الاقتصادية والتوجه العام لاقتصاد بلد ما يؤثر بلا شك على تطور المحاسبة وتطبيقاتها. [3]

---

[1] نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص- ص 12- 13.

[2] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص- ص 161- 162.

[3] نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص14.

6- النظم القانونية وأنظمة الضرائب:

يعتمد تأثير النظم القانونية وأنظمة الضرائب على الممارسة المحاسبية على الفرض الأساسي بأن المفاهيم المحاسبية في بلد ما مرتبطة بالنظم القانونية وقوانين الضرائب في ذلك البلد، فمجموعة النظم القانونية وقوانين الضرائب في بلد ما تعتبر بمثابة المعايير للمحاسبة الضريبية والمالية لهذا البلد، كما أن قوانين الشركات –وخاصة القانون التجاري– لها تأثير كبير على أساليب تطبيق قواعد ومبادئ المحاسبة فالدول لها أنظمة قانونية مختلفة، فالقانون الوطني لكل بلد يعرف بشكل مباشر ودوري أشكال قطاع الأعمال والتطبيقات المحاسبية، واختلاف هذه الأنظمة القانونية للدول يحتم اختلاف النظم المحاسبية أيضا، كما أن للدول قوانين ضرائب مختلفة تبين سلوك الأعمال وبالتالي تطبيقاتها المحاسبية فإن هذه الممارسات المحاسبية سوف تختلف أيضا، فالاختلافات الموجودة بين الممارسات المحاسبية للدول سببها الاختلاف بين نظم الضرائب وطرق التحصيل في هذه الدول [1]، ويعود الاختلاف المحاسبي من المنظور الجبائي أساسا لكون حساب الربح في دول المنظومة الأنجلوسكسونية مستقل تماما عن الحسابات الاجتماعية للمؤسسة، وأن أهمية المسائل الجبائية تتبع عادة ثقافة المؤسسة، وعلى العكس فإن حساب الربح في المنظومة الفرانكفونية يقتضي دمج محاسبة المؤسسة بالقواعد الجبائية، نظرا لارتباط حساب الربح الخاضع بهذه القواعد التي لا تستبعد من هذا الربح إلا الأعباء المسجلة محاسبيا. [2]

7- المستوى التعليمي:

لا شك أن الممارسة المحاسبية لدولة ما تتأثر بشكل كبير بالمستوى التعليمي لمواطني تلك الدولة والمستوى التعليمي لأي دولة يتأثر بعدة عوامل: [3]

أ- درجة أو مستوى الأمية فزيادة مستوى الأمية في مجتمع من المجتمعات يقلل الاهتمام بدراسة وتطبيق النظريات الحديثة في العلوم المختلفة ومنها المحاسبة؛

ب- الحصول على المؤهل الثانوي ففي بعض المجتمعات يقاس المستوى التعليمي للمجتمع بنسبة عدد المواطنين الحاصلين على شهادة الثانوية؛

ج- الاتجاه العام للنظام التعليمي؛

---

[1] نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص115.

[3] نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص- ص 16- 17.

د- مدى مطابقة نظام التعليم لاحتياجات ومتطلبات مجتمع هذه الدولة، فعندما يزيد عدد الخرجين في تخصصات معينة على الحاجة فيقال أن نظام التعليم في ذلك المجتمع غير مطابق لاحتياجاته.

8- التعداد السكاني:

يلعب عدد السكان دور في تنمية وتطوير المحاسبة كعلم أو مهنة، فكلما زاد عدد السكان ارتفع عدد الأشخاص المهتمين بالمحاسبة وبالتالي تزداد الحاجة إلى مهنة محاسبية متطورة وخير مثال على ذلك تطور الأنظمة المحاسبية لبعض الدول التي تمتاز بعدد السكان الكبير مثل الهند وباكستان ومصر بالرغم من أنها دول نامية. [1]

9- الديانة:

إن الديانة بمفهومها الواسع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية داخل الدولة، ففي البلاد الإسلامية وعلى سبيل المثال باكستان والسعودية فإن الفائدة على القروض تعبر عن مفهوم معاكس للمعتقدات الدينية المنتشرة بها، لذا فقد قررت الحكومة اعتماد نظام اقتصادي خالي من الفوائد ونتيجة لهذا القرار لابد من إيجاد وسائل لعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة. [2]

ويمكن توضيح أسباب الاختلاف المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول

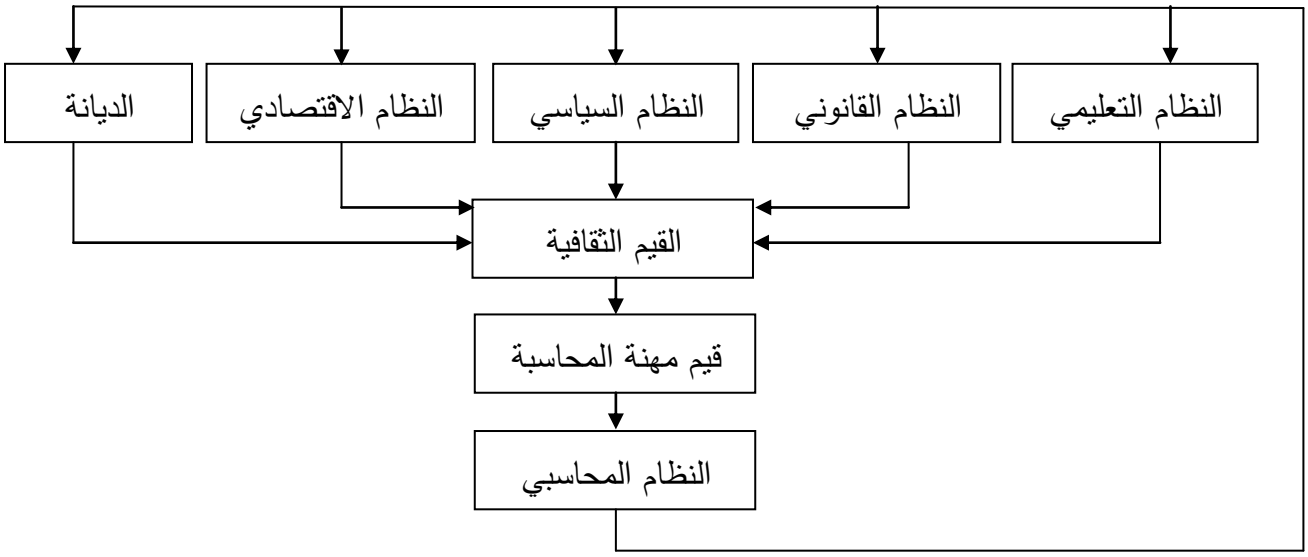

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية للمؤسسات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004، ص24.

[1] نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص- ص 16- 17.

[2] عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع محاسبة وماليه، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الأغواط، 2006، ص10.

وباختصار فإن النظام السياسي والاقتصادي ومرحلة التنمية الاقتصادية والبيئة الاجتماعية والنظام القانوني والهيكل الإداري والملكية في المؤسسات ومهنة المحاسبة ونظام الضرائب وطبيعة ومرحلة تطور سوق رأس المال تعتبر من العوامل المهمة في تحديد كل من الأنظمة المحاسبية. [1]

ثانيا: أوجه الاختلافات المحاسبية على المستوى الدولي

من بين أكثر أشكال الاختلاف المحاسبي أهميه ما تعلق بالهدف الأساسي للمحاسبة الذي يختلف من دولة لأخرى تبعا لخصوصياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لذلك سوف نتناول أهم أشكال الاختلاف المحاسبي، وهذا انطلاقا من خلال الاختلاف بين النموذج الأوروبي والنموذج الأنجلوسكسوني وذلك من خلال العناصر التالية: [2]

1- سياسة الإخبار:

ترتبط سياسة الإخبار ارتباطا وثيقا بطبيعة التمويل ومصادره وبما أن شكل التمويل الغالب على معظم دول النموذج الأوروبي يأتي من البنوك مقارنة بالأهمية النسبية للسوق المالي، فإن سياسة الإخبار سيكتنفها الغموض نظرا للسرية المطلوبة في إتمام الأعمال، لذلك فإن الإجابة عن احتياجات فئة الممولين من المعلومات ستطغى على حساب باقي الفئات وعلى العكس من ذلك فإن دول النموذج الأنجلوسكسوني، ترى في الشفافية حماية لكل الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية وعاملا لتطوير الأسواق المالية، لذلك فإن المعلومة المحاسبية حسب النموذج الأول تساعد على تتبع ذمة المؤسسة والوقوف على قدرتها على التسديد بينما المعلومة حسب النموذج الثاني فإنها تساعد وتخدم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2- القياس المحاسبي:

خاصة ما تعلق بمفهوم النتيجة المحاسبية (Résultat comptable) فإن المحاسبة حسب النموذج الأول تهدف إلى تحديد نتيجة النشاط وتصوير الوضعية المالية الصحيحة وذمة المؤسسة، بينما تهدف المحاسبة حسب النموذج الثاني من خلال الإمداد بالقوائم المالية إلى الإخبار عن أداء المؤسسة المعبر عنه بالنتيجة ومكوناتها.

---

[1] نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص-ص117-118

3- قياس النتيجة:

يتوقف قياس النتيجة على درجة الارتباط بين المحاسبة والجباية، فبالنسبة لدول النموذج الأول هناك تأثير كبير للجباية على قياس النتيجة عملا بمبدأ الحيطة والحذر (Prudence) الذي تتميز به المحاسبة والذي يقضي بتقييم عناصر الأصول بأقل من قيمتها وتساهم هذه العملية ليس فقط في حماية وضمان حقوق الدائنين، بل كذلك في تخفيض قيمة النتيجة الخاضعة للضريبة جراء ارتفاع حصص الإهتلاكات والمؤونات ويعرف هذا الشكل انتشارا واسعا في الكثير من الدول التي تؤدي فيها المؤسسات دورا اجتماعيا (التشغيل و الاشتراكات الاجتماعية)، بينما في دول النموذج الثاني فإن تحديد النتيجة الجبائية يعد أمرا في غاية الأهمية ولا يترك لمحاسبي المؤسسة بل ينتج عن تطبيق قواعد مستقلة عن تلك التي يتم تطبيقها في المحاسبة.

4- مسار عملية التوحيد:

في الوقت الذي تعرف فيه دول النموذج الأول مسار توحيد ثقيل أهم ما يتميز به هو اضطلاع الدولة بدور رئيسي واستناده لجملة من القواعد القانونية والتشريعية والتنظيمية تراها هذه الدول على أنها قاعدة لإجماع وطني انطلاقا من المساهمات التي تقدمها الأطراف المعنية بالتوحيد المحاسبي والممارسة، فإن دول النموذج الثاني لديها مسار توحيد أهم ما يتميز به هو المرونة والتكيف السريع مع التحولات الاقتصادية واضطلاع أصحاب المهنة المحاسبية والمراجعة فيه بدور رئيسي ومطلق.

5- طبيعة عملية التوحيد:

أهم ما يميز عملية التوحيد في دول النموذج الأول هو استنادها لمخطط محاسبي يعتمد على مقاربة تنظيمية تحول دون تمكن المهنيين من إيجاد حلول مناسبة لاحتياجات وحجم المؤسسة على اعتبار أن قواعد المخطط المحاسبي ملزمة لكل شخص طبيعي ومعنوي مهما كان حجمه (مؤسسة فردية أو شركة تجارية...) وأن تطبيقها قد يؤدي في حالات معينة إلى بعض الاختلاف نتيجة عدم ترابطها أو توافقها مع نصوص وقواعد أخرى، عكس المعايير المحاسبية التي يتم إعدادها في دول النموذج الثاني استنادا لإطار تصوري وترافقهما طرق تطبيقها بشكل مفصل علما أن المعايير المحاسبية ملزمة فقط للشركات المسعرة في البورصة دون باقي أشكال الأنشطة الاقتصادية الأخرى (محلات و مؤسسات صغيرة).

المطلب الثالث: طرق تجاوز الاختلافات المحاسبية بين الدول

يتوجب على بعض الشركات أو المجموعات حتى تتمكن من الوصول إلى مصادر التمويل في أسواق أو دول أجنبية إعداد قوائمها المالية بمستوى من الشفافية تفرضه هذه الدول ويختلف هذا المستوى من دولة إلى أخرى حسب طبيعة التنظيم الذي يحكم نشاطها الاقتصادي خاصة الدخول للأسواق المالية، ونتيجة لذلك وفي ظل الاختلاف الذي يميز الأنظمة المحاسبية في دول مختلفة فإنه يتم اللجوء إلى بعض الوسائل والطرق لتجاوز هذا الإشكال وهذا من خلال: [1]

1- الاعتراف المتبادل: (Reconnaissance mutuelle)

عندما تقبل سلطة الضبط لبلد ما بالقوائم المالية للشركات الأجنبية التي تعدها وفق مبادئها الوطنية وتعبر هذه الطريقة حلا لمشكلة الدخول للأسواق المالية الأجنبية على أساس أن القواعد المحاسبية الوطنية المطبقة من قبل شركات دولة ما عند البحث عن مصادر للتمويل في أسواق دولة أخرى تلقى الاعتراف المتبادل (مبدأ المعاملة بالمثل).

بالرغم مما لهذا الشكل من آثار إيجابية على الشركات نتيجة تجنبها أعباء ومصاريف إضافية تنتج عن إعادة معالجة الحسابات، إلا أن حدودها الأساسية تتمثل في الخلل الذي قد يحدث عند قياس أداء الشركات الوطنية والأجنبية، خصوصا إذا كان التباين في الأنظمة المحاسبية للدولتين قوي الدلالة كأن يتم القبول بقواعد محاسبية لدولة صغيرة كمكافئ للقواعد المحاسبية المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- الاعتراف المتبادل المعياري: (R.M.Normative)

إضافة إلى مفهوم الاعتراف المتبادل الذي لقي استعماله حدود فرضتها قوى التباين والاختلافات بين الأنظمة المحاسبية، أضاف Hoarau 1995 مفهوما جديدا هو الاعتراف المتبادل المعياري والذي يتمثل في تطوير جملة من المعايير المحاسبية الدولية دون خيارات على أن يترك للمؤسسات في كل دولة إمكانية تقديم أو عرض قوائمها المالية حسب معاييرها الوطنية شرط أن تقدم ضمن ملاحقها جداول تحول (Tableaux de passage) تتضمن توفيق (Réconciliation) بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية المطورة خصيصا لهذا الغرض، بالرغم من أن هذه الطريقة قد لا تحل بخاصية المقارنة (La comparabilité) التي يجب أن تتوفر

[1] مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص- ص 118-119.

في القوائم المالية التي تعدها المؤسسات طبقا للمعايير الوطنية، إلا أن اعتمادها يطرح عدة تساؤلات حول طبيعة جداول التحول شكلها ومحتواها ومدى توافقها.

3- التوافق المحاسبي الدولي:

ويقصد به الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية تحظى بصفة القبول الدولي وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية أي أن التوافق يشمل:

أ- المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل دولة؛

ب- الممارسة المحاسبية التي تفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات.

ومع أن توافق الأنظمة المحاسبية يدفع إلى توحيد شروط المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في إطار التجمعات الاقتصادية الدولية، إلا أنه يطرح عدة إست فهامات حول طبيعة المؤسسات الملزمة بتطبيق المعايير الدولية ومدى قدرتها على تبني الممارسات الجديدة خاصة وأنها مكلفة وثقيلة وتتطلب تضافرا للإمكانيات المادية والبشرية.

المبحث الثاني: التوافق المحاسبي الدولي

أدى اختلاف الظروف البيئية المحيطة بكل دولة إلى اختلاف القواعد والإجراءات والمهنة المحاسبية المتبعة في مختلف الدول، الأمر الذي أدى إلى البحث عن إيجاد الحلول للمشاكل والمخاطر المحاسبية على المستوى الدولي والناتجة عن الممارسات المحاسبية، ومن هنا جاءت فكرة التوافق المحاسبي الدولي حيث قامت العديد من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية بمحاولات لتسوية بعض الاختلافات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم التوافق المحاسبي الدولي

يعد التوافق المحاسبي الدولي من الأمور التي تساعد في ظل تعدد الارتباطات بين الأسواق المالية والأنشطة التجارية والمالية للمؤسسات على ضمان قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية للمؤسسات، للإجابة على احتياجات المستثمرين من المعلومات خاصة في ظل التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية التي أصبحت تشكل عائقا أمام الاستثمار الدولي ومصدر اضطراب لحركة الأسواق المالية العالمية، كما يساعد التوافق المحاسبي الدولي على ضمان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية.[1]

أولا: تعريف التوافق المحاسبي

قبل التطرق إلى موضوع التوافق المحاسبي فإننا بحاجة إلى الفهم والتفرقة بين معاني المفاهيم الثلاثة وهي التماثل أو التوحيد والمعايرة والتوافق التي عادة ما يستخدمها الباحثون بتداخل للإشارة لعملية التوافق الدولي المحاسبي، ومن هنا رأيت التطرق لهذه المفاهيم قبل التعرض إلى تعريف التوافق المحاسبي. [2]

1- التماثل أو التوحيد:

التعريف الأول: يشير التوحيد إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متسق ومتجانس أو غير متباين فهي تحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة، كما تعرفه جمعية المحاسبين الأمريكيين للتوحيد على أنه الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك الثبات في القياس.[3]

---

[1] مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص104.

[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص267.

[3] نفس المرجع السابق، ص267.

التعريف الثاني: التوحيد يعني تطبيق معيار واحد أو قاعدة واحدة في كل الحالات ولذا فالتوحيد ينطوي على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصارمة والضيقة.[1]

التعريف الثالث: يشير مفهوم التوحيد إلى فرض أسس وقواعد متجانسة لدولة ما على الدولة الأخرى فالتوحيد يعتبر بمثابة حالة مشروطة تشير إلى أنها نظام أو خطة تتضمن مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات على مستوى الوحدة الاقتصادية وإعداد قوائم حسابات في إطار محدد من الأسس والقواعد والاصطلاحات والتعاريف والحسابات والقوائم والموازنات لخدمة أهداف معينة. [2]

2- المعايرة المحاسبية:

التعريف الأول: المعيار هو نموذج معترف به من السلطة للقياس، وبالتالي فإن المحاولات في المحاسبة للمعايرة هي محاولات لوضح توحيد Uniformity في الطرق المحاسبية والنموذج المستخدم للقياس سيكون النموذج أو النسخة المصرح بها من قبل السلطة. [3]

التعريف الثاني: المعايرة في المحاسبة هي مجرد عملية (Proccess) من خلالها يتم الحركة في اتجاه التوحيد المطلق Uniformity في الممارسات المحاسبية، وبذلك فإن المعايرة تدل على التماثل شبه التام ومن ثم تكون المعايير والممارسات المحاسبية متماثلة تماما، فالمعايرة تهدف إلى القضاء على الاختلافات القائمة بين الدول في الممارسات والتطبيقات المحاسبية. [4]

3- التوافق المحاسبي الدولي:

التعريف الأول: يعتبر التوافق مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، يفيد الحد من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية، ويتميز عن التوحيد الذي يفترض أساسا توحيد كلي للقواعد المحاسبية، بمعنى توحيدها بشكل شامل على المستوى الدولي. وهو ما يعتبر أمرا مستحيلا وحتى غير نافع مادامت المحاسبة جزء مكمل للمحيط الثقافي الذي تتميز به كل دولة.[5]

---

[1] نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص368.

[3] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص268.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص365.

[5] مدني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي-المفهوم، الأهداف والمبررات- مرجع سبق ذكره، ص-ص 117- 118.

التعريف الثاني: التوافق هو عملية تقليل الفرو قات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم.[1]

التعريف الثالث: التوافق المحاسبي هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة فهي تشمل على اختيار مقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف، تم بعد ذلك العمل يتم جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها. [2]

وبالتالي يمكن القول بأن التوافق أكثر واقعية من التوحيد التام للمعايير، حيث أن لكل دولة قواعدها وثقافتها وفلسفتها وأهدافها على المستوى القومي في حماية أو رقابة مواردها القومية، هذا الشعور بالقومية يؤدي إلى ظهور القواعد والمقاييس الخاصة لكل دولة وهو ما يؤثر على النظام المحاسبي. [3]

ثانيا: أهداف التوافق المحاسبي

من الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي الدولي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، والتي عادة ما تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات بلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها: [4]

- المؤسسات المعدة للقوائم المالية؛
- الأطراف المستعملة لهذه القوائم؛
- الهيئات الأخرى التي لها علاقة بالموضوع.

1- بالنسبة للمؤسسات المعدة للقوائم المالية: يساعد التوافق المحاسبي على:

- خفض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية خاصة فيما يتعلق بإعداد الحسابات المجمعة للمؤسسات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية؛

---

[1] ثناء قباني، مرجع سبق ذكره، ص170.

[2] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 268.

[3] نفس المرجع السابق، ص 269.

[4] مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص- ص 106-107.

– إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها وقياس أدائها بناءا على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة؛

– تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها؛

– التوقع الجيد من خلال التحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة وهذا من خلال مساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرين الدوليون.

2- بالنسبة للأطراف المستعملة للقوائم المالية:

إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات، وبالتالي استبعاد أثر العوامل الثقافية والقيمية والعوامل الأخرى على حسابات المؤسسة لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة.

3- بالنسبة للهيئات الأخرى:

تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة من خلال نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة وهيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتبعه من خفض تكاليف هذه الرقابة التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات) أعباء إضافية تتعلق أساسا بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجمع.

المطلب الثاني: مبررات الاهتمام بالتوافق المحاسبي الدولي

إن تزايد الاهتمام بالتوافق على المستويات الإقليمية والدولية لم تنشأ من فراغ وإنما نشأت في الحقيقة استجابة لمجموعة من الظروف والعوامل التي لعل أبرزها ما يلي: [1]

1- عولمة الأسواق المالية: Globalization of Financial Markets

لقد تزايدت سرعة عولمة أسواق المال العالمية (التي تشمل سوق العملات وأسواق الأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى) في العقدين الأخيرين من القرن الحالي وقد أحدث ذلك بالفعل ثورة مالية هائلة في عالم الأعمال، حيث أصبح حجم هذه الأسواق وتأثيرها وما بها من علاقات وقوى فاعلة وأدوات

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص– ص 375– 377.

مالية جديدة مختلفة تماما عما كانت عليه في منتصف القرن العشرين، وهذا ما دفع البعض إلى القول بأن العالم من خلال ترابط أسواقه المالية وتأثرها ببعضها البعض قد غدا سوق نقدي كوني واحد فقد كان لإلغاء القيود والضوابط التي كانت مفروضة على حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية وبروز فجر ثورة الاتصالات والمعلومات والانسجام الموسع للابتكارات (الأدوات والمشتقات) المالية العديدة التي ظهرت مؤخرا أثرا بالغ في تعميق الاتجاه نحو عولمة الأسواق المالية.

2- ثورة تكنولوجيا المعلومات: The Revolution of Information Technology

إن التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات التي حدثت في العقدين الماضيين جعلت المعرفة موردا رابعا للثروة، والواقع أن هذا التقدم التكنولوجي لم يؤدي فقط إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها منظمات الأعمال وإنما أدى أيضا إلى تغيير أنواع الأعمال التي تقوم بها تلك المنظمات مما ترتب عليه خلق اقتصاد جديد يعرف بالاقتصاد المعرفي، وقد لعب هذا التقدم دورا بالغ الأهمية في اندماج وتكامل الأسواق المالية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلقة، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية بصورة واضحة مما كان له أثر كبير في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال بين هذه الأسواق وزيادة الروابط والصلات الوثيقة بينهما.

3- الشركات متعددة الجنسيات: Multinationl

تعد هذه المؤسسات التي تتولى تنفيذ الاستثمارات الأجنبية في دول العالم المختلفة حيث أن علاقتها بالاقتصاد الدولي علاقة وثيقة نظرا لما تمتلكه من ارتباطات واسعة بالمسائل المتعلقة بالسياسات التجارية وأنظمة الصرف الأجنبي وموازين مدفوعات الدول المختلفة والتمويل الدولي، وتتجلى السيطرة الاقتصادية لهذه الشركات على الاقتصاد العالمي من حقيقة أساسية على أنها تتحكم بنحو ربع إلى ثلث الإنتاج العالمي كما تبلغ إجمالي مبيعاتها عبر فروعها الإنتاجية ما يناهز مجموع النواتج القومية الإجمالية لكل الأقطار النامية مجتمعة باستثناء النفطية منها، وتصل حجم التجارة ما بين الفروع التابعة لهذه الشركات إلى 30% من مجموع العالمية.

4- الاتجاه العالمي نحو الخصخصة: Privatization

لعبت عملية الخصخصة التي تمت على نطاق واسع في الدول التي كانت تسمى اشتراكية وبعض الدول النامية دورا بارزا في تعزيز وتوسيع نطاق العولمة المالية، فقد سمحت هذه الدول -خاصة التي توجد

بها برامج واسعة للخصخصة- للمستثمرين الأجانب بالمساهمة في ملكية شركات القطاع العام وبعض مشروعات الخدمات العامة فيها.

المطلب الثالث: الجهود المبذولة لتحقيق التوافق المحاسبي الدولي

عدد من المنظمات واللجان الدولية مهتمة حاليا بالتوافق الدولي للمحاسبة وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي بعضهم يعمل ويهتم بهذا الموضوع على مستوى عالمي وبعضهم على مستوى إقليمي.

أولا: المنظمات الدولية: [1]

1- الأمم المتحدة: UN

إن اهتمام الأمم المتحدة بالمحاسبة والتقارير المالية يعكس اهتمامها الواسع بأثر الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، وقد جاء هذا الاهتمام من الأمم المتحدة بالمحاسبة والحاجة إلى تحسين التقارير المالية نتيجة للتقارير التي أعدتها الهيئة التابعة للأمم المتحدة، حيث تم إنشاء فريق عمل لهذا الغرض يتكون من 34 مندوبا ليعمل كهيئة دولية تعني بدراسة مسائل المحاسبة وإعداد التقارير من أجل تحسين إمكانيات توفير معلومات قابلة للمقارنة ويتم الإفصاح عنها بقوائم الشركات التي تعمل بعدة دول.

2- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: OECD

إن جهود الأمم المتحدة لتطوير قوانين تتعلق بممارسة الشركات المتعددة الجنسية لأعمالها الدولية توجت بظهور منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية أسست هذه المنظمة عام 1960م، وتعمل هذه المنظمة كمنتدى يتلاقى فيه أعضاء الدول الرسميون ويناقشون في المشاكل التي تواجه كل منهم ويحاولون وضع سياسة للتوافق في المجالات الدولية الحرجة، وتهدف المنظمة إلى تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، وكذلك تشجيع التجارة الدولية على أساس غير متحيز، حيث عقدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ندوة حول توافق المعايير المحاسبية على صعيد دولي ممثلون من الدول الأوروبية والأمم المتحدة والمنظمة الإفريقية للمحاسبة ومستخدمون متنوعون حضروا الندوة ودعموا فكرة التوافق المحاسبي.

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص- ص 277- 281.

3- الإتحاد الدولي للمحاسبين: IFAC

تأسس هذا الإتحاد عام 1977م، حيث يهدف هذا الإتحاد إلى تطوير معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني والقيام بالدراسات والبحوث في هذا المجال، كما تختص بتقرير وتطوير أساليب الرقابة الإدارية والمالية والقيام بالأبحاث المتعلقة بالنواحي المالية والرقابة.

4- لجنة معايير المحاسبة الدولية: IASC

تأسست عام 1973م، حيث تعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية هي الهيئة المستقلة الوحيدة التي عهدت إليها المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء بمسؤولية وصلاحية إصدار معايير محاسبية دولية. ويرى البعض أن عدم وجود اتفاق عام لنظرية محاسبية معينة إضافة إلى مشاكل توحيد وتوافق الاختلافات عبر الدول كل هذا يجعل عملية تغيير توجهات المحاسبة الإقليمية والدولية صعبة وشاقة، ومع ذلك فإن اللجنة تحاول الحصول على تأييد للمعايير المحاسبية التي تقوم بإصدارها.

ثانيا: المنظمات الإقليمية: [1]

1- المجموعة الاقتصادية الأوروبية: EEC

تأسست المجموعة الأوروبية المشتركة عام 1957م، حيث تعتبر التوافق في المبادئ والممارسات المحاسبية بين الدول الأعضاء أحد أهم المجالات التي اهتمت بها المجموعة الأوروبية، وقد قامت المجموعة بإصدار سلسلة من التوجيهات التي لها علاقة مباشرة بالتوافق المحاسبي بين الدول الأعضاء، حيث تعتبر هذه المجموعة في الواقع أول هيئة عالمية يكون لها سلطة مؤثرة في مجال التقارير المالية والإفصاح.

2- مجلس المحاسبة الإفريقي: AAC

تأسس هذا المجلس عام 1979م ويهدف هذا المجلس على إيجاد توافق الأنظمة المحاسبية للدول الإفريقية، وكذلك تشجيع القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالمعايير، على الرغم من العوائق التي تواجه جهود التوافق المحاسبي بالدول الإفريقية، وذلك بسبب الاستعمار الذي خلف نموذجين رئيسيين للمحاسبة الموجودة بالقارة هما النموذج الإنجليزي والنموذج الفرنسي، وأن على المجلس أن يعطي أهمية في المستقبل إلى البعد الإفريقي والاحتياجات المحاسبية في كل دولة.

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص- ص 284- 287.

3- إتحاد المحاسبين الأوروبي: UEC

وجدت هذه المنظمة عام 1951م ومن أهم أهداف الإتحاد تسهيل تبادل الآراء وتسهيل متطلبات دخول المهنة إلى دول الأعضاء وتسهيل السماح للمراجعين للتنقل في دول الأعضاء، حيث عقد الإتحاد أول اجتماع سنة 1953م بعنوان التوحيد المحاسبي والتكامل الاقتصادي، وقد شكل الإتحاد لجنة للتحقيق في إمكانية وضع دليل محاسبي أوروبي، حيث كان في ذلك الوقت ينظر إلى الخطة والدليل المحاسبي بأنه الوسيلة لتوافق الممارسات المحاسبية.

4- إتحاد محاسبي آسيا والمحيط الهادي: CAPA

تأسس الإتحاد عام 1957م ويهدف الإتحاد إلى تطوير مهنة محاسبية إقليمية متوافقة وذات معايير متجانسة، ويعمل هذا الإتحاد مع لجنة (المجلس حاليا) معايير المحاسبة الدولية والإتحاد الدولي للمحاسبين في تسهيل مهمة وضع معايير محاسبية دولية مقبولة قبولا عاما، وكذلك أخذ ظروف البلدان النامية بعين الاعتبار عند صياغة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

5- الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين: ASCA

تأسست الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين في عام 1965م وتتكون من عضوية الهيئة المهنية بالدول العربية وقد عقد أول مؤتمر لها في عام 1965م، وقد أصدرت في 1970م أول معايير للمراجعة.

المبحث الثالث: المعايير المحاسبية الدولية

تلقى المعايير المحاسبية الدولية والتي أعيد تسميتها حاليا بمعايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية قبولا عالميا، وأحرزت عملية وضع المعايير الدولية في السنوات القليلة الفائتة نجاحا ملحوظا في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولهذا تسعى العديد من المؤسسات إلى تطبيق هذه المعايير نظرا لأهميتها ومزاياها.

المطلب الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

تكمن أهمية معايير المحاسبة الدولية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي مما يساعد في ظل الارتباط بين الأسواق المالية والأنشطة التجارية والمالية للمؤسسات على إنتاج قوائم مالية قابلة للمقارنة على المستوى الدولي، للإجابة على احتياجات المستثمرين في ظل تباين الممارسات المحاسبية المحلية والتي أصبحت عائقا أمام الاستثمار الدولي، فتبني وتطبيق هذه المعايير يساعد على ضمان مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية تتصف بصفة القبول العام الدولي.[1]

1- مفهوم المعايير المحاسبية الدولية:

ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع و يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بفرع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها مثل الموجودات الثابتة البضاعة أو غيرها. [2]

ويمكن تعريف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات. [3]

---

[1] رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2011، ص102.

[2] صالح مرزاقة، فتيحة بوهرين، الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة يومي 12 و13 ماي 2010، جامعة سعد دحلب، الجزائر، ص07.

[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2008 ، ص 103.

كما يعرف المعيار المحاسبي على أنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج أعمال الوحدة الاقتصادية، بموجبه يتم تحديد الوسيلة للقياس أو العرض أو كيفية التصرف أو التوصيل المناسب عادة ما يلقي هذا المعيار قبولا عاما على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. [1]

كما يعرف المعيار المحاسبي على أنه قاعدة أو مجموعة من القواعد تصف الطريقة أو الطرق التي يتم بها إعداد الحسابات وعرضها بالقوائم. [2]

وفي المحاسبة المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله. [3]

2- نشأة المعايير المحاسبية الدولية وتطورها:

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق سنة 1939م، كما تم تشكيل هيئة أو مجلس المعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973م لتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية عموما GAAP الذي بدأ العمل بها منذ عام 1932م، أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي وبدأت تعقد المؤتمرات الدولية للمحاسبة والتي سنتطرق إليها فيما يلي: [4]

المؤتمر المحاسبي الدولي الأول: عقد عام 1904م في سانت لويس في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية قبل تأسيس المجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917م، وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

---

[1] توفيق محمد شريف، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطور بناء المعايير المحاسبية الدولية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، العدد 05، الرياض، سبتمبر، 1987، ص147.

[2] صلاح الدين عبد الرحمن فهمي، مقارنة معايير المحاسبة الدولية، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولي، 2000، ص91.

[3] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[4] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص- ص 103- 106.

المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني: عقد عام 1926م في أمستردام وقد حضره مندوبون من كل دول أوروبا تقريبا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا اللاتينية وكانت نسبة المشاركين من الدولة المضيفة هولندا كبيرا.

المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث: عقد هذا المؤتمر في نيويورك عام 1929م قدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسية وهي:

- الاستهلاك والمستثمر؛
- الاستهلاك وإعادة التقييم؛
- السنة التجارية أو الطبيعية.

المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع: عقد في لندن عام 1933م وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوبا عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائر من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها أستراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الإفريقية.

المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس: عقد سنة 1938م في ألمانيا في العاصمة برلين حيث بلغ عدد المشتركين في المؤتمر العالمي 320 وفدا فضلا عن 250 مشاركا من باقي أنحاء العالم ونسبة كبيرة من ألمانيا التي استضافت المؤتمر.

المؤتمر المحاسبي الدولي السادس: عقد سنة 1952م في لندن حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.

المؤتمر المحاسبي الدولي السابع: الذي عقد في أمستردام في أيلول عام 1957م حيث حددت في هذا المؤتمر الفترة الفاصلة بين مؤتمر وآخر بخمس سنوات وبقيت على هذا النحو حتى يومنا هذا، وقد شارك في المؤتمر السابع 104 منظمات محاسبة من 40 دولة وحضر 1650 زائر من الخارج و1200 عضوا عن البلد المضيف هولندا.

المؤتمر المحاسبي الدولي الثامن: عادت نيويورك لتحتضن المؤتمر الثامن في عام 1962م وحضره 1627 عضوا من الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى وشارك فيه 83 منظمة تمثل 48 دولة وقدم فيه 45 بحث.

المؤتمر الدولي التاسع: عقد في باريس عام 1967م.

المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر: عقد عام 1972م حضره 4347 مندوبا من 59 دولة.

المؤتمر المحاسبي الدولي الحادي عشر: فقد استضافته ألمانيا الاتحادية في 1977م وقد حضره مندوبون عن أكثر من مائة دولة من دول العالم.

المؤتمر المحاسبي الدولي الثاني عشر: عقد عام 1982م في المكسيك.

المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عشر: في طوكيو 1987م.

المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر: عقد عام 1992م وكان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة عن المؤتمر وحضره نحو2006 مندوبا من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر الذي تمثلت بوفود من لبنان وسوريا والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA وجمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخليين IIA.

المؤتمر المحاسبي الدولي الخامس عشر: فقد عقد عام 1972م في باريس.

المؤتمر المحاسبي الدولي السادس عشر: عقد المؤتمر عام 2002م في هونغ كونغ حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنوانا تدرجت موضوعاتها من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر الاقتصاد على المهنة المحاسبية.

المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر: عقد عام 2006 م في إسطنبول في تركيا تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال في العالم ودور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين دائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات وأجهزة حكومية عن تشكيل منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير.

3- أهمية المعايير المحاسبية الدولية:

تلعب المعايير دورا هاما في حياة الإنسان وقد يكون من الصعب على الإنسان تخيل انتظام الحياة وتطورها بدون وجود أي من هذه المعايير طبيعية كانت أو وضعية أو إلهية، يتم استخدام هذه المعايير كمقياس من قبل الفرد والدولة والعامة في مراقبة تنفيذ وتقييم الأنشطة المختلفة. [1]

إن وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية حيث أن موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق، إن عدم وجود المعايير المحاسبية سوف يكون هناك ما يشبه الفوضى المحاسبية، حيث أن الاختلافات سوف تكون كبيرة بين المحاسبين في معالجة نفس الممارسات المحاسبية وهو ما قد يساء استغلاله من قبل المحاسبين في الغش والتلاعب مما يقلل من موضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية، ويمكن الإشارة هنا إلى الأزمات المالية والمشاكل التي حدثت بعد تفاقم الكساد بدول النظام الرأسمالي بين عام 1929م- 1933م مما أدى بالمؤسسات التي تقف على هاوية الإفلاس إلى نشر بيانات مضللة تظهر المؤسسات بوضع مالي أفضل من الوضع الحقيقي لها، وكان هذا التضليل من خلال إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع، وللحد من التلاعب والمضار الناتجة عنه ظهرت الحاجة إلى وضع معايير ومبادئ للمحاسبة لإلزام الإدارة في مختلف المؤسسات للتقيد بها. [2]

ويلاحظ بأن الحاجة إلى المعايير المحاسبية تأتي من خلال: [3]

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة؛
- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس؛
- اتخاذ القرار المناسب.

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] نفس المرجع السابق، ص 61.

[3] رابح بوقرة، عريوة محاد، أثر المعايير المحاسبية الدولية (LAS/ IFRS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR، العدد الأول، جوان 2014، ص-ص 13- 14.

4- خصائص المعايير المحاسبية الدولية: تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها:[1]

- قدرتها على تحقيق الإجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها بدون إهمال وجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة.

- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير؛

- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها إذ أن أهم ما يميزها ليس ما تسمح به بل ما تمنعه؛

- غير إجبارية لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية.

5-أهداف إصدار وإتباع المعايير المحاسبية الدولية:

إن الهدف من إصدار المعايير المحاسبية الدولية وهو تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في: [2]

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية للاسترشاد بها واللجوء إليها عند إعداد القوائم المالية؛

- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والأساليب المحاسبية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية.

ويتم تحقيق الأهداف السابقة من خلال العمل ما يلي:

- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن ذلك؛

- إقناع الحكومات والجهات الأخرى التي تضع المعايير بالالتزام بهذه المعايير؛

- إقناع الجهات الرسمية المشرفة على التنظيمات التجارية والمؤسسات الأحرى بإلزام الجهات الخاضعة لرقابتها بإتباع معايير المحاسبة الدولية؛

- إقناع مراجعي الحسابات الخارجين بالتحقق من ضرورة إتباع المؤسسات والشركات لمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد بياناتها المالية.

---

[1] مدني بن بلغيت، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 134-135.

[2] رابح بوقرة، عريوة محاد، مرجع سبق ذكره، ص- ص 15- 16.

6- أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية:

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة ومعاييرها الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها: [1]

- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية؛
- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية؛
- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمال تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول؛
- الحاجة إلى المعايير لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية؛
- مشكل العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية؛
- ظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.

المطلب الثاني: هيئة إصدار المعايير المحاسبية الدولية

مع وجود العديد من الاختلافات والتباين في الممارسات المحاسبية بين الدول في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة التي يشهدها العالم وبروز التكتلات الاقتصادية الكبرى وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وازدهار التجارة الخارجية في ظل العولمة، أدت بالمهتمين بمهنة المحاسبة إلى بذل جهود حثيثة في سبيل الوصول إلى توافق دولي حول الممارسات المحاسبية من خلال تبادل وجهات النظر حول السياسات المحاسبية السائدة محليا ومحاولة توفيقها من خلال الابتعاد عن الاختلاف، ولعبت عدة منظمات وجمعيات مهنية دورا بارزا في هذا المجال وفي مقدمتها هيئة معايير المحاسبة الدولية. [2]

1- تقديم هيئة معايير المحاسبة الدولية: IASC

هي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، وقد شكلت هذه اللجنة في عام 1973م إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائدة في كل من أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والولايات المتحدة والمملكة البريطانية، ومنذ عام 1983م شملت عضويتها كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وابتداء من كانون الثاني 1996م صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 88 دولة، وابتداء من عام 1999م أصبحت اللجنة تضم 143 عضوا من 104 بلدان يمثلون مليوني

[1] www.shatharat.net/vb

[2] رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص105.

محاسب، وقد شاع استخدام المعايير الدولية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي لم تنضم إلى عضوية اللجنة بعد وفيما يلي الهيكل التنظيمي للجنة. [1]

2- الهيكل التنظيمي لهيئة معايير المحاسبة الدولية:

عرف القانون الأساسي لهذه الهيئة مراجعة هيكلية تمحض عنها تغيير في هياكلها، بدأ العمل بها بتاريخ 01 أفريل 2001م، تقرر حسب التوصية الواردة في القانون الأساسي المادة الرابعة تحديد الشكل القانوني لهذه الهيئة باعتبارها (مؤسسة- Fondation)، وانطلاقا من القانون الأساسي الذي أدخلت بموجبه إصلاحات جذرية على هيئة المعايير المحاسبية الدولية سوف نتناول مختلف الهيئات التي تتكون منها: [2]

أ- مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية: IASC Fondation

تتشكل هذه اللجنة من 19 إداريا يتم اختيارهم من قبل لجنة التعيين ويشترط في تركيبة الأعضاء ان تكون ممثلة للأسواق المالية العالمية والتنوع في الأصول الجغرافية والمهنية وذلك حسب التوزيع التالي:

- 06 أعضاء من أمريكا الشمالية؛
- 06 أعضاء من أوروبا؛
- 04 أعضاء من آسيا؛
- 03 أعضاء من كل المناطق الجغرافية بشرط احترام التوازن الجغرافي الكلي. كما أن خمسة أعضاء من بين 19 عضو يترك تعيينهم للفدرالية الدولية للمحاسبين (IFAC)، شريطة التشاور المتبادل مع لجنة التعيين واحترام التوازن الجغرافي، وأن عضوين من بين الخمسة لا بد أن يتم اختيارهم من بين الشركاء او المسيرين للشركات المحاسبية الدولية الرائدة والباقي (03) يتم اختيارهم بالتشاور مع هيئات دولية تمثل معدي ومستعملي القوائم المالية والجامعين بعضو واحد عن كل فئة، يتم تعيين الإداريين لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويتمثل دورهم الأساسي في:
- جمع الأموال اللازمة لسير أنشطة الهيئة؛
- إعداد ونشر التقرير السنوي عن النشاط متضمنا القوائم المالية المراجعة وأولويات السنة القادمة؛
- تعيين أعضاء كل من المجلس الاستشاري للمعايير (SAC) واللجنة الدولية لتفسير المحاسبة المالية (IFRIC)؛

---

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص-ص106-107.

[2] مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص-ص129-131.

– تقييم إستراتيجية وفعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

ب– مجلس معايير المحاسبة الدولية: IASB

يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من 14 عضوا يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء، المؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة الفنية، بحيث يشغل 12 عضوا يتوزعون حسب الشروط التالية:

- 05 أعضاء على الأقل لديهم خبرة في ممارسة المراجعة؛
- 03 أعضاء على الأقل لديهم خبرة في إعداد القوائم المالية؛
- 03 أعضاء على الأقل لديهم خبرة كمستعملين للقوائم المالية؛
- 01 عضو على الأقل لديهم خبرة أكاديمية (باحث جامعي).

ويعين أعضاء المجلس لمدة 5 سنوات على الأكثر قابلة للتجديد مرة واحدة على الأقل. وتكمن مهام مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:

- إعداد ونشر وتعديل المعايير المحاسبية الدولية؛
- نشر مذكرات الإيضاح حول مشاريع المعايير المحاسبية الدولية الجارية؛
- إعداد إجراءات معالجة التدخلات؛
- تشكيل كل أنواع اللجان الاستشارية المتخصصة لإبداء الرأي حول المشاريع المهمة؛
- القيام بالدراسات في الدول المتقدمة والناشئة للتأكد من قابلية المعايير للتطبيق.

ج– المجلس الاستشاري للمعايير:SAC

يتشكل هذا المجلس من ثلاثين عضوا على الأقل يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد يرأسهم رئيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية وهيئات التوحيد الوطنية والأطراف الأخرى المهتمة بالمعلومات المالية الدولية.

د– اللجنة الدولية لتفسير المحاسبة المالية:IFRIS

تتكون هذه اللجنة من 12 عضوا يتم تعيينهم من قبل الإداريين لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، تهتم هذه اللجنة بتفسير بعض النقاط الخاصة على ضوء المعايير المحاسبية الدولية الموجودة وإعداد ونشر مشاريع تفاسير لإثرائها بين جمهور المهتمين لإتمام عملية التفسير، كما تنسق هذه اللجنة مع هيئات التوحيد الوطنية لضمان حلول ذات جودة عالية.

وفيما يلي سوف نستعرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة معايير المحاسبة الدولية:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة معايير المحاسبة الدولية

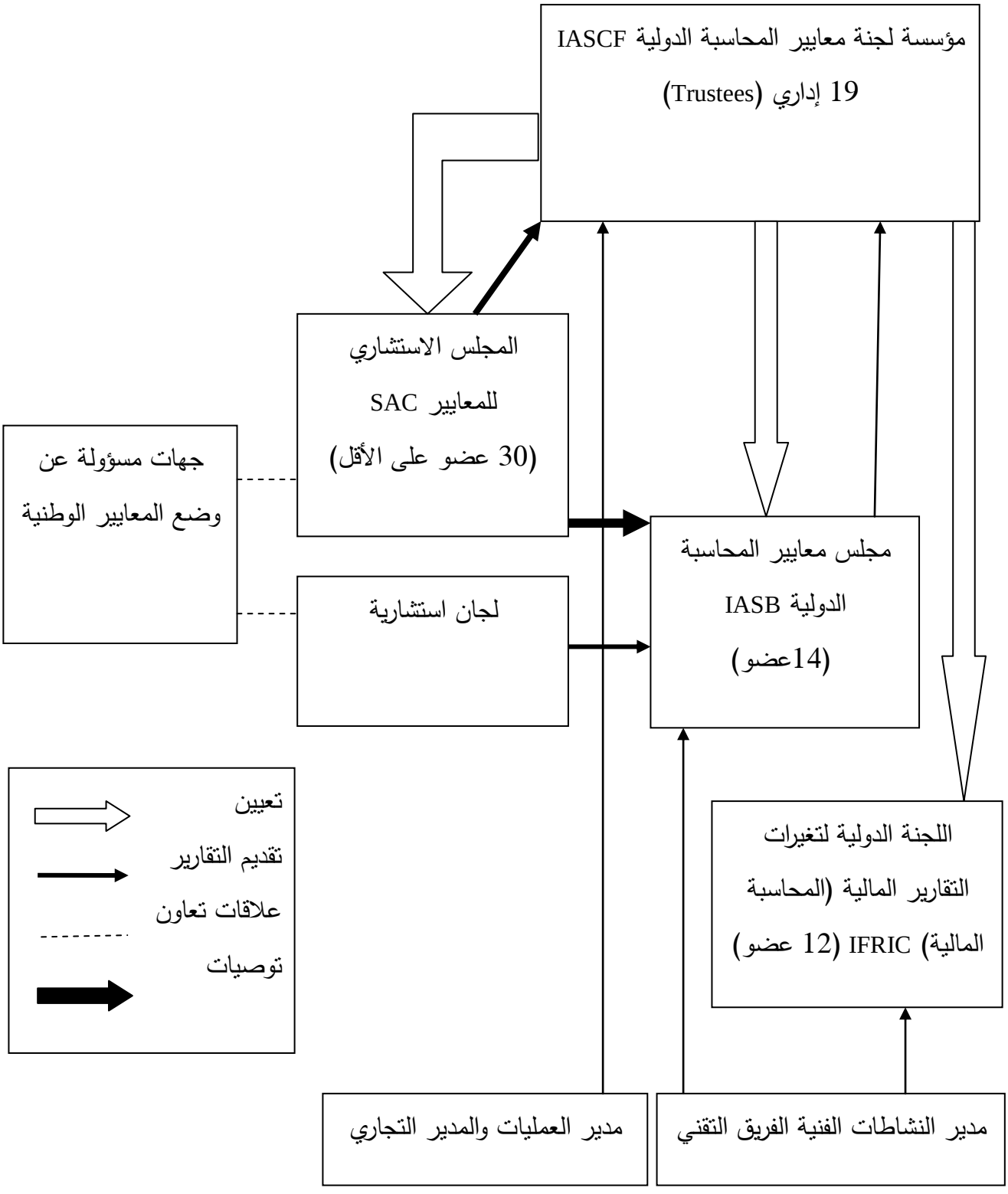

المصدر: http://www.iasc.org.uk/cmt/0001asp

3- إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية: IAS/ IFRS

إن عملية إصدار أو تعديل معيار محاسبي تخضع إلى إجراءات صارمة ترتكز على مبدأ التشاور بين جميع الأطراف المعنية وبالخصوص المجالس الوطنية للمحاسبة ومختلف الهيئات والمؤسسات المهنية المرتبطة بمجلس المعايير الدولية IASB وذلك وفقا للمراحل التالية:[1]

أ- يشكل المجلس لجنة توجيهية دولية يترأسها ممثل عن المجلس وتضم ممثلين عن المؤسسات الأخرى الممثلة في المجلس أو المجموعة الاستشارية أو ذات الخبرة في موضوع معين؛

ب- تحدد اللجنة التوجيهية كل القضايا المرتبطة بالموضوع وتراجعها وتأخذ باعتبارها تطبيق إطار اللجنة المتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية مع مراعاة المتطلبات والممارسات المحاسبية المحلية أو الإقليمية وبعد ذلك تقدم اللجنة التوجيهية موجزا بالنقاط الرئيسية؛

ج- بعد تلقي لجنة التوجيه تعليقات المجلس على موجز النقاط الرئيسية تحضر بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو ورفضها وتمتد هذه الفترة عادة لأربعة أشهر؛

د-تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات على بيان العرض التمهيدي بالمبادئ وتوافق على البيان النهائي بالمبادئ الذي يقدم للمجلس للموافقة عليه، كما يستخدم كأساس لإعداد مسودة العرض بالمعيار المحاسبي الدولي المقترح ويتاح هذا البيان النهائي للعموم دون نشره رسميا.

هـ- تعد اللجنة التوجيهية مسودة عرض تمهيدية للموافقة من قبل المجلس بعد التنقيح بعد أن توافق عليه نسبة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل وتنشر مسودة العرض بعد ذلك وتطلب التعليقات من كل الأطراف المهتمة خلال فترة العرض والتي هي شهر كحد أدنى وقد تمتد إلى ستة أشهر؛

- تعيد اللجنة التوجيهية النظر بالتعليقات وتعد مخطط المعيار المحاسبي الدولي لمراجعته من قبل المجلس وبعد التنقيح وبموافقة ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء المجلس يتم نشر المعيار.

ويمكن تلخيص إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية على النحو التالي:

[1] حسين القاضي مأمون حمدان مرجع سبق ذكره، ص- ص 108- 109.

الشكل رقم (3): إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية

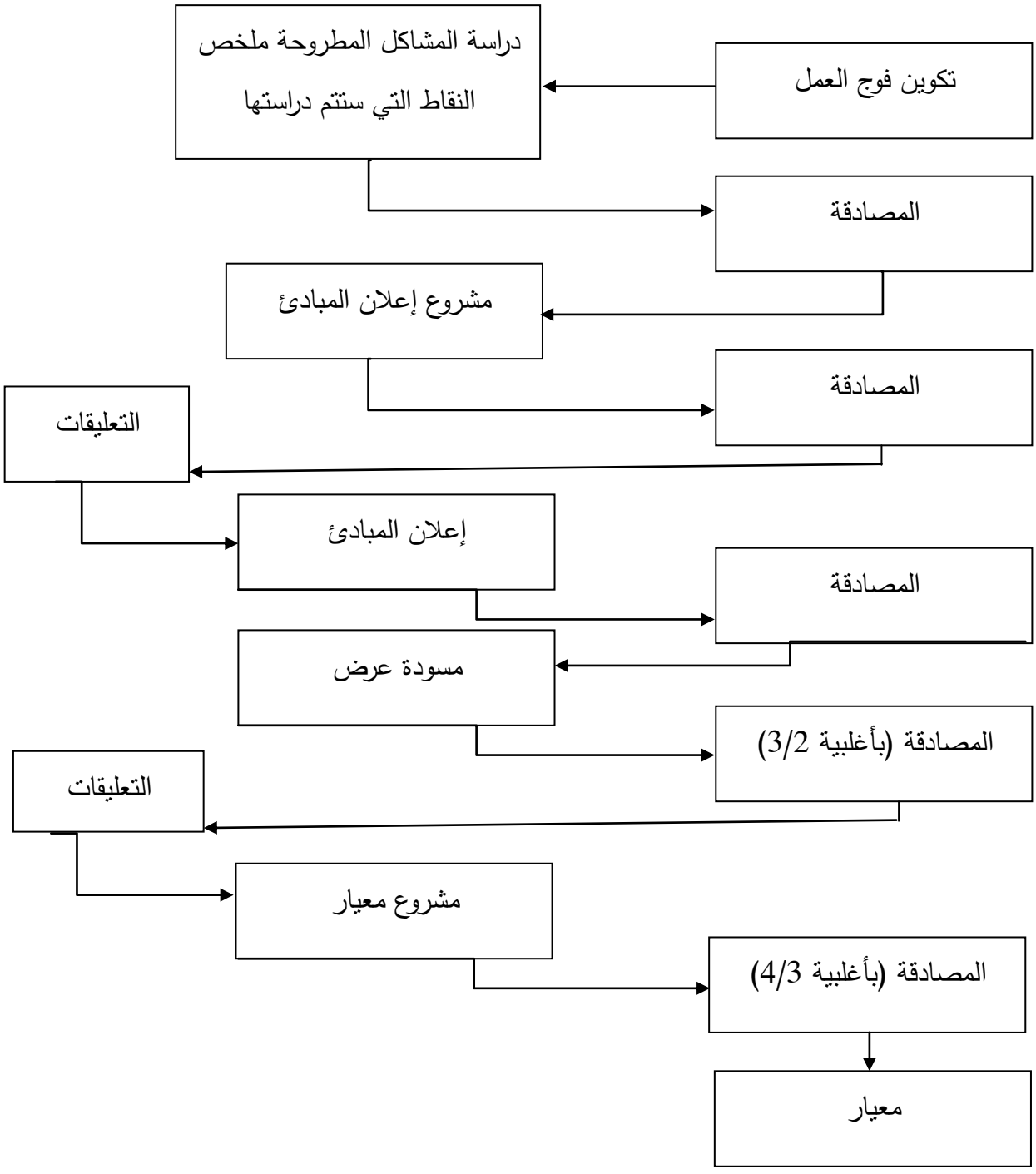

Source: Berbard Raffournier,et autres,comptapilite,internationale,vuibert,paris,France,1997,p36.

4- إصدارات هيئة معايير المحاسبة الدولية: تتمثل فيما يلي: [1]

1- معايير المحاسبة الدولية: Standards International Accounting

ويرمز لها اختصارا LAS كانت تتولى إصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية LAS قبل أن يتم استبدالها في نهاية عام 2000 م بمجلس معايير المحاسبة الدوليةLASB، حيث أصدرت اللجنة 41 معيارا ثم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء معايير أخرى فانخفض عددها إلى 28 معيارا سارية لغاية 1جانفي 2012م، ويتضمن الملحق رقم (1) هذه المعايير.

2- معايير التقارير المالية الدولية: Financial Accounting Standards International

ويرمز لها اختصاراIFRS وقد صدر منها 15 معيار لغاية 1سبتمبر2014م وينصرف المعنى الضيق لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS إلى هذه المعايير وهذه المعايير كلها سارية في 1جانفي2014م باستثناء المعيار IFRS29 المتعلق بالأدوات المالية والذي يحل محل المعيار الأكثر جدلا LAS 39 المتعلق بالأدوات المالية، حيث سيبدأ سريانه اعتبارا من1جانفي2018م، والمعيار المتعلق بالحسابات النظامية المؤجلة الذي سيبدأ سريانه اعتبارا من1جانفي 2014م، والمعيار IFRS15 والمتعلق بالإيرادات من العقود مع العملاء والذي سيحل محل المعيار LAS11 المتعلق بعقود البناء، والمعيار LAS18 المتعلق بالإيراد إضافة إلى تفسيرات عدة، حيث سيبدأ سريانه اعتبارا من1جانفي2017م، ويتضمن المحلق رقم (02) هذه المعايير.

المطلب الثالث: التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية

إن المعايير المحاسبية الدولية تتميز بالمرونة وقابلية للتعديل والتغيير استنادا إلى التغير في الظروف الاقتصادية، فوضع المعايير وتحديثها عبارة عن عملية مستمرة تستجيب للمستجدات على ساعة الأعمال في البيئة الدولية وتواكب التغيرات والتطورات على الساحة الاقتصادية باعتبار المحاسبة جزء لا يتجزأ منها فهي إذن بعيدة عن الجمود شأنها في ذلك شأن مواضع العلوم الإنسانية الأخرى، وقد يحدث التغيير في المعايير المحاسبية الدولية بسبب ظهور معايير محاسبية محلية كالمعايير البريطانية والمعايير الأمريكية لعلاج بعض الأمور المستجدة، كما حصل الأمر للانخفاض في قيمة الأصول والشهرة باستبدال معالجة الانخفاض استنادا إلى أسلوب عدم التقييم حيث كان السبق في طرح هذين الموضوعين للمعايير المحاسبية الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB تبعا في ذلك مجلس المعايير المحاسبية الدولية

[1] خالد جمال الجعارات، ملتقى دولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (LAS- IFRS- IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 25/24/ نوفمبر 2014، ص6.

LASB بطرح هذين الموضوعين، ويمكن كذلك أن تسير الأمور عكسية أي أن يكون السبق في طرح مواضيع محاسبية جديدة أو تعديل المعايير المحاسبية القائمة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية وهذا التعديل يكون على أساس النظرية المحاسبية، ويأخذ التطور المستمر في المعايير الدولية أشكالا عديدة يمكن إدراجها فيما يلي: [1]

1-تعديل المعايير:

حيث يتم التعديل لبعض أو معظم الفقرات في معيار معين وأمثلة ذلك كثيرة كما تم تعديل معظم المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من 2005/1/1م، وكذلك ظهرت تعديلات أخرى بعد ذلك ويكون التعديل أيضا بأشكال مختلفة منها:

أ- إلغاء بعض البدائل المحاسبية: حيث يعتبر تعديل البدائل من الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة حيث يؤدي إلى اختلاف في الأرقام والنتائج المحاسبية ولعلى المنظرين والواضعين للمعايير في مهنة المحاسبة يسعون جادين إلى تقليل هذه البدائل لتوحيد طرق المعالجة من ناحية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى وأمثلة هذا النوع من التعديلات.

- تعديل المعيار LAS2 المتعلق بالمخزون بإلغاء أسلوب الوارد أخيرا صادر أولا من أساليب تقييم المخزون

- تعديل المعيار LAS22 قبل استبداله بالمعيار IFRS3 والمتعلقين باندماج الأعمال بإلغاء طريقة المصالح المشتركة من طرف المحاسبة عن اندماج الأعمال.

ب- تعديل التعريفات: حيث تعتبر التعريفات في المعايير المحاسبية الدولية من أهم ما تبنى عليه المعايير ومن أمثلة ذلك تعديل تعريف القيمة العادلة بين فترة وأخرى في أكثر من معيار محاسبي.

ج- إلغاء بعض الممارسات المحاسبية: كما حصل في التعديل الأخير للمعيار LAS36 من إلغاء الممارسات الواجب إتباعها لإجراء فحص من أسفل لأعلى وفحص من أعلى لأسفل في تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة.

---

[1] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، IFRS et LAS، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2008، ص-ص 33-36.

2- دمج التفسيرات في المعايير: ومن أمثلة ذلك دمج:

- التفسير SIC18 في المعيار LAS1؛
- التفسير SIC1 في المعيار LAS2؛
- التفسيرات SIC6، SIC14، SIC23 في المعيار LAS16.

3- دمج المعايير ببعضها: وذلك لوجود عامل مشترك بينهما وأمثلة ذلك:

- دمج المعيار LAS 3 في المعيارين LAS 27 ، LAS 28؛
- دمج المعيار LAS 4 في المعيار LAS 1؛
- دمج المعيار LAS 9 في المعيار LAS 38 .

4- سحب بعض المعايير:

وذلك لعدم الاتفاق على وضعية موحدة عالميا على تطبيقها كما حصل في المعيار LAS15 المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار.

5- إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة:

كما حصل مع المعيار LAS32 المتعلق باندماج الأعمال حيث حل محله IFRS3 بذات المسمى.

المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية للتقرير المالي في المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك من خلالها التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، كما تعتبر الغاية الأساسية من إعداد ونشر القوائم المالية هو تزويد مستخدمي تلك القوائم بمعلومات تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.

ويشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار معايير جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة حاليا وفي عملية معالجة الأحداث والعمليات التي يتم تسجيلها محاسبيا.

المطلب الأول: القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة التي تحتاجها الأطراف المختلفة، إلا أن هناك بالمقابل بعض الاختلافات في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، فقد يحتاج المستثمرون بعض المعلومات قد تختلف عن المعلومات التي يحتاجها المقرضون أو باقي الفئات من مستخدمي المعلومات، ونضرا لأنه من الصعوبة إعداد القوائم المالية حسب احتياجات كل جهة يتم إعداد قوائم مالية واحدة تدعى القوائم المالية ذات الغرض العام، وفي هذا الإطار يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم 1 القوائم المالية ذات الغرض العام. [1]

أولا: المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية

خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية للقوائم المالية المعيار المحاسبي الدولي 1 بعنوان عرض القوائم المالية، إلا أنه في نهاية كل معيار من المعايير المحاسبية الدولية فقرة مستقلة تتناول موضوع الإفصاح عن السياسات أو الطرق المستخدمة في قياس الأحداث الاقتصادية وآثار التغير فيها وتعليمات بشأن العرض في القوائم المالية، وبناء عليه فإن الأهداف الرئيسية للمعيار تتخلص بالاتي: [2]

- تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام؛

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014، ص20.

[2] نفس المرجع السابق، ص- ص 20- 21.

– التأكد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع المؤسسات الأخرى؛

– تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية؛

– كما يهدف المعيار إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام.

ثانيا: مكونات القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتتمثل القوائم المالية الواجب عرضها وفق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في: [1]

– قائمة المركز المالي وتتضمن أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق الملكية في تاريخ معين؛

– قائمة الدخل وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المؤسسة ربح أو خسارة؛

– قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛

– قائمة التدفقات النقدية؛

– الملاحظات (الملاحق) وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى.

وهي نفس القوائم المالية التي تضمنها النظام المحاسبي المالي الجزائري والتي حددها النص القانوني في المادة 25 من القانون 11/07 بمصطلح الكشوف المالية والتي تتمثل في: [2]

– الميزانية؛

– حساب النتائج؛

– جدول سيولة الخزينة؛

– جدول تغير الأموال الخاصة؛

– ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات،مرجع سبق ذكره، ص– ص 22–23.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009م، ص22.

3- قائمة المركز المالي:

وهي القائمة التي تظهر أصول ومطلوبات وحقوق الملاك في المؤسسة في لحظة معينة. [1]

1-1- عناصر قائمة المركز المالي:

يصف الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية عناصر القوائم المالية على أنها فئات متعددة تمثل العمليات والأحداث التي تمت بالمؤسسة أو التي سينجم عنها أحداث مستقبلية نتيجة أحداث تتعلق بالفترة المالية الحالية، بالنسبة لقائمة المركز المالي تتمثل عناصرها في الأصول والالتزامات والحقوق الملكية[2] وتعرف هذه العناصر كما يلي:

1-1-1- الأصول Assets

وهي موارد يتم السيطرة عليها من قبل المؤسسة كنتيجة لأحداث سابقة ويتوقع أن يتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى المؤسسة وتقسم إلى الأصول المتداولة كالنقدية والأصول غير المتداولة كالمعدات.

ويمكن تصنيف الأصول حسب وجودها المادي إلى أصول ملموسة تتميز بوجود كيان مادي لها، سواء كان هذا الكيان رمزيا أو قانونيا مثل الأسهم والأصول غير الملموسة سواء كان غير محدد مثل الشهرة. [3]

1-1-2- الالتزامات Liabilities

وهي مطلوبات حالية على المؤسسة تظهر نتيجة الأحداث السابقة، ويتوقع أن يؤدي إطفاءها إلى تدفقات خارجة لموارد المؤسسة التي تكون على شكل منافع اقتصادية وتقسم إلى الالتزامات المتداولة كالحسابات الدائنة والالتزامات غير المتداولة كالقروض طويلة الأجل. [4]

1-1-3- حقوق الملكية Owner Sequity

وهي القيمة في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع المؤسسة، إذا كانت فردية أو شركة تضامن أو شركة مساهمة، فمثلا في الشركة المساهمة تتضمن حقوق الملكية رأس المال والإحتياطات والأرباح المحتجزة، ويعطي هذا التصنيف معلومات ملائمة لمتخذي القرارات لترشيد عملية اتخاذ القرارات لديهم. [5]

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] نفس المرجع السابق، ص20.

[3] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، IFRS et LAS مرجع سبق ذكره، ص 57.

[4] نفس المرجع السابق، ص 58.

[5] نفس المرجع السابق، ص59.

1-2- شكل ومحتوى قائمة المركز المالي:

تظهر قائمة المركز المالي أو الميزانية الأصول والالتزامات وحقوق الملكية للمؤسسة بتاريخ معين وفيما يلي متطلبات المعيار بهذا الخصوص:[1]

أ- يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عند عرض الأصول والالتزامات في الميزانية تصنيفها إلى متداولة وغير متداولة كفئات منفصلة في صلب الميزانية باستثناء الحالة التي يكون فيها عرض الأصول والمطلوبات حسب سيولتها يوفر معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة من التصنيف إلى متداول وغير متداول عندها تعرض الأصول والمطلوبات بشكل عام حسب سيولتها.

ب- بغض النظر عن طريقة العرض التي تبنتها المؤسسة فإن المؤسسة ملزمة بالإفصاح عن الجزء الذي يتوقع استعادته (الأصول) أو الذي يتوقع تسويته (الالتزامات) بعد أكثر من 12 شهرا، ففي حالة وجود ذمم مدينة تستحق السداد بعد أكثر من 12 شهرا فيتوجب عرض هذه الجزء بشكل منفصل عن باقي الذمم المدينة التي تستحق السداد خلال مدة 12 شهر.

ويبرر مجلس معايير المحاسبة الدولية عرض الأصول والالتزامات في بعض الحالات حسب سيولتها وليس كمتداولة وغير متداولة إلى أن بعض المؤسسات مثل المؤسسات المالية لا تقوم بتوريد البضائع أو الخدمات ضمن دورة تشغيلية قابلة للتحديد بوضوح، أما في الحالات التي تقوم المؤسسة بتوريد بضائع أو خدمات ضمن دورة تشغيلية قابلة للتحديد بوضوح فإن اجراءات تصنيف منفصل للأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة في صلب الميزانية يوفر معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث يفيد فصل الأصول المتداولة في تمييز مكونات رأس المال العامل عن الأصول المستخدمة في عمليات المؤسسة طويلة الأجل، والتعرف على الالتزامات التي تستحق خلال الفترة التشغيلية الحالية والأصول التي يتوقع تسييلها نقدا خلال تلك الفترة، ونظرا لأهمية تقديم معلومات حول تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات في تقييم سيولة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها النقدية، فقد تطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 الأدوات المالية "الافصاحات" الافصاح عن تواريخ استحقاق الأصول المالية مثل الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى والالتزامات المالية وتشمل الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى. [2]

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] نفس المرجع السابق، ص 30.

أما النظام المحاسبي المالي فقد حدد شكل قائمة المركز المالي (الميزانية) والذي يظهر في الملحق رقم (3) جانب الأصول والملحق رقم (4) جانب الخصوم.

2- قائمة الدخل:

تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال السنة للمؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة. [1]

2-1- عناصر قائمة الدخل:

تتمثل عناصر قائمة الدخل في كل من الدخل والمصروفات وتعرف هذه كما يلي: [2]

2 -1-1- الدخل Incom

هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول مثل الحصول على نقدية مقابل السلع المباعة أو تخفيض في الالتزامات مثل تسديد الدائنين.

2-1-2- المصروفات Expenses

وهي الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استخدام للأصول أو تحمل للالتزامات.

2-2- شكل قائمة الدخل: يتم عرض عناصر قائمة الدخل وفقا لطريقتين: [3]

أ- الطريقة الأولى: قائمة الدخل حسب الطبيعة

وفقا لهذه الطريقة يتم عرض الإيرادات والمصروفات حسب طبيعتها، حيث لا يتم توزيع المصاريف على أقسام المؤسسة، هذا الأسلوب ملائم للمؤسسات الصغيرة لأنه لا توجد ضرورة لتوزيع المصاريف التشغيلية على الأقسام.

ب-الطريقة الثانية: قائمة الدخل حسب الوظيفة

يتم عرض القائمة حسب أسلوب وظيفة المصروف أو تكلفة المبيعات فتضاف وتوزع المصروفات على أقسام المؤسسة ويقدم هذا الأسلوب معلومات مناسبة للمستخدمين، إلا أن ما يعاب عليه هو أن توزيع المصروفات يعتمد على التقدير الشخصي.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، IFRS et LAS ،مرجع سبق ذكره، ص- ص 60- 61.

[3] محمد رمزي جودي، محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة، 2015، ص 75.

أما وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري فإنه يتم عرض قائمة الدخل (حساب النتائج) حسب الطبيعة كما يظهر في الملحق (5) وحسب الوظيفة في الملحق (6).

3- قائمة التدفقات النقدية:

وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينه وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم المالية الأخرى كونها تقدم معلومات مبينة على الأساس النقدي، علما بأن معيار المحاسبة الدولي رقم 7 يتعلق بإعداد هذه القائمة [1]

3-1- عناصر قائمة التدفقات النقدية

يجب أن تبين هذه القائمة التدفقات النقدية خلال الفترة وعرضها وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، حيث يوفر هذا التصنيف معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية تقدير أثر هذه الأنشطة على المركز المالي وتحديد مصادر السيولة، ومعرفة العلاقات بين تلك الأنشطة[2]، وتتمثل هذه الأنشطة فيما يلي:[3]

3-1-1- الأنشطة التشغيلية:

وهي النشاطات الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الإيراد الرئيسي في المؤسسة، بالإضافة النشاطات الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

3-1-2- الأنشطة الاستثمارية:

وهي تمثل شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها وشراء الاستثمارات المالية وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل في البنود التي تصنف كنقد مكافئ.

3-1-3- الأنشطة التمويلية:

وهي النشاطات التي تؤدي إلى تغيير حجم وعناصر ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة وكذلك تسديد القروض.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] نفس المرجع السابق، ص 99.

[3] نفس المرجع السابق، ص 98.

3-2- عرض قائمة التدفقات النقدية:

ويتم ذلك من خلال طريقتين: [1]

أ- الطريقة المباشرة:

والتي بموجبها يتم الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية خلال الفترة، ويشجع المعيار رقم 7 المؤسسات على تقديم التقارير عن التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة، حيث أن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوفر بمقتضى الطريقة غير المباشرة ، غير أن المعيار أشار إلى أن استخدام الطريقة غير المباشرة أسلوبا مقبولا.

ب- الطريقة غير المباشرة:

والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات في أرصدة الأصول والمطلوبات المتداولة خلال السنة المالية، وبإضافة قيمة إهتلاك الأصول غير المتداولة ومبلغ اطفاء الأصول غير الملموسة وأي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة، وكذلك بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن التخلص من الأصول غير المتداولة أو الاستثمارات المالية.

النظام المحاسبي المالي تضمن شكل قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) وفق الطريقة المباشرة تظهر في الملحق رقم (7) والطريقة غير المباشرة تظهر في الملحق رقم (8).

4- قائمة تدفقات حقوق الملكية:

يشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 على المؤسسة أن تقوم بعرض قائمة التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل في القوائم المالية، حيث يتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، إذ تحقق هذه القائمة الخصائص التالية: [2]

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات مرجع سبق ذكره، ص 101 .

[2] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، IFRS et LAS ، مرجع سبق ذكره، ص 126.

4-1- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يجب على المؤسسة عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية بحيث تظهر هذه القائمة: [1]

- إجمالي الدخل الشامل للفترة مبينا بشكل منفصل المبالغ المنسوبة إلى مالكي المؤسسة الأم والمبالغ التي تعود إلى الحقوق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية).

- لكل مكون من مكونات حقوق الملكية، آثار التطبيق بأثر رجعي أو إعادة العرض بأثر رجعي المعترف بها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 8.

- تسوية لمبالغ البنود الواردة ضمن حقوق الملكية بين القيمة المسجلة في بداية الفترة المالية ونهايتها وبشكل منفصل يجب الإفصاح عن التغيرات الناجمة عن:

- الأرباح والخسائر؛

- كل بند من مكونات الدخل الشامل؛

- المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين، التي تظهر بشكل منفصل المساهمات (زيادة رأس المال) والتوزيعات على المالكين والتغير في حقوق المالكين في المؤسسات التابعة التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة على المؤسسة التابعة.

النظام المحاسبي المالي تضمن شكل قائمة التغيرات في حقوق الملكية (التغير في الأموال الخاصة) الملحق رقم (9).

5- الملاحظات والملاحق:

وتبين ملخصات للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية وإفصاحات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى، وتقوم العديد من المؤسسات بإعداد تقارير خارج نطاق القوائم المالية والتي تعرض وتصف رؤية الإدارة حول أداء المؤسسة ومركزها المالي وحالات عدم التأكد التي تواجه المؤسسة، وقد تشمل هذه التقارير معلومات حول أثار التغيرات في بيئة عمل المؤسسة وسياسة توزيع الأرباح والمنافسة السوقية، وكذلك تعد تقارير حول مصادر الأموال والنسب المستهدفة للمطلوبات على حقوق الملكية ويمكن عرض تقارير تتضمن موارد المؤسسة غير الواردة ضمن قائمة المركز المالي طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية مثل الموارد البشرية، والشهرة المولدة داخليا، وهناك بعض التقارير تعرض خارج نطاق القوائم

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 55.

المالية تتمثل في معلومات وقوائم القيمة المضافة وهذه القوائم والتقارير تعتبر خارج نطاق معايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث المتطلبات والعرض.[1]

المطلب الثاني: مستخدمي المعلومات المحاسبية

حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عددا من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي: [2]

1- المستثمرون الحاليون والمحتملون: وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل في الآتي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمرين في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة؛
- المعلومات التي تساعدهم في تقييم سيولة المؤسسة ومستقبلها وتقييم سهم المؤسسة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى.

2- الموظفون: يحتاج الموظف في المؤسسة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

3- الموردون والدائنون التجاريون: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

4- العملاء: يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها.

5- المقرضون: يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة المؤسسة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب.

6- الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المنشآت: تحتاج هذه الفئات إلى المعلومات التي تساعدهم على التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضرائب وكذا معرفة مدى مساهمة المؤسسة في الاقتصاد الوطني.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص- ص 23- 24.

[2] نفس المرجع السابق، ص-ص 4- 5 .

7- الجمهور:يحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج إلى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام.

والشكل الآتي يظهر مستخدمي القوائم المالية:

الشكل رقم (04): يبين مستخدمي القوائم المالية

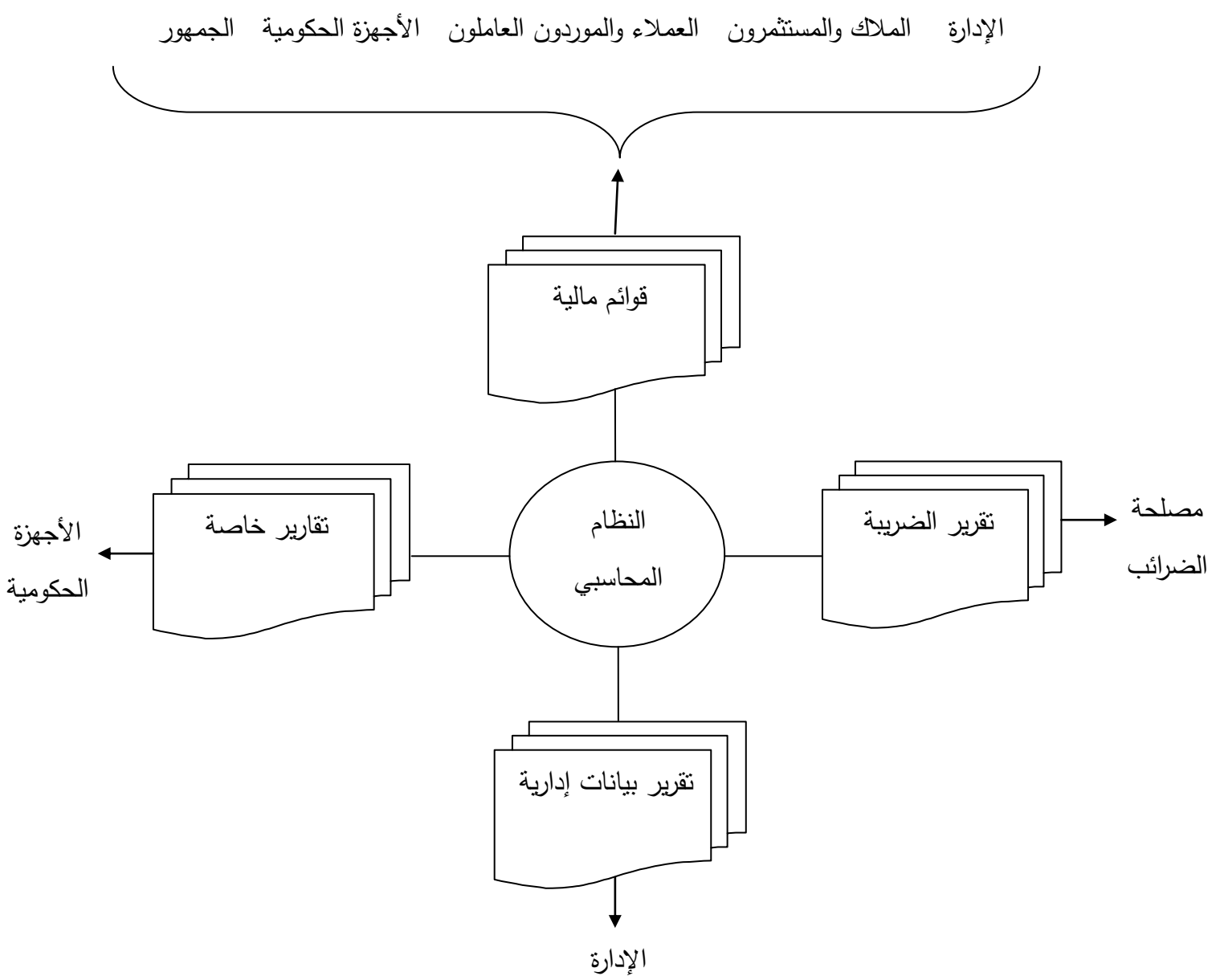

المصدر: فالتر ميجس، المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب، وصفي عبد الفتاح أبو المكار وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص29.

المطلب الثالث: الفرضيات القاعدية والخصائص النوعية للقوائم المالية

تتمثل الفرضيات القاعدية والخصائص النوعية للقوائم المالية فيما يلي:

أولا: الفرضيات القاعدية للقوائم المالية

أشار الإطار المفاهيمي للقوائم المالية إلى أن هناك فرضيتان يعتمد عليهما في إعداد القوائم المالية:

1- أساس الاستحقاق:

لأجل تحقيق أهدافها فإن القوائم المالية تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي وتحت هذا الأساس فإنه يعترف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها)، ويجري تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها في القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها. [1]

2- فرض الاستمرارية:

عند إعداد القوائم المالية بإتباع معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRAS يتم افتراض أن المؤسسة مستمرة إلى أجل غير محدد في المدى المستقبلي المنظور وعند وجود شكوك حول استمرارية المؤسسة يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية، ولا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أنها مستمرة بل على أساس آخر مثل التصفية. [2]

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية

يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى:

1- الخصائص النوعية الأساسية: وتتمثل الخاصيتان فيما يلي: [3]

1-1- الملاءمة: حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات لمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

وتعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما.

---

[1] طارق عبد العال حماد، معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافق معها، معهد الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص26.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] نفس المرجع السابق، ص- ص 7- 9.

1-2- التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومة المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المؤسسة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها، وحتى تمثل المعلومة المالية الظواهر التي تمثلها وتصور الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون:

- **المعلومات المالية كاملة:** يقتضي التمثيل الصادق أن تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم الأحداث التي يتم التعبير عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.

- **خاصية الحياد:** معناه أن لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف على حساب الأطراف الأخرى.

- **خاصية الخلو من الأخطاء:** يقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف بيان الأحداث الاقتصادية ولا يوجد أخطاء في عملية المعالجة للمعلومات المالية.

2- الخصائص الداعمة (المعززة):

أ- القابلية للفهم: وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين ويفترض أن لدى المستخدمين للمعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة سهلة وواضحة وذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بها. [1]

ب- القابلية للتحقق: وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس، أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طريقة القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية، بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضا، قد تكون قابلية التحقق مباشرة أو غير مباشرة، فقابلية التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة أو من بند معين بالمشاهدة المباشرة، مثل جرد النقدية، أما قابلية التحقق غير المباشرة فإنها تعني التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والمنهجية في الاحتساب، ومثال على ذلك التحقق من القيمة المدرجة في المخزون من خلال المراجعة والتحقق من الكمية والتكلفة وهما يمثلان مدخلات لقيمة المخزون، وكذلك إعادة احتساب قيمة مخزون آخر المدة باستخدام نفس طريقة تحديد التكلفة، الوارد أولا صادر أولا مثلا. [2]

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]، نفس المرجع السابق، ص- ص 10- 11.

ج- **التوقيت المناسب:**يرتبط هذا القيد بخاصيتي الملائمة والموثوقية، حيث يفترض أن يحصل مستخدمو المعلومات على القوائم المالية في الوقت الذي تؤثر فيه مثل هذه المعلومات على القرارات المتخذة ذات العلاقة بها دون تأخير حيث تفقد المعلومات ملاءتها إذا حدث تأخير غير ضروري في التقرير عنها. [1]

د- القابلية للمقارنة: يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة أخرى ولنفس الفترة ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المؤسسة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المؤسسات المختلفة، حيث تقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى وتصنيف البنود ولا يسمح للمؤسسة بتغيير السياسات المحاسبية، إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملائمة والموثوقية أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي. [2]

والشكل الآتي يبين خصائص المعلومات المحاسبية:

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، ، الدار الجامعية، مصر، الجزء الاول ،2003، ص83.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص10.

الشكل رقم (05): خصائص المعلومات المحاسبية

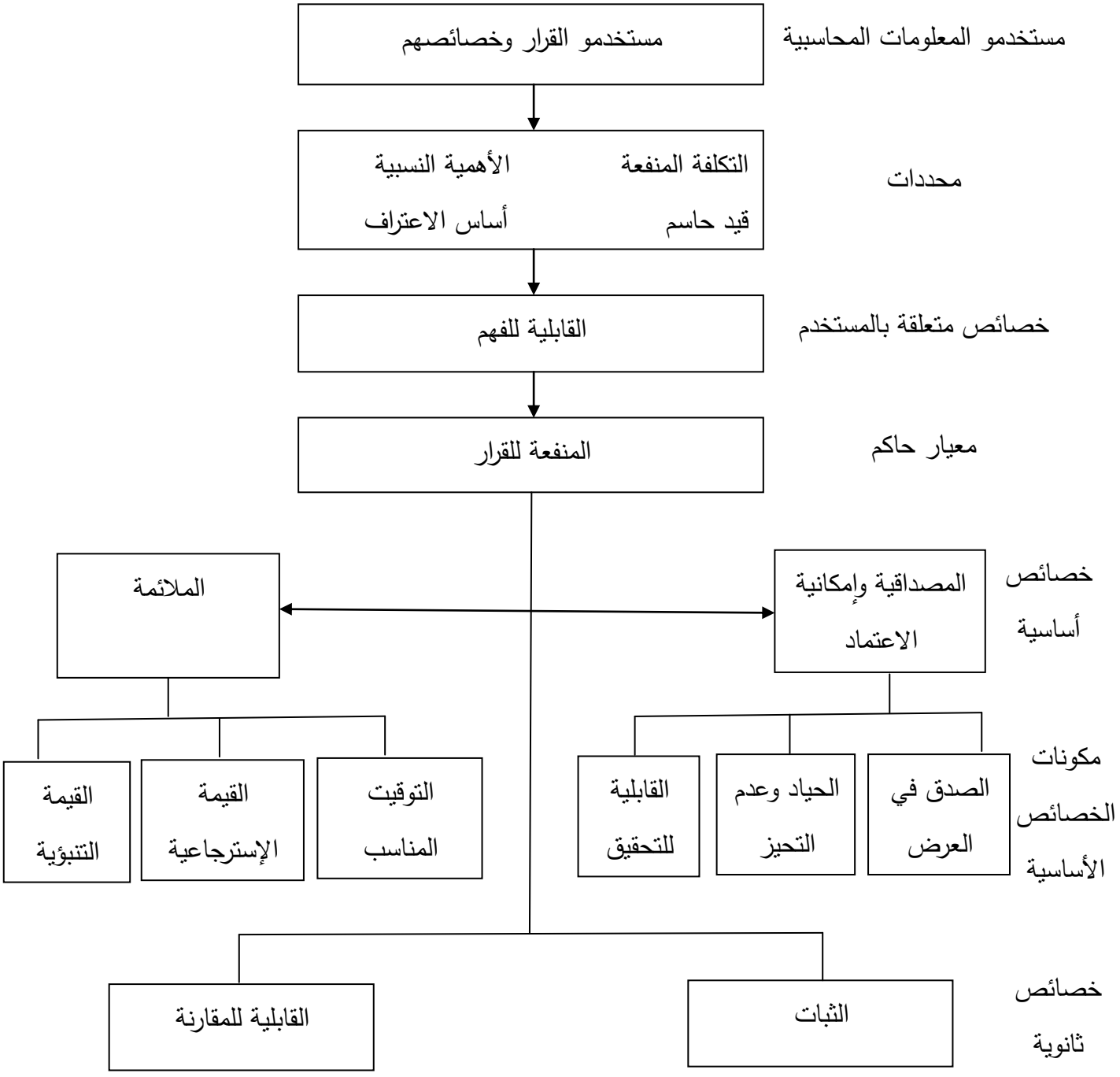

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات المالية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص13.

المطلب الرابع: الاعتراف بعناصر القوائم المالية وقياسها

يتم الاعتراف بعناصر القوائم المالية وقياسها من خلال ما يلي:

أولا: الاعتراف بعناصر القوائم المالية

يمكن تعريف الاعتراف بأنه عملية تضمين قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل ببند يتوافق مع تعريف عنصر من عناصر القوائم المالية وبذات الوقت تنطبق على البند شروط الاعتراف التالية: [1]

- احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة به من وإلى المؤسسة؛
- إمكانية قياس تكلفته أو قيمته بموثوقية؛
- إمكانية تأثير العنصر على قرارات مستخدمي المعلومات المرتبطة به.

1- الأصول Assets

يتم الاعتراف بها في الميزانية عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المؤسسة وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من الثقة. [2]

2- الالتزامات Libilities

ويتم الاعتراف بها في الميزانية عندما يكون من المحتمل التضحية بموارد على شكل منافع اقتصادية من المؤسسة بسبب إطفاء الالتزامات الحالية، ويمكن قياس مقدار الإطفاء بموثوقية. [3]

3- الدخل Income

يتم الاعتراف بالدخل في قائمة عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في أصل أو نقص في التزام ويمكن قياسها بدرجة من الثقة. [4]

4- المصروفات Expenses

ويتم الاعتراف بها عندما يكون هناك انخفاضا في المنافع الاقتصادية المستقبلية يتعلق بانخفاض في الأصول أو زيادة في الالتزامات ويمكن قياسه بموثوقية. [5]

---

[1] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية LAS et IFRS، مرجع سبق ذكره، 61.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 61.

[3] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية LAS et IFRS، مرجع سبق ذكره، 61.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص62.

[5] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية LAS et IFRS، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ثانيا: قياس عناصر القوائم المالية

يمكن تعريف القياس Measurement بأنه منح قيم نقدية للعناصر التي يتم الاعتراف بها والتقرير عنها في القوائم المالية، ويتضمن الإطار أسسا مختلفة للقياس والتي يتم استخدامها حاليا وهي: [1]

1- **التكلفة التاريخية: Historiel cost** وتعني إثبات الأصل بتكلفته عند شراءه وصرف النظر عن أي تغيرات في قيمته، ويتم قياس التكلفة التاريخية بسعر شراء الأصل إضافة إلى المصروفات التي تنفق عليه حتى يصبح جاهزا للاستخدام المقصود.

2- **التكلفة الجارية: corrent cost** وتعني إثبات العنصر بتكلفته عند التقرير عنه من خلال القوائم المالية أي بالسعر الجاري للبند في تاريخ إعداد القوائم المالية.

3- **القيمة القابلة للتحقق: Not Réalisation Value** وتعني إثبات الأصل بالقيمة البيعية ناقص التكاليف البيعية المتوقعة.

4- **القيمة الحالية: Pressent Value:** وتعني إثبات الأصل بالتدفقات النقدية المخصومة التي يتوقع الحصول عليها من الأصل، سواء من الاستخدام المستمر للأصل أو من القيمة التي يتم الحصول عليها عند التخلص منه في نهاية عمره الإنتاجي.

ويلاحظ على أسس القياس أنها لم تتضمن القيمة العادلة Fair value بالرغم من التوسع في استخدامها في معايير التقارير المالية الدولية IFRS وذلك لأن مفهوم القيمة العادلة قد يعني أحد أسس القياس الوارد أعلاه وهي قيمة اجتهادية يتم تحديدها وفقا لما يعتقد أنه يمثل بعدالة قياسا لقيمة بند معين، ولكن التعريف الغالب في معايير التقارير المالية الدولية IFRS تعرف على أنها القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية، وقد تتضمن أكثر من معيار دليلا لكيفية احتسابها. [2]

---

[1] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية LAS et IFRS، مرجع سبق ذكره، ص- ص 62- 63.

[2] نفس المرجع السابق، مرجع سبق ذكره، ص 63.

خلاصة:

إن اختلاف الممارسات المحاسبية المهنية بين الدول تختلف باختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية من دولة إلى أخرى، بحسب طبيعة الممارسات المحاسبية في كل بلد ووفقا لمعايير وأنظمة المحاسبة لكل دولة ويرجح اختلاف هذه الممارسات المحاسبية إلى عدة عوامل أو ما يطلق عليها ظروف بيئية.

مع وجود العديد من الاختلافات والتباين في الممارسات المحاسبية بين الدول في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة التي يشهدها العالم وبروز التكتلات الاقتصادية الكبرى وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وازدهار التجارة الخارجية في ظل العولمة، أدت بالمهتمين بمهنة المحاسبة إلى بذل جهود حثيثة في سبيل الوصول إلى توافق دولي حول الممارسات المحاسبية من خلال تبادل وجهات النظر حول السياسات المحاسبية السائدة محليا ومحاولة توفيقها من خلال دراسة الفروقات والاختلافات وإجراء المقارنات بين الأنظمة المحاسبية وإبقائها عند أدنى المستويات، ولعبت عدة منظمات وجمعيات مهنية دورا بارزا في هذا المجال وفي مقدمتها لجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث لاقت المعايير التي تقوم هذه اللجنة بإصدارها قبولا دوليا واسعا فاق كل التوقعات التي كانت سائدة عند تأسيسها، إذا اتجهت العديد من الدول، سواء المتقدمة أو النامية لتبني ما يصدر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية، إما بتطبيقها مباشرة أو من خلال تكييفها مع المعايير الوطنية أو تحقيق توافق بينها وبين المعايير الوطنية، وهذا اقتناعا منها بأهمية المعايير المحاسبية الدولية في توفير الإرشاد والتوجيه وقياس العمليات والأحداث وعرضها، وكذلك نتيجة الحلول التي قدمتها في توفير معلومات ملائمة وموثوقة على المستوى الدولي بالإضافة إلى الإجابة عن احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية التي تربطها علاقة بالمؤسسة والمهتمة بمعلوماتها، وتظهر أهمية هذه المعايير في التوفيق بين متطلبات المستثمرين الدوليين وحاجيات المؤسسات من الأسواق المالية الدولية، ذلك تجاوبا لنمو التجارة العالمية والانفتاح الاقتصادي الذي أفرز توجه المؤسسات إلى خارج حدودها الوطنية بحثا عن التسعيرة في بورصات متطورة، والاستفادة من رؤوس الأموال، وكذلك تعزيز قدرة مستخدمي القوائم المالية (ولاسيما المستثمرين الدوليين) من فهم المعلومات المالية والمحاسبية وذلك من أجل تمكينهم بالقيام بإجراء عملية المقارنة بين القوائم المالية.

وعلى الرغم من المشاكل والحواجز التي تقف أمام لجنة معايير المحاسبة الدولية إلا أنه من المتوقع أن تستثمر من أجل مواكبة التطورات والتغيرات على الساحة الاقتصادية بفعل تنامي ظاهرة العولمة وثورة

الاتصالات الحديثة، باعتبار أن المعايير المحاسبية الدولية تتميز بالمرونة وقابلية للتعديل والتغيير استنادا إلى التغير في الظروف الاقتصادية.

الفصل الثانـي

المعايير المحاسبية الدولية وتقييم الأداء المالي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في تقييم الأداء المالي

المبحث الرابع: المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم وقياس أداء الشركات على أساس السهم

خلاصة

تمهيد:

يعتبر مفهوم الأداء المالي من أهم الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة، إذ ينطوي على العديد من المفاهيم الجوهرية ذات العلاقة بالنجاح والفشل والفاعلية والأداء المخطط والفعلي كما ونوعا للمؤسسات، لذلك فإن مفهوم الأداء المالي يعتبر من المفاهيم التي حظيت باهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين والمحللين الماليين والاقتصاديون بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والعلمية و كذا جميع الأطراف ذات العلاقة والاهتمام بالمؤسسة، حيث يعكس هذا الأداء مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال توفير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بفاعلية وكفاءة اقتصادية، حيث يرتبط هذا الأداء بالوظيفة المالية التي تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات حيث يتضمن هذا الأداء سلسلة من الأنشطة المرتبطة بالوظيفة المالية.

يعد الأداء المالي من أكثر الميادين الأداء استخداما وقدما لقياس وتقييم أداء المؤسسة لأنه بالاستقرار والثبات يساهم في توجيه المؤسسة نحو المسار الأفضل والصحيح عن طريق استعمال مجموعة من مؤشرات الأداء كمعايير موضوعة وفقا لأهداف المؤسسة، ومما لاشك فيه فإن الأداء المالي يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تقدم لمستخدمي القوائم المالية ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة بيانات ومعلومات حول المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد واتخاذ القرارات المالية المرتبطة بالأحداث الاقتصادية للمؤسسة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، كما أنه يعتبر عملية بواسطته تقدم الإدارة وبجميع مستوياتها المعلومات حول أداء الأنشطة داخل المؤسسة والتي من خلالها يتم الحكم على الأداء بواسطة المعايير الموضوعة في الموازنات والخطط والأهداف، لذلك تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفر المعلومات التي تعد مورد أساسيا في عملية التسيير بمختلف مستوياته، إلا أن توفرها ليس بالشيء الكافي بل يجب أن تتميز بالجودة العالية وأن تكون متوفرة في الوقت المناسب، ذلك أن عملية قياس وتقييم الأداء المالي ترتكز على نوعية المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية التي تنتجها القوائم المالية.

إن تبني وتطبيق المؤسسات الجزائرية والهيئات الخاضعة للمحاسبة للمعايير المحاسبية الدولية لمسك وتجميع وتحديد وعرض وتقديم القوائم المالية من خلال النظام المحاسبي المالي تتضمن معلومات تختلف عن تلك التي كانت تعد في ظل المخطط المحاسبي الوطني، ولاسيما من خلال تطبيق مبدأ أولوية الجوهر

الاقتصادي على المظهر القانوني والذي يهدف إلى تحليل القوائم المالية من حيث مضمونها وحقيقتها، وذلك من خلال مختلف المعالجات والتعديلات والتصنيفات المحاسبية التي جاء بها، وبالتالي فإن هذه التصنيفات والمعالجات لها تأثير على عملية التقييم المالي، هذا التأثير يكون على بنود وحسابات القوائم المالية وعلى قيمها، ومن ثم على مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء المالي، وعلى أساس ما تقدم سوف نقسم الفصل الثاني إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في تقييم الأداء المالي

المبحث الرابع: المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم وقياس أداء الشركات على أساس السهم

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المواضيع التي شغلت بال المسيرين والباحثين على حد سواء وكذا جميع الأطراف ذات العلاقة والاهتمام بالمؤسسة نظرا لأهميته على المستوى الجزئي أو الكلي، حيث يعكس هذا الأداء مدى قدرة المؤسسة في استغلال مواردها المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية بصورة يضمن لها الحفاظ على البقاء والاستمرارية والقدرة على التنافس من أجل النمو والتطور.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام نسب مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء المؤسسات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. [1]

أولا: تعريف الأداء المالي: هناك عدة تعاريف للأداء المالي وسنحاول التطرق إليها فيما يلي:

التعريف الأول: يعرف الأداء المالي بأنه وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمبادلات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات و الإيرادات و الموجودات والمطلوبات وصافي الثروة[2]

التعريف الثاني: يعرف الأداء المالي على مدى مقدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة. [3]

التعريف الثالث: هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.[4]

---

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 45.

[2] علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسساتية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 67.

[3] محمد نجيب دبابش،طارق قدوري، واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي ،جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص- ص8- 9

[4] عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد7، العدد02، 2014، ص24.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الأداء المالي يرتكز بتسليط الضوء على العوامل التالية: [1]

- العوامل المؤثرة في المردودية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات. [2]

ويعود السبب في تباين وتحديد مفهوم الأداء المالي إلى الأسباب التالية: [3]

- اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية:

حيث أسندت بعض التعاريف الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة، الاستراتجيات، الأهداف السياسات المالية، الخطط، ومواجهة الصعاب والعوائق المالية ...، والواقع أن هده المفاهيم لا تستطيع تحديد وتوضيح والكشف عن طبيعة الوظيفة المالية الذي يجعلها غامضة، ويرجع هذا الغموض إلى عدم الشمول من جهة وعدم التوحيد من جهة أخرى فهناك الجماعة النقدية حيث تنسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ الشكل النقدي داخلة أو خارجة عاجلة أو أجلة في حين أن وجهة النظر التشغيلية يحددها طرح التساؤل، هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة وتجاوز المصاعب كدعم التوازن المالي، الحد الأدنى للربحية، واليسر المالي أم تتعلق بكل التصرفات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال وحسن استخدامها.

- تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة:

اعتبرت النظرية المالية الكلاسيكية بأن الوظيفة المالية الكلاسيكية في المؤسسة دور المزود بالأموال وتسيرها وتعرف باسم "مالية المؤسسات".

لم يدم مسعى النظرية المالية الكلاسيكية طويلا حيث أثارت في ظل الظروف غير المؤكدة إلى جانب انفصال الملكية عن الإدارة هدف مالي تقليدي، مدعم من طرف الملاك وهو تعظيم القيمة السوقية لسعر

---

[1] دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث،العدد 04، 2006، ص41.

[2] نفس المرجع السابق، ص 41.

[3] نفس المرجع السابق، ص-ص 42- 43.

السهم بالرغم أن النجاح المالي هو للمؤسسة برمتها وليس المساهم بمفرده لكنه أحيانا هو الحكم في تحديد القوة المالية للمؤسسة، حينئذ كان بزوغ النظرية المالية شبة تقليدية الهادفة إلى تعظيم قيمة المؤسسة في البورصة والذي بدوره أدى إلى الاهتمام بتعظيم التدفق النقدي المنتظر للاستثمار بالبحث عن أقل تكلفة للتمويل.

وخلال الفترة الممتدة 1950م إلى1960م بزغت النظرية المالية الحديثة(المعاصرة) رغم تباين الأهداف وتعدد أبعاد التطبيق إلا أنها تعتبر واقع اقتصادي ساهم بشكل واضح في نشوء علم التنظيمات...إلخ.

وتعد النظرية المالية المعاصرة نموذجا خارجيا للمؤسسة خاضعا لقوانين سوق الأصول، وذلك بالفصل بين رأس المال الاقتصادي ورأس المال المالي.

- تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية:

عرفت المؤشرات تطورات من حيث الشكل والنوع إلى غاية سنة 1985 م اتسمت نوعية المؤشرات بالطابع المحاسبي والمالي فهي ذات صلة مباشرة بقياس العوائد والأرباح، واستمرت هذه النظرية إلى غاية سنة 1995 م أين أصبح الاهتمام بمؤشرات المردودية، ذلك أن المؤشرات المحاسبية ذات الصلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات المؤسسة ومدى قدرتها في تحقيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها المحاسبية فضلا عن عدم نفعية المؤشرات المحاسبية في فترات التضخم والوهم النقدي، لكن سرعان ما تفطنت النظرية المالية في سنة 1995 م للمؤشرات المحاسبية ذات الصلة بالمردودية سواء تعلق الأمر بالأموال الخاصة أو بالأصول الاقتصادية أو بتدفقات عوائد الاستثمار، هذا ما يفسر أن الفترة مزجت بين البعد المحاسبي دون إهمال البعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء وقياس القيمة.

وفي نفس السياق تداركت النظرية المالية أهمية ومدلول المؤشرات الاقتصادية جنبا وموازاة مع المؤشرات السوقية (البورصية)، لما تكتسبه هذه المؤشرات من قوة وتفسير للبيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الأمر الذي يفسر أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي وذات تأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات صلة مباشرة بسوق البورصة ألا وهي قيمة المؤسسة الناتجة عن الثروة الداخلية المتراكمة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

يعد الأداء المالي ذات أهمية كبيرة للمؤسسات التي تطمح للنمو والتوسع، لذا حظي موضوع الأداء على اهتمام واسع النطاق على الصعيد المحلي والعالمي، حيث تكمن أهمية الأداء المالي فيما يلي:[1]

– يساعد المؤسسة في التحقق من مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، حيث يمكن من معرفة مدى تطابق الإنجاز الفعلي مع الخطط الموضوعة وذلك من خلال مجموعة من المقاييس والأسس والأساليب التي تعني بقياس وتقييم ذلك الأداء، وذلك من أجل توفير المعلومات لجميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة لتحديد مواطن القوة والضعف، بهدف اتخاذ وترشيد القرارات المالية المرتبطة بالأحداث الاقتصادية؛

– يهدف إلى قياس وتقييم أداء المؤسسة وذلك من عدة جوانب من خلال توفيره للإدارة ومختلف مستوياتها المعلومات حول أداء الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي يتم من خلالها الحكم على الأداء المالي بواسطة المعايير الموضوعة في الخطط والاستراتجيات والأهداف التي تم تسطيرها سابقا؛

– يسمح بتشخيص ومتابعة السياسات وأنشطة المؤسسة، وذلك من خلال تشخيص المشاكل التي تعاني منها المؤسسة ومحاولة معالجتها بعد تقييمها وقياسها من خلال وجود معايير ومؤشرات معينة وذلك عن طريق وضع هذه المؤشرات والمعايير في المسار الذي يوازن بين امكانيات المؤسسة والأهداف التي تطمح للوصول إليها؛

– يعتبر الأداء المالي أداة للحكم على كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها من جهة، وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة الأنشطة من جهة أخرى؛

– يعتبر أداة للحكم على مدى تحقيق المؤسسة للأهداف التي وضعتها في الخطط والسياسات وذلك من خلال معرفة مدى تحقق الأهداف بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة؛

– يساهم الأداء المالي في تطوير المؤسسة ومعرفة درجة النمو التي تحققها المؤسسة، لأن تقييم الأداء المالي يسمح بالتمييز بين الأداء السيء والأداء الجيد بهدف تطوير الأداء وتحسينه.

[1] سحر طلال إبراهيم، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 35، 2013، ص 348.

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي

من المهم تحديد نسب معيارية (standard rations) تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمنشأة لأن الحكم علي طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين وهناك أربعة أنواع رئيسية من النسب المعيارية: [1]

1- المعايير التاريخية: (Historical Standards): وهذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوف المالية للمنشأة، فمثلا يتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار للعام الحالي مع معدلات العائد على الاستثمار للأعوام الماضية.

ويبدي المحلل المالي الحكم على هذا المؤشر من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية أو التاريخية. [2]

2- المعايير المطلقة (Absolute Standards): وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثانية لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة مثل نسبة التداول (2) مرة والنسبة السريعة (1) مرة. [3]

3- المعايير القطاعية (Industry Standards): وهي عبارة عن معايير نمطية موضوعة في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمعتدلة لنشاط المنشأة، وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محليا أو إقليميا أو دوليا، تعبر من خلال مقارنتها مع ما تحقق في المنشأة عن الأداء المالي المقبول للمنشأة محليا أو إقليميا أو دوليا في ضوء مؤشرات واضحة معيارية محددة. [4]

4- المعايير المستهدفة: (Target or Budget Ary Rationts): وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط)، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة على تلك المستهدفة تبرز أوجه الإبتعادات بين الأداء الفعلي، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. [5]

---

[1] أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، دار وال للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 76.

[2] عبد الستار الصباح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 54.

[3] أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[4] عدنان تاية النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 102.

[5] أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في: [1]

1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأوامر للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.

2- المناخ التنظيمي: وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها وأنشطتها مع ارتباطها بالأداء وتشجيعهم على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمه لاتخاذه.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.

3- التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات (التكنولوجيا، الإنتاج حسب الطلب، وتكون وفقا للمواصفات المطلوبة، تكنولوجيا الإنتاج المستمر، تكنولوجيا الدفعات الكبيرة)، وعلى المؤسسات تجديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات، والتي لابد لهذه المؤسسات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملاءمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4- الحجم: يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجه عدة مقاييس لحجم المؤسسات منها إجمالي الموجودات أو الودائع، إجمالي القيمة الدفترية.

---

[1] عبد الرحمن هباج، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص- ص 15-16.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل عائقا لأداء المؤسسات حيث أنه بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا، ومنه يصبح أداؤها أقل فاعلية وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة، وإن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، فقد أجريت دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

ويمكن تصنيف وتبويب العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات إلى: [1]

العوامل الخارجية: وهي مجموعة من التغيرات الخارجية التي تواجه المؤسسة وتأثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛

- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛

- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

العوامل الداخلية: وهي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة بحيث أنه يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل:

- الرقابة على التكاليف؛

- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها ومن أهمها نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة، وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

[1] عبد الرحمن هباج، مرجع سبق ذكره، ص- ص 16- 17.

كما توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة على جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمستحقات).

- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام؛

- درجة المركزية وحجم المؤسسة؛

- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة؛

- مدة توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة؛

- عدم وجود نظام معلوماتي داخل المؤسسة يفيد متخذ القرارات بشكل جيد.

فكل هذه العوامل لها تأثير على متخذ القرار في تحديد قراره، ومنه فعلى المؤسسة تحديد الهدف من القرار المتخذ وتوفير البيئة والجو المناسب داخل المؤسسة لتطبيقه لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ.

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي واحدة من المحاور الاستراتجية في الفكر الإداري، وبما أن المؤسسة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها المتغيرة باستمرار والتي تلقي بضلالها على أداء المؤسسة ومركزها المالي وقدرتها على التنافس من أجل النمو والتطور، مما يستدعي تبني إستراتجيات خلاقة ومتميزة ونظم إدارية ومالية كفوءة تمكن المؤسسة من تعزيز قدرتها التنافسية في ظل ظروف بيئية ودولية غاية في التعقيد.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعتمد تقييم الأداء المالي على جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل المؤسسة مع دراسة تطوير العلاقة المذكورة خلال فترات معينة متتابعة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.[1]

ولكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لابد لها من تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلا بهدف التعرف على اتجاهات الأداء فيها والوصول إلى أداء جيد.[2]

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

التعريف الأول: يعرف تقييم الأداء المالي على أنه تقديم حكم (Jugement) ذو قيمة (Valeur) حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة) أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. [3]

التعريف الثاني: كما يعرفه البعض الآخر بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية. [4]

---

[1] سحر طلال إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 348.

[2] محمد نجيب دبابش ، طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

[4] نفس المرجع السابق، ص 41.

التعريف الثالث: يعرف الأداء المالي على أنه فحص موضوعي تشخص به السياسات والنظم وإدارة العمليات ونتائج النشاط في الجهات الخاضعة للرقابة ويقارن من خلال الانجاز بالخطط والنتائج بالقواعد والممارسات بالسياسات بغية اكتشاف الانحرافات وبيان أسبابها والتأكد من إدارة الموارد الاقتصادية بكفاءة وتحديد أسباب التبذير والإسراف وسوء الاستعمال ووضع الاقتراحات التي تعالج أوجه الانحراف والإسراف وذلك في سبيل توجيه الأداء نحو تحقيق الفعالية والكفاءة والاقتصادية. [1]

وعليه فعملية تقييم الأداء المالي ما هي إلا قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة. [2]

ثانيا: عناصر تقييم الأداء المالي

تقوم عملية تقييم الأداء المالي على عدد من العناصر ترتبط بينهما علاقة ضمن بيئة الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه بالآتي: [3]

1- عنصر الفاعلية: وهو مصطلح يتعلق "بعمل الأشياء بنجاح" كما تعني الدرجة التي تستطيع فيها الوحدة تحقيق أهدافها.

2- عنصر الكفاءة: وهو مصطلح يتعلق بتحقيق النتائج "أي المخرجات" باستخدام أقل قدر من الموارد "المدخلات" كما تعرف بأنها العلاقة بين المخرجات من السلع والخدمات والموارد التي استخدمت في انتاجها.

3- عنصر الاقتصادية: وهو مصطلح يتعلق بتكلفة الموارد المستخدمة في إنجاز الأنشطة المختلفة مع مراعاة المحافظة على الجودة، كما أن الاقتصادية تشير إلى ضمان أن موارد الوحدة تستخدم بأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ بنظر الاعتبار الجودة المطلوبة، إلا أنه يتوجب مراعاة أن يتم الإنتاج بالكميات المحددة.

4- عنصر الأداء الاجتماعي: وهو مصطلح يتعلق بمسؤولية الوحدات عن تحسين أموال المجتمع والمحافظة على البيئة وتحقيق أمان المنتجات والمحافظة على العاملين والموارد الطبيعية، إذ أضحى الأداء الاجتماعي

---

[1] سحر طلال إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 348 .

[2] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص7

[3] سحر طلال إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 349.

يشكل أحد التحديات الهامة التي تواجهها الوحدات الاقتصادية، بحيث أصبح استمرار وازدهار الوحدة الاقتصادية في الأمد البعيد مرهون بمدى تحقيقها لهذا العنصر.

ثالثا: أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي: [1]

– عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المخطط والأداء المالي المحقق؛

– تقييم الأداء يظهر التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ؛

– نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية؛

– اكتشاف التغيرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، واكتشاف القرارات الخاطئة فورا لاتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

رابعا: أهداف تقييم الأداء المالي

تسعى المؤسسات من خلال تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها: [2]

– تقويم مدى تحمل المدراء للمسؤوليات المخولة لهم؛

– تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها مستقبلا؛

– تقدير التأكد من أن المدراء يتحفزون صوب غايات الوحدة الاقتصادية والأهداف المرسومة لها؛

– التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام في الوحدة الاقتصادية لتحديد المجالات التي يجب أن تجرى فيها التحسينات؛

– ربط جميع الأجهزة الإدارية بمختلف مستوياتها بالوسائل التي تجعلها قادرة على قياس الأداء، وبالتالي اتخاذ القرارات المستمدة إلى حقائق علمية وموضوعية توفرها عملية تقييم الأداء؛

– ايجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والذي بدوره يدفع تلك الأقسام لنفس مستوى أدائها؛

---

[1] زخروفة بوعكة، دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 20.

[2] سحر طلال إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص– ص 348– 349.

- التحقق من أن الانجاز الفعلي كان وفقا للأهداف والخطط الموضوعة؛
- التأكد من أن الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأفضل للموارد.

بالإضافة لما سبق يهدف تقييم الأداء المالي إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة. [1]

المطلب الثاني: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي

يعتبر أسلوب التحليل بالنسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي استخداما في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال استخدام الخاصية الكيفية المعروفة باسم القابلية للمقارنة (La comparabilité) وهي خاصية يجب أن توفرها القوائم المالية التي تعدها المؤسسات.

كما يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية كما تعتبر النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليس الهدف منها التحليل المالي وإنما في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج متعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.[2] وبموجب العلاقة السببية القائمة بين حسابات أو بنود القوائم المالية، يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية التي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء المؤسسات وأوجه نشاطاتها المختلفة ويمكن تقسيم هذه النسب إلى خمس مجموعات رئيسية على النحو التالي: [3]

- مجموعة نسب الملاءة المالية (السيولة)؛
- مجموعة نسب الإنتاجية (النشاط)؛
- مجموعة نسب هيكل رأس المال (المديونية)؛
- مجموعة نسب الربحية؛
- مجموعة نسب السوق.

---

[1] دادن عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004، ص175.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، رام الله ، فلسطين، 2008، ص8.

1- مجموعة نسب الملاءة (السيولة): (Liquidity Rations)

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات، وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع مجوداتها القصيرة الأجل، ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل. [1] و فيما يلي عرض لأهم هذه النسب وأكثرها شيوعا.

1-1- نسبة التداول:

تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب وأوسعها انتشارا وتستخدم كمعيار أولي وجوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة، [2] حيث يتم حساب نسبة التداول بقسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لمدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة التي هي إلتزامات قصيرة الأجل من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية في المدى القصير. [3]

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

كما تبين هذه النسبة عدد مرات قابلية أصول المؤسسة المتداولة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل وتعتبر أصول المؤسسة ضمانا لالتزاماتها في جميع الأحوال، سواء في الاقتراض أو التصفية لذلك فإن معادلة السيولة بالصيغة السابقة جاءت تعبيرا عن هذه العلاقة على سبيل المثال، إذا كانت نسبة التداول 1,5، فإن المؤسسة تمتلك دينار ونصف من الأصول المتداولة مقابل كل دينار من الخصوم المتداولة، إن الفكرة الكامنة وراء هذه النسبة، هي أن المؤسسة لديها ما يكفي من الأصول الحالية التي تعطي وعدا بأن النقد سيأتي لتسديد احتياجات نمو أعمال المؤسسة، وتعتبر نسبة التداول 1:2 عادلة لمعظم القطاعات، أما

---

[1] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 213.

[2] نفس المرجع السابق، ص 313.

[3] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، الطبعة السادسة، 2006، ص 84.

إذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن المؤسسة لن تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وقد يشير إلى أن المؤسسة ليست في وضع مالي جيد إلا أنه لا يعني بالضرورة أنها ستتعرض للإفلاس أو التصفية. [1]

1-2- نسبة التداول السريعة:

يعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي هو من الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقدية، وهذا الافتراض قد لا يكون مقبولا من الدائنين، فالمخزون السلعي يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه، وهناك احتمال بأن يتم بيعه بالخسارة، بل قد لا تتمكن المؤسسة من بيعه على الإطلاق لذا فمن المقترح استبعاد المخزون السلعي من بسط نسبة التداول، لنصل إلى نسبة جديدة لقياس السيولة هي نسبة السيولة السريعة، والتي تعبر على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) من الأصول سريعة التحول إلى نقدية.[2]

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وهذه النسبة مماثلة لنسبة التداول إلا أنها لا تشمل على مخزون البضاعة، كأصول يمكن تصنيفها بالسرعة المطلوبة، وبالتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشددا في قياس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، هذا ويتطلع المحللين الماليين لهذه النسبة، لأن المؤسسات مع نسب أقل من الواحد الصحيح ينبغي أن ينظر إليها بحذر شديد، أما إذا كانت نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة التداول فهذا يعني أن الأصول المتداولة تعتمد اعتمادا كبيرا على المخزون السلعي، وتجدر الملاحظة أن استبعاد المخزون السلعي من الأصول المتداولة يأتي من مخاطر عدم دورانه (أي قد يكون مخزونا راكدا)، لذلك لابد من التأكد من معدل دوران المخزون قبل استبعاده، فإذا كان معدل الدوران يتناسب مع معدلات السوق فإنه الأجدر استخدام نسبة التداول. [3]

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص – ص31- 32.

[2] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، مرجع سبق ذكره، ص85.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص- ص 33- 34.

1-3- نسبة السيولة النقدية:

إذا كانت نسبة التداول السريعة تفترض صعوبة تسييل المخزون خلال سنة، فإن نسبة النقدية وشبه النقدية تفترض أيضا صعوبة تحصيل مستحقات المؤسسة لدى الغير قبل مضي السنة، وإذا كان الأمر كذلك فإن مصادر السيولة للمؤسسة سوف تنحصر في النقدية وغيرها من الأصول التي لا توجد صعوبة تذكر في تسييلها مثل الودائع المصرفية، وأذونات الخزينة أو غيرها من الأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة دون خسائر رأسمالية تذكر أو دون خسائر على الإطلاق.[1]

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

كما يعني مصطلح النقدية بمعناه الواسع كما حدده مجلس معايير المحاسبة المالية، يشمل النقد والأصول شبه النقدية سريعة التحول إلى نقدية، وتسمى بالأوراق المالية القابلة للتداول، مثل أذونات الخزينة.[2]

بالنسبة للحكم على هذه النسبة، فكلما ارتفعت كان ذلك مؤشرا إيجابيا عن سيولة المؤسسة وقدرتها على التسديد وكذلك مؤشرا إيجابيا للوضع المالي لها، لأنها دليل على انخفاض مخزونها السلعي بسبب ارتفاع الطلب عليه واعتمادها سياسة البيع النقدي والتقليل من عمليات البيع على الحساب ولذلك يكون عنصر المدينين منخفض أيضا، وكذلك يعني ارتفاع هذه النسبة أن سياسة المؤسسة على مستوى الخصوم المتداولة هي سياسة تقتضي الشراء نقداً والتسديد في أقرب الأوقات.[3]

وتبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية وشبه النقدية على تغطية الالتزامات المتداولة وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه المؤسسة دفع التزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها وتجدر الإشارة إلى أن عدد قليل من المؤسسات تحتفظ بسيولة نقدية كافية لمواجهة كل الالتزامات قصيرة الأجل، وبالتالي فإن هذه النسبة غير شائعة للاستخدام، خاصة وأنها تتجاهل مواعيد استحقاق الالتزامات قصيرة الأجل خلال السنة المالية. [4]

---

[1] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2000، ص369.

[4] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

1-4- صافي رأس المال العامل:

ويعبر عن مدى هامش الأمان المتاح للديون قصيرة الأجل وعلى قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها الجارية. [1]

ويعرف صافي رأس المال العامل على أنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، و هو ليس نسبة مالية كبقية النسب الأخرى، بل هو عبارة عن هامش، حيث يبين بالأرقام هامش زيادة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة ومدى قدرة المؤسسة على تغطية خصومها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى الأصول الثابتة. [2]

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة- الخصوم المتداولة.

ويستخدم رأس المال العامل أو كما يطلق عليه صافي رأس المال العامل في تقدير قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فالمؤسسات تسعى إلى موازنة الربحية مع السيولة لضمان إمكانية سير أنشطتها، ونتيجة لذلك تسعى إلى تحقيق التشغيل الأمثل لرأس المال العامل لتعظيم السيولة وخفض تكلفة رأس المال، ويشير رأس المال العامل الإيجابي على أن المؤسسة قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وتوفير فائض في السيولة، وبالتالي إذا انخفضت قيمة رأس المال العامل، فإن ذلك يزيد من مستوى المخاطر المالية، وقد يكون مؤشرا على مشكلة أساسية في طريقة عمل المؤسسة، على سبيل المثال، فقد تقوم إدارة المؤسسة باستخدام الديون القصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل وهو ما يعرف بالخلل التمويلي.[3]

2- مجموعة نسب الإنتاجية (النشاط) : Activity Ratios

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق أعلى ربح ممكن. [4]

---

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 172.

[2] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 396.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص-ص 35- 36.

[4] عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 173.

2-1 معدل دوران المخزون:

يستخدم معدل دوران المخزون لمعرفة عدد مرات قيام المؤسسة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة، ويجب مقارنته مع مؤسسات مماثلة في نفس القطاع، هذا ويشير انخفاض معدل الدوران إلى انخفاض نسبة المبيعات، وبالتالي تراكم المخزون السلعي، حيث أن وجود فائض في المخزون يمثل استثمارا بعائد صفر، كما أنه يعرض المؤسسة إلى مخاطر انخفاض في مستوى أسعار المواد.[1]

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

حيث:

$$\text{متوسط المخزون السلعي} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

$$\text{كلفة البضاعة المباعة} = \text{بضاعة أول المدة} + \text{المشتريات} - \text{بضاعة آخر المدة}$$

وفي حالة صعوبة أو عدم توفر البيانات حول كلفة البضاعة المباعة ومخزون أول المدة فيمكن استخدام النسبة التالية: [2]

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون السلعي}}$$

ويساعد معدل دوران المخزون في احتساب فترة الاحتفاظ بالمخزون المعروفة أيضا باسم الجرد المعلقة لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه المؤسسة في تحويل مخزونها إلى مبيعات، ويتم حسابه كمايلي: [3]

$$\text{فترة الاحتفاظ بالمخزون} = \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

وبشكل عام فإن انخفاض فترة الاحتفاظ بالمخزون، يشير للمؤسسة الأكثر مبيعا، ولكن من المهم الإشارة إلى أن متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون تختلف من قطاع لآخر.[4]

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

[2] عدنان تاية النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص62.

[4] نفس المرجع السابق، ص 62.

2-2- معدل دوران رأس المال العامل:

تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة استخدام رأس المال العامل لتوليد المبيعات، حيث يتم تحديد عدد مرات استخداماته خلال فترة زمنية معينة، لمعرفة تشغيل وحدة النقد الواحدة في تمويل العمليات وشراء المخزون السلعي وتحويلها إلى مبيعات، وكلما زادت معدلات دوران رأس المال العامل كلما تضاعف صافي المبيعات بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة في تمويل هذه المبيعات.[1]

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رأس المال العامل}}$$

ويمكن احتساب معدل دوران رأس المال العامل باليوم، وهو ما يسمى بفترة الاحتفاظ برأس المال العامل حسب الصيغة التالية:[2]

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل باليوم} = \frac{365}{\text{معدل دوران رأس المال العامل}}$$

حيث أن دليل الاستثمار الجيد لرأس المال العامل، يتحدد على أساس انخفاض (الأقصر) فترة الاحتفاظ برأس مال العامل.

2-3- معدل دوران إجمالي الأصول:

يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى النقص أو الزيادة في استغلال مجموع الأصول، حيث يدل انخفاض ذلك على عدم استخدام المؤسسة لكامل أصولها وعدم وانتفاعها بها بالكامل، أي أن هناك زيادة غير مستغلة في الاستثمار، كما يشير زيادة المعدل إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستخدام الفعال لها.[3]

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص- ص 60- 61.

[2] نفس المرجع السابق، ص 61.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 368.

يشرح معدل دوران إجمالي الأصول مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول وهو يشير أيضا إلى إستراتجية التسعير، حيث أن هوامش الربح العالية تميل إلى تحقيق معدلات منخفضة، بينما يرتفع معدل دوران الأصول مع هوامش الربح المنخفضة. [1]

2-4- معدل دوران الأصول الثابتة

يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة، ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة تلك الأصول، فإذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة، فإن ذلك قد يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول، أما في حالة انخفاض معدل الدوران عن مثيله على مستوى الصناعة، فإن هذا قد يعني إما الاستغلال الزائد في الأصول الثابتة أو عدم استغلال لبعض من الأصول الثابتة. [2]

كما يقيس نسبة المبيعات إلى الأصول الثابتة، وتستخدم كمقياس لكفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة في توليد المبيعات، وارتفاع هذا المعدل يبين شدة استغلال المؤسسة لأصولها الثابتة، وانخفاضه يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة أو تعطيل بعض الطاقة الإنتاجية.[3]

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

يقيس هذا المؤشر عدد مرات استخدام الأصول الثابتة، حيث يتم قياس معدل استثمار أموال المؤسسات في الأصول الثابتة، وبمقارنة عدد مرات دوران الأصول الثابتة بالأعوام السابقة ومعدلات المؤسسات المماثلة للنشاط يتضح مدى استخدام المؤسسة لأصولها الثابتة. [4]

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص-ص 59- 60.

[2] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[3] كراجة عبد الحليم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص 367.

2-5- معدل دوران المدينين

يهدف هذا المعدل إلى قياس مدى نجاح وقدرة المؤسسة على تحصيل ديونها في مواعيد الاستحقاق لذا يتعين دائما تحليل رقم المدينين إلى ديون جيدة وديون مشكوك في تحصيلها وديون معدومة ويحسب ذلك المعدل على أساس نسبة المبيعات الآجلة إلى متوسط المدينين، وكذلك مبلغ أوراق القبض المخصومة.[1]

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{المبيعات الآجلة الصافية}}{\text{متوسط صافي المدينين}}$$

ويتم احتساب معدل دوران المدينين بقسمة المبيعات الآجلة على متوسط صافي المدينين (ويتم حساب المتوسط بقسمة ناتج جمع رصيد المدينين أول وآخر الفترة على 2)، حيث أن هذا المعدل يوضح عدد المرات التي منح فيها الائتمان للغير (البيع الآجل) وتم تحميلها ومنحت مرة أخرى للمدينين، وهكذا فإن هذا المعدل يقيس كفاءة عمليتي منح الائتمان والتحصيل، بمعنى أنه كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة والعكس صحيح. [2]

3- مجموعة نسب هيكل رأس المال (المديونية) : Debt Rations

نسب المديونية وهي النسب التي تقيس درجة المديونية للمؤسسة على المدى الطويل وأهمية تلك الديون إلى رأس المؤسسة، وهذه النسب تكون مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة وتعبر عن قابلية المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة الأجل مثل القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل والسندات بأنواعها وأهم هذه النسب. [3]

3-1- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول، هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة من حيث عبئ ديونها، نسبة الدين أكبر من 100% تشير

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص 364.

[2] نفس المرجع السابق، ص- ص 364- 365.

[3] عدنان تاية النعيمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 104.

إلى أن مديونية المؤسسة أكبر من أصولها، وبالتالي فإن المؤسسة تواجه أعلى مستوى من المخاطر، وتعتبر نسبة 40 % نسبة مقبولة في معظم الصناعات وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن المؤسسة ستمتلك أصولا تزيد عن قيمة مديونيتها. [1]

تقيس هذه النسبة درجة مساهمة الدائنين في مجموعة أصول المؤسسة ويتم حساب تلك النسبة بقسمة مجموع الالتزامات والخصوم على مجموع الأصول، يتضمن مجموع الالتزامات كل من الالتزامات المتداولة والالتزامات طويلة الأجل. [2]

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3-2- معدل تغطية الفائدة

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على دفع فوائد القروض من الدخل المتحقق قبل الفائدة والضريبة وكلما كانت هذه النسبة أكبر كلما دل ذلك على مقدرة المؤسسة على سداد الفوائد، وتزداد ثقة المقرضين بالمؤسسة. [3]

وتسمى أيضا بعدد مرات تحقق الفائدة وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة المؤسسة على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد المؤسسة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها، ومن الواضح أن وضع المؤسسة مع نسبة أقل من الواحد الصحيح هو إشارة على أنها غير قادرة على توليد مزيد من الدخل لتغطية مدفوعات الفائدة، ومن المنطقي عند حساب التغطية أن نأخذ بعين الاعتبار الدين بأشكاله المتعددة لتشمل سنة مالية كاملة، وذلك بتوزيع الفوائد على مدار السنة.[4]

وهذا المعدل يعتبر هامش الأمان بالنسبة لاستمرارية المؤسسة وعدم تعرضها لمخاطر التوقف عن السداد والإفلاس، التي يمكن أن تواجهها نتيجة عدم توليدها لأرباح كافية لتسديد القروض. وكلما كان معدل تغطية فوائد أعلى كلما زاد هامش الأمان، حيث أن عدم قدرة المؤسسة على مقابلة أعباء التمويل قد يؤدي

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص 348.

[3] كراجة عبد الحليم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[4] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 57.

إلى إفلاسها، ولذلك يعد معدل تغطية الفوائد بصفة عامة من أهم المؤشرات المالية، لذلك يجب على المؤسسة تحقيق مستوى أرباح أعلى من الفوائد المطلوبة كحماية للمؤسسة ضد الظروف المعاكسة التي قد تحدث في المستقبل.[1]

$$\text{معدل تغطية الفائدة} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$$

3-3- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة:

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة رؤوس الأموال الخاصة المتمثلة في رأس المال والأرباح المحتجزة أو الأرباح المرحلة أو الإحتياطات في تمويل الأصول الثابتة، وهي نسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب، فإذا كانت النسبة منخفضة يجب على الإدارة المالية اللجوء إلى تدعيم رؤوس الأموال الخاصة وزيادة دورها في هيكل رأسمال المؤسسة لاسيما من خلال عملية رفع رأس المال بأصول ثابتة جديدة، أما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعتبر مؤشرا على ارتفاع مساهمة رؤوس الأموال الخاصة في تمويل الأصول الثابتة وضعف الاعتماد على مصادر التمويل المنخفضة التكلفة، لذلك يجب على الإدارة المالية التوجه إلى الاقتراض لتمويل أي أصول ثابتة جديدة . [2]

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

تبين هذه النسبة مدى كفاية حقوق الملكية لمواجهة الاستثمار في الأصول الثابتة، هذا وتعتبر هذه النسبة مؤشرا على نوع التمويل الذي ستحتاجه المؤسسة مستقبلا، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% فإن هذا يعني حاجة المؤسسة إلى كل من مصادر التمويل الطويلة والقصيرة بحيث تستخدم الأولى في تغطية الأصول الثابتة في حين تستغل الثانية في تمويل الأصول المتداولة. أما إذا كانت النسبة أكبر من 100%

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص 359.

[2] عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية،2006، ص 89.

فإن هذا يعني أن المؤسسة تغطي كل استثماراتها الثابتة من المصادر طويلة الأجل وتحقق زيادة على ذلك فائض يستثمر في الأصول المتداولة، مما يمنحها هامش أمان معتبر في إدارة توازنها المالي. [1]

3-4- نسبة الإقتراض إلى حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة التزامات المؤسسة نحو دائنيها والمدى الذي ذهبت إليه في الاقتراض باستخدام الضمان العام للدائنين، وكذلك تغطية الأموال المقترضة وإمكانية سدادها من أموال الملاك، ويعبر انخفاض هذه النسبة عن حماية أفضل للدائنين وعن وجود قدرة كامنة على الاقتراض من قبل المؤسسة، ويرى البعض أن الحد الأقصى لهذه النسبة في الميدان الصناعي هي 1:1 أي 100%.[2]

$$\text{نسبة الإقتراض إلى حق الملكية} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي المساهمين}}$$

ما يلاحظ على هذه النسبة أنها توازن بين التمويل المقدم من المساهمين ، وبالتالي تشير إلى نسبة الديون من رأس المال المستخدم لتمويل الأصول، وفي حال تحققت أرباح للمؤسسة، وكان معدل العائد على الأصول أعلى من سعر الفائدة، فإن زيادة معدل الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق المساهمين والعكس صحيح فإن زيادة الرفع المالي يؤدي إلى مضاعفة خسائر المستثمرين إذا كان العائد على الأصول أقل من سعر الفائدة على القروض، وفي هذه الحالة يلقى على عاتق الإدارة مسؤولية تحديد المزيج الأمثل للهيكل المالي لتجنب المخاطر.[3]

4- مجموعة نسب الربحية : Profitability Ratios

إن أحد الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها المؤسسات هو تحقيق أكبر معدل للربحية، والتي تعتبر محطة نهائية لعديد من العمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي النشاط، لذلك السبب يتم استخدام عدة مقاييس للربحية نظرا لأن أي قياس محدد قد يؤثر إلى حد كبير بناحية معينة من نواحي النشاط أو سياسات

---

[1] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 394.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص- ص 53- 54.

معينة، فتلك النسب المرتبطة بالربحية تعطي إجابات عن مدى فعالية إدارة المؤسسة في توليد أرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة. [1]

4-1- العائد على الأصول:

تستخدم لمعرفة العائد على العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضرائب، ويشير إلى الأرباح الناجمة عن كل دينار من الأصول وفقا لقيمتها الدفترية، وهو ما يعرف أيضا بالقوة الإيرادية الأساسية، كما تساعد القوة الإيرادية على تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسة، وتحقيق المزيد من القوة الإيرادية يعتبر استثمارا جيدا على المدى المتوسط والطويل. [2]

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{الدخل قبل الضريبة والفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

يبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال عنصرين هما قدرة الأصول على توليد المبيعات (سياسة الإنتاج) وقدرتها أيضا على توليد أرباح من المبيعات (السياسة التجارية)، أي أن ربحية المؤسسة تتوقف على معدل دوران الأصول المشتركة في العمليات وعلى هامش ربح العمليات. [3]

4-2- العائد على حقوق الملكية:

يطلق معدل العائد على حقوق الملكية على المردود أو العائد على استثمارات حقوق الملكية، وهو يعد أحد أهم نسب أو مؤشرات ربحية المؤسسة لأنه يوضح مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على توليد أرباح من تلك الأموال من خلال سياسات الاستثمار، التمويل وتوزيع الأرباح التي تنتهجها. [4]

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأهداف تقييم ومراجعة الأداء والاستفسار في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص- ص 370-371.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص-ص 44-45.

[3] أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص 376.

[4] نفس المرجع السابق، ص 377.

فهذه النسبة تعرف أيضا باسم العائد على القيمة الصافية، وتستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين، وبالتالي معدل الربح الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمردود على مخاطرتهم في توظيف أموالهم، وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين، ويمكن مقارنة هذا العائد بالعائد على الاستثمارات البديلة أو أسعار الفائدة على الأوراق المالية طويلة الأجل، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للمالكين. [1]

4-3- العائد على المبيعات:

توضح هذه النسبة مقدار ما تدره المبيعات من الأرباح على المؤسسة، كما توضح أيضا المدى الذي يمكن أن ينخفض به سعر بيع الوحدة قبل أن تصل المؤسسة إلى عتبة الخسارة، إن قيمة صافي الدخل أو الربح الناتج عن إيرادات المبيعات تسمى العائد على المبيعات. [2]

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات، وأعلى نسبة يشير إلى المؤسسة الأكثر ربحية، والتي لها سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى المنافسة، وللتحليل الجيد لابد من مقارنة نتائج هذه النسبة بمثيلاتها في السنوات السابقة، وبالنسب المعيارية أو نسب السوق، حيث أن زيادة الأرباح لا تعني أن هامش الربح للمؤسسة قد تحسن، فإذا زادت التكاليف بمعدل أكبر من معدل المبيعات فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض هامش الربح. [3]

كما يوضح العائد على المبيعات مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة من صافي المبيعات، مما يساعد إدارة الشركة على تحديد سعر البيع الواجب تطبيقه. [4]

4-4- ربحية السهم العادي:

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 33 ربحية السهم، فإن صافي الربح أو الخسارة والمنسوب للفترة لحملة الأسهم العادية هو صافي الربح والخسارة بعد طرح الأرباح المجمعة لحملة الأسهم الممتازة وجميع بنود

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 386.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[4] أمين أحمد السيد لطفي، التحليل المالي لأهداف تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص 372.

الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة بما فيها مصروف الضرائب والبنود غير العادية وحقوق الأقلية تدرج في تحديد صافي الربح أوالخسارة. [1]

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

كما أن هذه النسبة تعد مقياس عام للكفاءة، حيث تعبر عن مقدار ما سيناله حامل السهم العادي من الأرباح بعد اقتطاع نصيب الأسهم الممتازة والضرائب من صافي الربح. [2]

5- مجموعة نسب السوق : Market Rations

تعتبر نسب الأسهم (السوق) ذات أهمية خاصة لحملة الأسهم والمستثمرين المحتملين في الأسهم ولمحللي الأوراق المالية ولبنوك الاستثمار، وحتى المقرضين ويمكن الإضافة أن نسب الأسهم مهمة لإدارة المؤسسة لقياس تأثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم العادية في السوق، لأن الهدف في الإدارة التمويلية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم. [3]

5-1- القيمة السوقية إلى العائد:

وتسمى هذه النسبة بمضاعف السعر، لأنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة تجنيها الشركة للسهم الواحد، والتي يمكن أن تفسر على أنها عدة سنوات من الأرباح لتسديد تمن الشراء، وهي نسبة مالية تستخدم في التقييم، فإذا كانت نسبة القيمة السوقية للعائد مرتفعة فإن هذا يعني أن المستثمرين سيدفعون أكثر عن كل وحدة من الدخل وبالتالي ارتفاع تكلفة السهم مقارنة مع أسهم مماثلة.[4]

$$\text{القيمةالسوقية إلى العائد} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{حصة السهم من صافي الربح}}$$

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص-ص 48 - 49

[2] أمين أحمد السيد لطفي، التحليل المالي لأهداف تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سبق ذكره، ص 378.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[4] نفس المرجع السابق، ص67.

وبناءا على تفسيرات متعددة ومختلفة لعدد من المحللين الماليين، وبمقارنة النسب الحالية بأسعار الفائدة الحقيقية تم التوصل إلى النتائج التالية: [1]

- **النسبة غير معرفة:** عادة ما يرمز إلى نسبة القيمة السوقية إلى العائد للشركات مع خسائر (عائدات سلبية) بأنها غير معرفة.
- **النسبة < 5:** قد تكون القيمة السوقية للأسهم منخفضة نتيجة عوامل مختلفة منها الأزمات المالية وعوامل السيولة، أو أن الشركة قد استفادت من بيع الأصول أو تحقيق أرباح غير متكررة.
- **5 < النسبة < 10:** بالنسبة للعديد من الشركات يمكن النظر إلى هذه النسبة على أنها قيمة عادلة.
- **11 < النسبة < 17:** القيمة السوقية لأسهم تلك الشركة مرتفعة، وقد يتوقع المستثمرون زيادة في العائدات المستقبلية.
- **النسبة > 17:** القيمة السوقية لأسهم تلك الشركة مرتفعة جدا نتيجة عمليات المضاربة أو محدودية الأسهم المتداولة في السوق.

وبشكل عام، فإن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى العائد، يشير إلى أن المستثمرون يتوقعون ارتفاع نمو الأرباح في المستقبل مقارنة مع الشركات ذات النسبة المنخفضة، ومع ذلك فإن عادة ما تكون أكثر فائدة للمقارنة بين الشركات في نفس الصناعة، وكمؤشر للسوق بصفة عامة، وإظهار التباين الذي يطرأ على الشركة نفسها، في حين أنه لن يكون مفيدا للمستثمرين استخدام هذه النسبة باعتبارها أساسا للمقارنة بين القطاعات المختلفة، وعلى الجانب الآخر، وحيث أن السمة الرئيسية موجهة نحو المستقبل وتوقعات الأداء فإن نسبة القيمة السوقية إلى العائد المرتفعة قد تكون إيجابية إذا كان سبب ارتفاع القيمة السوقية للسهم هو النمو المستقبلي المتوقع في عائدات تلك المؤسسة، ويمكن معرفة ذلك من خلال ربط هذه النسبة مع معدل النمو السنوي المتوقع لاحتساب القيمة السوقية إلى العائد مع النمو كما يلي:[2]

$$\text{القيمة السوقية للعائد مع النمو} = \frac{\text{نسبة القيمة السوقية إلى العائد}}{\text{معدل النمو السنوي المتوقع في صافي الأرباح}}$$

[1] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره ص- ص 67 - 68.

[2] نفس المرجع السابق، ص- ص 68- 69.

وتساعد هذه النسبة على قياس معدل نمو سعر السهم مع النمو المتوقع في الأرباح، وتعتبر أداة مفيدة جدا لاستخدامها في تقييم جاذبية أسعار الأسهم، وفقا للنموذج التالي: [1]

- **النسبة > 1:** يمكن اعتبار القيمة السوقية مرتفعة بالرغم من النمو المتوقع في الأرباح.
- **النسبة < 1:** بالنسبة للعديد الشركات، يمكن النظر إلى هذه النسبة على أنها قيمة عادلة، قياسا مع معدل النمو المتوقع في الأرباح.
- **النسبة < 0.5:** القيمة السوقية لأسهم تلك الشركة منخفضة، ويتوقع زيادة كبيرة في سعر السهم، إذا تحقق العائد المتوقع في الأرباح.

فإذا كان معدل النمو السنوي المتوقع في صافي أرباح الشركة للسنة المالية القادمة 15%، وكانت نسبة القيمة السوقية إلى العائد 8,25 مرة، فإن القيمة السوقية إلى العائد مع النمو تساوي 0,55، وكلما كانت القيمة السوقية إلى العائد مع النمو أقل، كلما كان السعر أكثر جاذبية للمستثمر الذي يدفع أقل مقابل كل وحدة من نمو الأرباح، لكن من الضروري معرفة أن نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو يصبح أقل فائدة في قياس مدى جاذبية أسعار العديد من الشركات الكبيرة، ذات النمو المستمر والمنخفض نسبيا، بالرغم من أنها تقوم بتوزيع عوائد سنوية، كما أن النسبة تخضع لمعدل النمو التقديري، الذي يمكن أن يتغير نتيجة عدد من العوامل منها ظروف السوق، وأخيرا فإن النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم، أي أن المؤسسة ذات النمو المساوي لمعدل التضخم لا تنمو من حيث القيمة الحقيقية، لذلك من الأفضل احتساب نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو ومع ريع السهم للشركات التي تقوم بتوزيع أرباح نقدية بشكل مستمر، والتي يتم حسابها كما يلي: [2]

$$\text{القيمة السوقية إلى العائد مع النمو مع ريع السهم} = \frac{\text{القيمة السوقية إلى العائد}}{\text{معدل النمو السنوي المتوقع في صافي الأرباح + ريع السهم}}$$

وبالتالي، فإن ريع السهم سيساعد في تحديد قدرة الشركة على توليد ما يكفي من التدفقات النقدية وغيرها من تقديم عوائد مرتفعة نسبيا، بالإضافة في احتمالات النمو. [3]

---

[1] فهمي صطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره ص 69.

[2] نفس المرجع السابق، ص 70.

[3] نفس المرجع السابق ص70.

إن نسبة القيمة السوقية إلى العائد والقيمة السوقية إلى العائد مع النمو تستولي اهتمام العديد من إدارة المؤسسات حيث يفترض أن الإدارة في المقام الأول تمثل مصالح المساهمين، من أجل زيادة سعر السهم والذي يمكن أن يرتفع إما من خلال تحسين الأرباح وتنويع العائدات أو من خلال الاحتيال المالي وتضخيم أو تخفيض العائدات بإتباع سياسات محاسبية مختلفة لإعطاء مؤشرات على أن المؤسسة لديها القدرة على تحقيق نمو في الأرباح بشكل مستمر. [1]

5-2- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية:

وتسمى أيضا بنسبة القيمة السوقية إلى حقوق المساهمين وتستخدم للمقارنة بين القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وتعتمد في احتسابها على الأصول الملموسة، والتي تعبر عن القيمة التصفوية للمؤسسة وتكمن أهميتها في الاستدلال على عدم وجود مغالاة في تقييم سعر السهم، وهي تشير إلى عدد وحدات النقد أو الدنانير التي يدفعها المستثمر لقاء حصوله على وحدة نقد واحدة أو دينار واحد من صافي حقوق المساهمين، والتي تعطي صورة تقريبية عن القيمة التصفوية لموجودات المؤسسة بعد سداد جميع التزاماتها القائمة. [2]

$$\text{نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمة الدفترية} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

إلا أن النسبة المنخفضة قد تشير أيضا إلى وجود خطأ جوهري في المؤسسة، يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل، كما هو الحال مع معظم النسب، ومن المعلوم أن هذه النسبة تختلف بين القطاعات فالقطاع الصناعي الذي يتطلب المزيد من رأس المال والهياكل الأساسية (في مقابل كل دينار من الأرباح) تكون النسبة لديه أقل بكثير من القطاعات الأخرى ويؤخذ على هذه النسبة بأنها تعتمد على القيمة الدفترية التي تعطي قيم تاريخية قد تبتعد كل البعد عن القيمة الفعلية. [3]

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] نفس المرجع السابق، ص 71.

[3] نفس المرجع السابق، ص 72

5-3- ريع السهم:

ويقصد بريع السهم نسبة العائد النقدي التي يستوفيها حامل السهم إلى القيمة السوقية للسهم وهو طريقة لقياس حجم التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم، حيث أن الاستثمار في أسواق الأوراق المالية من الأدوات الأكثر مخاطرة، فإن المستثمرون يبحثون عن تأمين التدفقات النقدية من خلال الاستثمار في الأسهم ذات العوائد النقدية العالية نسبيا والمستقرة، والتي تساوي سعر الفائدة المصرفية على الودائع مضافا إليها عائد المخاطرة ومعدلات التضخم، لكن من الضروري معرفة أن المستثمرون غالبا لا ينظرون بإيجابية للشركة التي تعطي توزيعات نقدية مبالغا فيها، لأن ذلك يعني عدم وجود خطط استثمارية لتوظيف تلك السيولة في التوسع وتحسين الأداء، فإذا قررت إحدى الشركات توزيع أرباح نقدية ما قيمته 3 ملايين دينار، علما أن عدد الأسهم القائمة 30 مليون سهم، وسعر الإغلاق هو 5 دنانير تكون نسبة ريع السهم 2%.[1]

$$\text{ريع السهم} = \frac{\text{حصة السهم من الأرباح النقدية الموزعة}}{\text{القيمة السوقية للسهم}} \times 100$$

5-4- القيمة السوقية إلى التدفق النقدي:

تكتسي هذه النسبة أهمية كبيرة في تقييم جودة أرباح الشركات، حيث تعتمد هذه النسبة بشكل أساسي على التدفق النقدي التشغيلي عن الأنشطة التشغيلية، والذي له أهمية كبيرة في تحديد جودة الأرباح، وكذلك على مدى وجود سيولة لدى هذه الشركات والتي من شأنها أن تساعدها النمو وعلى توزيع الأرباح، وتكتسي أهمية هذه النسبة في ظل إحتواء القوائم المالية للشركات على أرباح أو خسائر غير مسجلة وأرباح وخسائر إعادة التقييم والتي تؤثر على صافي الربح للشركات، في حين يتم استثناء الأرباح والخسائر غير المسجلة عند احتساب التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية للشركة التي تأسست لأجلها وبالتالي إعطاء صورة أوضح للمستثمر لاتخاذ القرار الاستثماري، وعادة ما يتم مقارنتها بنسبة القيمة السوقية إلى العائد لإعطاء صورة أفضل للمستثمر على الوضع المالي للشركات من حيث جودة أرباحها، حيث يعتبر وجود فرق

[1] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص- ص 72-73.

كبير بين هاتين النسبتين مؤشرا لتنبيه المستثمر لأهمية التركيز على رقم صافي الأرباح ودراسة مكوناته والتأكد من جودة الأرباح قبل اتخاذ القرار الاستثماري.[1]

$$\text{القيمة السوقية إلى التدفق النقدي} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{حصة السهم من التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}} \times 100$$

5-5 عائد الاحتفاظ بالسهم:

ويقوم المحللون الماليون باحتساب هذه النسبة لما لها من أهمية خاصة كونها تأخذ بعين الاعتبار كافة المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم، سواء كانت مكاسب رأسمالية نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم خلال الفترة المالية أو المكاسب النقدية نتيجة الأرباح النقدية الموزعة. [2]

$$\text{عائد الاحتفاظ بالسهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة- القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة+حصة السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{القيمة السوقية للسهم في بداية الفترة}}$$

كما يمكن استخدام المعادلة ذاتها في احتساب العائد على الاستثمار في السهم، بهدف تحديد المردود الذي يحققه المستثمر من توظيف أمواله في أسهم المؤسسة، وفي هذه الحالة يتم استبدال القيمة السوقية للسهم في بداية ونهاية الفترة بسعر بيع وشراء السهم.[3]

$$\text{عائد الاحتفاظ بالسهم} = \frac{\text{(سعر البيع- سعر الشراء)+ حصة السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر شراء السهم}}$$

[1] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره ص- ص 73-74.

[2] نفس المرجع السابق، ص- ص 74- 75.

[3] نفس المرجع السابق، ص75.

المطلب الثالث: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي

يرى البعض من الكتاب والباحثين في الفكر المالي المعاصر على أن المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء من أجل الحصول على القيمة العادلة لسهم الشركة، تتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة، والقيمة السوقية المضافة، باعتبار أن هذه المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء تمثل منهجا متكاملا في إعادة هيكلة أنظمة الإدارة المالية حيث يرجع ذلك إلى قدرتها على الربط بين الأداء المالي للشركة وأهدافها بشكل عام، وهدف الإدارة المالية بشكل خاص والمتمثل في تعظيم القيمة السوقية لأسهم الشركة.[1]

ومع التغير الجذري في بيئة الأعمال خاصة في دور الإدارة المالية التي أصبح هدفها تعظيم ثروة الملاك أولا حدث تغير جذري في أساليب تقييم الأداء المالي، حيث ثم تجاوز التقييم المحاسبي إلى التقييم الاقتصادي من خلال مؤشرات التقييم الحديثة الأكثر استعمالا في التقييم الاقتصادي والمتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، حيث تأخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار ما تتجاهله معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية. [2]

1- طريقة القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

تعتبر "القيمة الاقتصادية المضافة" الشكل المطور لمفهوم الربح المتبقي وفي نظر البعض ما هي إلا إعادة بعث وإحياء لهذا المفهوم، وعليه فهي لا تحمل أي جديد أو إبداع على المستوى النظري ذلك أنها قدمت على ضوء القصور في استعمال مؤشر "الربح المتبقي" لتستجيب لواقع أخر للمؤسسات تميزت بالضغوط الممارسة من طرف الأسواق المالية، من خلال إيجاد وسائل اتصال تفيد بمعرفة أداء المؤسسات أمام المساهمين (مؤشر داخلي – خارجي). [3]

---

[1] عدنان تاية النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص 138.

[2] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 8

[3] هواري سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد07،2010، ص60.

1-1- مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة:

يعود الأساس النظري المباشر للقيمة الاقتصادية المضافة لفكرة الربح المتبقي، غير أن مؤسسا هذا المؤشر قد استندا "Jale Stern et Bennett Stewart" أيضا على النموذج الاقتصادي لقيمة المؤسسة الذي قدمه "مود يجلياني وميلر سنة 1961م باعتباره أنه أساس لنظام شامل للإدارة المالية، كما استندا أيضا إلى أعمال كل من "W. ecling et M. C. Jensen." في مجالات السلوك التنظيمي وتكاليف الوكالة، وبذلك يرجع الفضل لـ "شارن وشوارد" في تحويل هذه المفاهيم النظرية إلى نظام يسهل فهمه ويساعد المسيرين في التوجيه الأمثل لموارد المؤسسة.

وعموما تعد القيمة الاقتصادية المضافة مؤشرا لقياس الأداء وفي نفس الوقت طريقة للتسيير، كما أنها طريقة للتحفيز، بحيث نجدها تقوم بقياس أداء مسيري المؤسسات أمام المساهمين، فبذلك تصبح وسيلة تدفع المسيرين لبذل جهود نحو تحسين أداء مؤسساتهم، ويصبح الأمر أكثر حينما يتم ربط نظام المكافآت والحوافز بهذا المؤشر ليصبح وسيلة للتحفيز، وكونه طريقة للتسيير، فيتجسد في قدرته على ترشيد القرارات المتخذة من طرف المسيرين، حيث يمكن استخدامه في تقييم الاستراتيجيات وتقييم المشاريع الاستثمارية ووضع أهداف الأداء التسييري.

ويتم وفق القيمة الاقتصادية المضافة ربط المسيرين بالمؤسسة وتحسيسهم بها وفق منطق النتائج على الوسائل من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال التي تحت تصرف كل مسير (مسؤول) من جهة، ووفق تكلفة رأس المال التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال، ممثلين في المساهمين بالدرجة الأولى. [1]

مما سبق يمكن القول أن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة تم طرحه في منتصف القرن العشرين تحت صيغ ومفاهيم مختلفة من ضمنها الدخل المتبقي والذي يعرف على أنه الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصوما منه تكلفة رأس المال المستثمر. [2]

كما يمكن الإشارة إلى أن مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة يقترب جدا من المفهوم المقدم بشأن الربح المتبقي طبعا مع إضافة جديد، حيث لا يكمن الشيء الجديد المقدم من طرف القيمة الاقتصادية المضافة في

---

[1] هواري سويسي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2009، ص 480.

الجانب النظري بل في استخدامه (الجانب الميداني) من خلال الحرص على تحديد الأموال الخاصة بكل نشاط، مسار، منتج، قسم أو سوق، سواء كانت هذه الأموال عبارة عن أصول ثابتة (استثمارات) أو أصول متداولة، ويتمثل المغزى من ذلك في الوقوف على مدى مساهمة كل عنصر في المؤسسة، وذلك حسب التصنيف المتبع، منتج، سوق أو نشاط في القيمة البورصية للمؤسسة بالدرجة الأولى، كما يفيد ذلك في معرفة قيمة المؤسسة ككل حتى وإن لم تكن مسعرة في البورصة. [1]

1-2- حساب القيمة الاقتصادية المضافة:

يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال العلاقة التالية: [2]

الطريقة الأولى:

- القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة - (تكلفة رأس المالX رأس المال المستثمر).

- القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر- معدل تكلفة رأس المال)X رأس المال المستثمر.

حيث:

- صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة تقابلها نتيجة الاستغلال بعد الضريبة على الأرباح (قبل احتساب المصاريف المالية).

- معدل تكلفة رأس المال وتمثل التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال والتي تحسب انطلاقا من الهيكل المالي للمؤسسة، بين الديون ورأس المال.

الطريقة الثانية

- القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الدخل + مصروف الفوائد- الأعباء الرأسمالية. [3]

مما سبق ومن وجهة نظر تقنية، يبن المفهوم الأساسي لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة في الهامش الذي ينتج عن الفرق بين العائد الاقتصادي المحقق من طرف المؤسسة لفترة معينة وتكلفة الموارد المالية التي استخدمتها، حيث يطلق الاقتصاديون على هذا الهامش الذي يمثل الربح بعد استعادة تكلفة رأس المال

[1] هواري سويسي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] نفس المرجع السابق، ص 61.

[3] محمد رمزي جودي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

(الديون ورأس المال) بالربح الاقتصادي، حيث ينظر إلى تكلفة رأس المال على أنها تكلفة كغيرها من التكاليف الواجب تغطيتها للوصول إلى الأرباح الحقيقية، والتي تمثل إضافة لثروة المساهمين، فلا يعقل أن يتم حساب تكلفة عامل الإنتاج المتمثل في العمل ضمن تكاليف المؤسسة وتترك تكلفة عامل الإنتاج الممثل في رأس المال وعليه فالربح الحقيقي هو العائد الاقتصادي، بحيث يحسب بعد تغطية جميع تكاليف عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال). [1]

فيما يخص القيم التي تستخدم في حساب القيمة الاقتصادية المضافة، فإنه ينصح عند حسابها القيام بمجموعة من التعديلات على هذه القيم (الحسابات) بالقوائم وذلك من أجل إعطاء قراءة اقتصادية لعناصر الميزانية وتتمثل أساسا في: [2]

– الخسائر الاستثنائية للسنوات السابقة لابد من إعادة معالجتها وإضافتها للأصل الاقتصادي؛

– فائض القيمة (good will) لابد من إرجاعه في شكله الخام وتصحيح التدهور للإهتلاك المتراكم وكذلك (bad will) لابد من معاجته؛

– معالجة المؤونات الخاصة بالضريبة المؤجلة والاهتلاكات مع التدهور الفعلي للاستثمارات وتكلفة الأموال المجمدة في المخزونات مع تكلفة الفرصة البديلة في توظيف الأموال.

وعند حساب القيمة الاقتصادية المضافة نجدها تأخذ إحدى القيم التالية: [3]

-قيمة موجبة:

تشير القيمة الموجبة للقيمة الاقتصادية المضافة إلى الزيادة في ثروة المساهمين ومقدار الإضافة فالثروة التي تولدت نتيجة مجهودات الإدارة خلال الفترة المعنية.

– قيمة سالبة:

إن المساهمين سوف يكونون غير راضين عن أداء الإدارة والنتائج المحققة وقد يقومون بمباشرة مجموعة من الإجراءات التي قد تؤدي إلى إقالة الإدارة وفقدانها لمناصبها وامتيازاتها، كذلك ينتج عنه نقص في أسعار الأسهم، وتقوم المؤسسات المختلفة بحساب القيمة الاقتصادية المضافة من أجل الوفاء باحتياجاتها.

---

[1] هواري سويسي، مرجع سبق ذكره، ص– ص 61– 62.

[2] علي بن الضب، سيدي أمحمد عياد، تكلفة رأس المال ومؤشرات إنشاء القيمة (دراسة تطبيقية ببورصة الدار البيضاء)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02،2012، ص 115.

[3] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 1015.

إن الهدف الرئيسي من استعمال هذا المؤشر هو تحفيز كل الفاعلين بالمؤسسة لاتخاذ قرارات من شأنها أن تؤثر على وجهة نظر تقييم السوق المالي للمؤسسة، وذلك بتوجيه الحكم على الأداء الداخلي للمؤسسة من خلال تأثيره على القيمة البورصية للمؤسسة، فهذا التقييم من شأنه أن يحدد ربطا وتوافقا بين القيمة البورصية للمؤسسة وقيمتها الدفترية ويتضح ذلك من خلال استعمال مبتكري القيمة الاقتصادية المضافة لمفهوم القيمة السوقية المضافة. [1]

1-3- مزايا القيمة الاقتصادية المضافة:

يمكن أن نستخلص المزايا الأساسية التي تتمتع بها القيمة الاقتصادية المضافة، وذلك كما يلي: [2]

- تقيس العوائد الاقتصادية الحقيقية لإجمالي رأس المال المستثمر؛

- تعترف بصورة صريحة بتكلفة رأس المال سواء المملوك أو المقترض؛

- تربط بشكل وثيق بالقيمة وبثروة حملة الأسهم، وتوجه نظر إدارة المؤسسة إلى الأداء الذي يؤدي إلى زيادة العائد لحملة الأسهم؛

- تعمل على تخفيض مشاكل نظرية الوكالة من خلال تحفيز المسيرين وتشجيعهم على التصرف كأنهم ملاك للمؤسسة؛

- تؤدي إلى تطابق أهداف المسيرين مع أهداف حملة الأسهم والمؤسسة ككل، حيث أن أي اقتراح استثماري يحقق قيمة اقتصادية مضافة موحية يحقق مصلحة القسم والمؤسسة، بينما الاقتراحات الاستثمارية ذات القيمة الاقتصادية المضافة السالبة فهي غير مرغوبة سواء على مستوى القسم أو المؤسسة ككل، وذلك على العكس من بعض المقاييس المالية الأخرى كالعائد على الاستثمارات والذي قد يؤدي إلى خلق نوع من التعارض بين مصلحة القسم والمؤسسة ككل.

كما يمكن أن نجد مزايا أخرى تتمثل أساسا في قدرة القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر لخلق القيمة على الربط بين الجانب الاستراتيجي والمالي، مما يسهل على المسيرين من تحكمهم بالأخص في نتائج الاستثمارات، وبشكل عام تسهيل اتخاذ القرارات وترشديها، كما يؤدي إلى دفع المسيرين على المستوى التشغيلي بتحمل المسؤولية أكثر

---

[1] هواري سويسي، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2] نفس المرجع السابق، ص 63.

من خلال استعراض مؤشر خلق القيمة المتمثل في القيمة الاقتصادية المضافة تبين مسايرته لمفهوم حوكمة المؤسسة باعتبارها تحاول أن تدفع بالمسيرين نحو رعاية مصالح المساهمين بتعظيم قيمة المؤسسة وبذلك فهي تحاول تقليل تكاليف الوكالة وتعارض المصالح بين الملاك والمسيرين.[1]

1-4- عيوب القيمة الاقتصادية المضافة:

يمكن تلخيص الانتقادات وأوجه القصور المرتبطة بالقيمة المضافة فيما يلي:[2]

- يتمثل الانتقاد الأساسي الموجه للقيمة الاقتصادية المضافة كمؤشرات لخلق القيمة في أنها لا تمثل سوى طريقة القيمة الحالية الصافية، إذ أنها لا تحمل أي إضافة عليها وما هي إلا إعادة تحويل بسيط لها؛

- تلقى القيمة الاقتصادية المضافة محدودية في كونها تحفز المسيرين على رعاية مصالح الملاك ؛

- من العيوب الجوهرية التي توجه إلى مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كغيرها من المقاييس المالية، أنها تركز على الأداء المالي لسنة مالية واحدة أي الأداء القصير الأجل، مما ينجر عنه ما يعرف بمخطر الأجل القصير.

- باعتبار أن مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كغيرها من المقاييس المالية يتم حسابه من البيانات المالية المعدة في نهاية الفترة في أغلب الأحوال، فهو بذلك لا يساعد المسيرين على تحديد الأسباب الحقيقية لعدم الكفاءة في النواحي التشغيلية كما أنه يوفر معلومات قد تكون محدودة للمصالح والأقسام الإدارية بينما يهتم مدير العمليات التشغيلية والمهندسون بصورة أكبر بالمقاييس غير المالية ويركزون على المحركات الأساسية لهذه المقاييس لذلك قامت شركة Stern Stewart بتطوير أسلوب تسيير أطلق عليه محركات القيمة الاقتصادية المضافة يساعد المسيرين في تتبع المحركات الأساسية والتشغيلية والإستراتجية للقيمة الاقتصادية المضافة.

- لا يأخذ مقياس القيمة الاقتصادية المضافة الاختلافات في الحجم في الحسبان لأنه يرجع السبب في انخفاض القيمة الاقتصادية المضافة لقسم في المؤسسة بالمقارنة بقسم آخر لاختلاف حجم الاستثمار المتاح لديهما.

---

[1] هواري سويسي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] نفس المرجع السابق، ص- ص 63- 64.

– تلقى القيمة الاقتصادية المضافة على غرار باقي المقاييس المطورة للأداء من طرف شركات الاستشارة المبتكرة لها انتقادا مفاده أن الدراسات التي يقدمها المنتسبون لهذه المؤسسات تتميز بعدم الحيادية أو التحيز بالنظر للمصلحة التجارية من وراء تسويق هذه المقاييس.

1-5- أهمية القيمة الاقتصادية المضافة:

تلعب القيمة الاقتصادية المضافة دورا هاما في تقييم الأسهم بقيمتها العادلة، حيث تمكن هذه الأهمية في: [1]

_ يوضح هذا المعيار التحسن المستمر والفعلي في ثروة الملاك؛

_ مقياس حقيقي للأداء المالي والإداري؛

– معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل؛

_ مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛

– وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

_ يسمح تطبيق المعيار أن تكون كل القرارات المالية مندمجة ومقيمة بقيمتها الحقيقية.

2- طريقة القيمة السوقية المضافة: (MVA)

يتم تطبيق هذا المؤشر على مستوى المؤسسات المدرجة في البورصة، حيث يمكن اعتبار المؤسسة منشأة للقيمة إذا كان الفرق بين القيمة السوقية للأصل الاقتصادي و بين القيمة المحاسبية له موجبا تماما (الرسملة البورصية مضافا إليها قيمة الاستدانة الصافية). يتم في معظم الحالات افتراض وجود مساواة بين القيمة السوقية والمبلغ المحاسبي للاستدانة الصافية، أين تصبح القيمة السوقية عبارة عن الفرق بين الرسملة البورصية والمبلغ المحاسبي للأموال الخاصة. [2]

[1] محمد نجيب دبابش، مرجع سبق ذكره، ص– ص 8– 9.

[2] علي بن الضب، سيدي أمحمد عياد، مرجع سبق ذكره ، ص 115.

2-1- مفهوم القيمة السوقية المضافة:

يقصد بالقيمة السوقية المضافة الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة و رأس المال المستثمر من قبل الملاك والمقرضين، وهذا المعيار يعد شامل في قياس و تحقيق الثروة و مقياس للفعالية التشغيلية في المؤسسات وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة.[1]

تعتبر القيمة السوقية المضافة وفقا للمؤسسة المسوقة إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، ولذلك فان معيار قياس أداء للمؤسسات الناجحة يمكن في تحقيق قيمة سوقية مضافة موجبة كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين. [2]

تتمثل القيمة السوقية المضافة في الفرق بين القيمة الاقتصادية للمؤسسة و القيمة الاجمالية للأموال المستثمرة، من خلال ربط الوحدات توافق بين قيمة المؤسسة في السوق المالي (البورصة) والقيمة المحاسبية لها، حيث تحسب لمجموعة من السنوات وهي تمثل السلسلة التاريخية لمجموع القيم الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة. [3]

2-2- العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة:

هناك عدة عوامل رئيسية تؤثر على القيمة السوقية المضافة، حيث يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:[4]

- معدلات النمو في الإيرادات و صافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر، ولكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لابد أن تكون معدلات النمو هذه تفوق تكلفة رأس المال المستثمر؛
- إنتاجية الدينار المستثمر،حيث كلما زادت هذه الإنتاجية في ظل ثبات رأس المال المستثمر أو انخفاضه كلما زادت القيمة السوقية المضافة، خاصة في ظل انخفاض أو ثبات كلفة رأس المال؛
- الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين.

---

[1] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] عدنان تاية النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، مرجع سبق ذكره، ص – ص 144- 145.

[3] عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] عدنان تاية النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، مرجع سبق ذكره، ص – ص 145- 146.

2- 3- حساب القيمة السوقية المضافة:

توجد عدة طرق يمكن استخدامها في حساب هذه القيمة منها: [1]

الطريقة الأولى:

- القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق الملكية – حقوق الملكية التي وفرها المساهمون

- القيمة السوقية المضافة = عدد الأسهم المصدرة × سعر الأسهم – إجمالي حقوق الملكية

الطريقة الثانية:

إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) تحسب لكل فترة (سنة) فإن القيمة السوقية المضافة (MVA) تحسب لمجموعة من السنوات، حيث تمثل القيمة الحالية لسلسلة القيم الاقتصادية المضافة المقدرة لحظة التقييم، و ذلك كما يلي: [2]

$$(MVA)^n = \sum_{i=0}^{n} \frac{EVA +}{(1+K)t}$$

حيث:

$EVA_t = (R_{et} - K_t) < C_t$

EVAt: القيمة الاقتصادية للفترة t؛

Ct: مبلغ رأس المال المستثمر في الفترة t؛

Ret: معدل المردودية الاقتصادية لرأس المال المستثمر فى الفترة t؛

Kt: تكلفة الوسطية المرجعة لرأس المال في الفترة t.

وتحسب القيمة السوقية للمؤسسة انطلاقا من القيمة الدفترية المشتقاة من الوثائق المحاسبية مضاف لها القيمة السوقية المضافة و ذلك على النحو التالي:

$$Vtd = C + 0 \sum_{i=1}^{n} \frac{EVAt}{(1+K)t}$$

حيث:

Cto: القيمة الدفترية (المحاسبية) لرأس المال المستثمر.

---

[1] محمد رمزي جودي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2] هواري سويسي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

3- ملاحظات حول القيمة الاقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة :

ما يلاحظ بعد استعراض صيغتي القيمة الاقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة هو: [1]

- تحسب القيمة الاقتصادية المضافة لفترة واحدة، بينما تحسب القيمة السوقية المضافة لسلسلة من الفترات أو قد تحسب إلى ما لا نهاية. وعليه فالقيمة الاقتصادية المضافة هي الفائض من القيمة الناتج عن مركز المسؤولية أو مؤسسة لفترة واحدة، بينما القيمة السوقية المضافة هي تراكم القيم الناتجة عن المؤسسة.

- تستعمل القيمة الاقتصادية المضافة لغرض قياس الأداء الداخلي للمؤسسة، في حين تقيس القيمة السوقية المضافة الأداء من وجهة نظر خارجية، وعليه يصعب استعمالها كأداة تسيير داخلية.

- تعتمد مكونات المعادلة التي تحسب القيمة الاقتصادية المضافة على المخرجات المحاسبية، فبالرغم من ابتعاد المعطيات المحاسبية على التقييم الاقتصادي (الحقيقي) لتلك المخرجات، ينصح مبتكرو القيمة الاقتصادية المضافة استعمال المكونات بقيمتها الدفترية(المحاسبية)، ولتقليص الانحراف بين القيم المحاسبية والاقتصادية نجدهم يقترحون مجموعة من التعديلات على المعلومات المحاسبية (تعديلات القرض الإيجاري، تعديلات مصاريف البحث و التطوير، تعديلات فائض القيمة Good WILL، اختيار طرق الاهتلاك....) لتقريب الأرباح والقيم المحاسبية المعتمدة على المبادئ المحاسبية إلى الواقع الاقتصادي، حيث تهدف هذه التعديلات المحاسبية إلى الوصول إلى القيمة العادلة FAIR VALUE، وإلى تقريب المحاسبة التقليدية من المحاسبة على أساس القيمة الاقتصادية.

[1] هواري سويسي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

المبحث الثالث: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 عرض القوائم المالية في تقييم الأداء المالي

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المحللون الماليون في تقييم الأداء المالي، نظرا لما توفره تلك القوائم من معلومات وبيانات محاسبية تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرار، وبالتالي تطبيق المؤسسات للقواعد العامة والاعتبارات الأساسية التي تحكم إعداد وتقديم القوائم المالية من خلال المعايير المحاسبية الدولية، ولاسيما من خلال تطبيق مبدأ أولوية الجوهر الاقتصادي على المظهر القانوني (أي إضفاء الظاهر الاقتصادي على القوائم المالية)، والذي يهدف إلى تحليل القوائم المالية من حيث مضمونها وحقيقتها، وذلك من خلال مختلف المعالجات والتصنيفات المحاسبية التي جاء بها، وبالتالي فإن هذه التصنيفات والمعالجات لها تأثير على عملية التقييم المالي، هذا التأثير يكون على بنود وحسابات القوائم المالية وعلى قيمها، ومن ثم على مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على المبادئ المحاسبية

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر من خلال المعايير المحاسبية الدولية أثر على البيئة المحاسبية مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، حيث يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عامة، حيث أصبحت هذه القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وكذلك تمكن المحاسبة المالية من عرض الواقع والمركز المالي للمؤسسة بشكل نموذجي من خلال تطبيق المبادئ المحاسبية التي استحدثها النظام المحاسبي المالي، ولاسيما: [1]

- محاسبة التعهد؛
- استمرارية الاستغلال؛
- قابلية الفهم؛
- الدلالة؛
- المصداقية؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق ل25 نوفمبر 2007، ص4.

- قابلية المقارنة؛

- التكلفة التاريخية؛

- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

مما سبق نلاحظ أنه توجد بعض المبادئ المحاسبية التي استحدثها النظام المحاسبي المالي والتي لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني ومن بينها مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني أي التعامل مع الأحداث حسب جوهرها الاقتصادي وليس شكلها القانوني، هذا المبدأ له تأثير وانعكاس واضح على الممارسة (المعالجة) المحاسبية، وعلى سبيل المثال في إطار عقود الإيجار التمويلي تقوم مؤسسة بتأجير آلة لمدة معينة مقابل تسديد دفعات إيجاريه شهريا، وعليه فإنه حسب المخطط المحاسبي الوطني لا تسجل هذه الآلة ضمن أصول المؤسسة لأنها لا تمتلكها قانونيا، رغم أنها تمتلكها من الناحية الاقتصادية وتدر منافع اقتصادية للمؤسسة، أما وفق النظام المحاسبي المالي ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية فإن هذه الآلة تسجل ضمن أصول المؤسسة. كما أن هذا النظام المحاسبي المالي جاء بفلسفة جديدة للمفاهيم والمبادئ المحاسبية تختلف تماما لما كان معمول به سابقا في ظل المخطط المحاسبي الوطني، من بينها اعتماد المقاربة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية والتي تظهر جليا في التصنيف الجديد للميزانية وجدول حسابات النتائج والقوائم الأخرى التي تعتمد بشكل كبير وواضح على التحليل المالي بالإضافة إلى مفهوم القيمة العادلة، قيمة المنفعة، مدة المنفعة، القيمة التبادلية، قيمة التحصيل، تدهور قيم التثبيتات (خسائر القيمة) وكذلك المعالجة الخاصة للإهتلاكات والمؤونات. [1]

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ المحاسبية الدولية الحديثة في مجال المعالجة والعرض والتقديم، حيث يقر هذا المبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، أي هيمنة الجوهر الاقتصادي للبيانات المالية على شكلها القانوني، وهذا حسب ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية وتم اعتماده من طرف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وبالتالي فإن تطبيق هذا المبدأ يمكن من إظهار عناصر وحسابات جديدة لم تكن مدرجة ضمن المخطط المحاسبي الوطني.[2]

---

[1] بوعلام صالحي، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير ، جامعة الجزائر، 2010، ص 94.

[2] تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص120.

أدى تطبيق مبدأ أولوية الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، إلى إحداث اختلافات هامة بين قواعد النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، وترجع هذه الاختلافات إلى العناصر الجديدة والمعالجات المحاسبية التي جاء بها هذا المبدأ من خلال إدراج عناصر جديدة ضمن القوائم المالية والتي لم تكن تذكر من قبل في المخطط المحاسبي الوطني، حيث أصبحت التثبيتات الملموسة (المادية) الممنوحة في إطار امتياز تدرج ضمن الميزانية والتي تم معالجتها في المعيار المحاسبي رقم 17 عقود الايجار، وكذلك التثبيتات التي تم حيازتها بقروض إيجاريه، كما أصبحت خسائر القيمة للتثبيتات تدرج ضمن الإهتلاكات وبالتالي هذه المعالجات والإضافات التي جاء بهذا المبدأ من شأنها أن تؤثر في القوائم المالية، مما يؤثر مباشرة في عملية تقييم الأداء المالي، كما يعتبر موضوع القيمة والتقييم هي إحدى التطبيقات التي جاء بها هذا المبدأ، فمثلا المخزونات كانت وفق المخطط المحاسبي الوطني تقتضي باعتماد مبدأ التكلفة التاريخية في تقييمه، ولكن بعد تطبيق هذه المبدأ أصبح بإمكان تقييم المخزون بعدة طرق مثل القيمة العادلة صافي القيمة الحالية ، إن استخدام طرق أخرى في تقييم المخزون من شأنه أن يؤثر في قيمة النسب المالية التي تعتمد على المخزونات، كما أن إعادة التفرقة بين التكاليف التي تدخل في تكلفة المخزون والتكاليف التي لا تدخل ضمن تكلفة المخزون(يتم معالجتها ضمن المصاريف) وإعادة توزيعها في حساباتها الخاصة على عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني يؤثر على النتيجة المالية للمؤسسة، وبالتالي التأثير على النسب المالية. [1]

المطلب الثاني: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على القوائم المالية

فيما يخص القوائم المالية فإن المخطط المحاسبي الوطني يقضي بإعداد قائمتين أساسيتين، بالإضافة إلى الجداول الملحقة التي تعتبر تفصيلا لمكونات وبنود القائمتين السابقتين، واللتان كان المحلل المالي يعتمد عليها في عملية التقييم المالي، وهنا يمكن ملاحظة غياب قائمة تعالج وتسمح بمتابعة، تغيرات الوضعية المالية للمؤسسة وتمكن من تحليل وتفسير تدفقات الخزينة وتأثيرها على الذمة المالية (المركز المالي)، ولكن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي تم إضافة قوائم مالية أخرى للتماشي مع المتطلبات التي تقتضيها المعايير المحاسبية الدولية، وتتمثل هذه القوائم في قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والملاحق التي أصبحت تلعب دوراً كبير في تفسير محتوى القوائم الأخرى، وبالتالي فإن إعداد القوائم المالية يسمح بإنتاج معلومات وبيانات محاسبية ومالية تمكن المحلل المالي من استخراج مؤشرات أداء تساعد في عملية

[1] محمد رمزي جودي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

التقييم المالي، كما أن هذه التغيرات لم تقتصر على القوائم المالية بل طالت لتشمل عناصر (الحسابات) القوائم المالية أيضا، حيث أصبحت أكثر ثراء من ذي قبل، والتي يتم التطرق إليها فيما بعد وتشمل هذه القوائم ما يلي: [1]

1- قائمة المركز المالي:

فيما يخص قائمة المركز المالي تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ويتم تصنيف هذه العناصر إلى أصول جارية وأصول غير جارية، كما يتم تصنيف الخصوم إلى أموال خاصة وخصوم جارية وخصوم غير جارية، ونلاحظ أن هذا النمط من التصنيف يستجيب لمتطلبات والمعايير المعتمدة من المحللين الماليين مثل معيار الوظيفي ومعيار السيولة، والتي تمكن من الوصول إلى مجموعات مالية وقيم محاسبية ذات معنى تسمح بتحديد مؤشرات تحليل الأداء والوضعية المالية، مما يؤدي إلى التمييز بين الدورات الثلاثة، ومقابلة مستوى سيولة الأصول ومستوى سيولة الخصوم[2] كما أن هذا التصنيف ينتج عنه مجاميع جزئية وبيانات إضافية تساهم في إنتاج قيم محاسبية (مالية) تستخدم في التقييم المالي، إضافة إلى ذلك فإن قائمة المركز المالي عرفت تغيرات من حيث العناصر التي تتكون منها، خاصة ما يتعلق بالتثبيتات و الضرائب المؤجلة، كما يلاحظ على هذه القائمة أنها أصبحت تضم أرصدة حسابات السنة الجارية والأرصدة بالسنة السابقة وذلك من أجل توفير خاصية جوهرية ألا وهي خاصية القابلية للمقارنة. أما فيما يخص تقييم قائمة المركز المالي، فإن هذه العناصر تقيم على أساس التكلفة التاريخية في حين يتم حسب بعض الشروط التي يحددها النظام إلى تقييم بعض البنود وفق طرق أخرى مثل القيمة الحقيقية القيمة العادلة...إلخ. [3]

2- قائمة الدخل:

فيما يخص جدول قائمة المركز المالي يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وهو يعتبر وثيقة تلخيصية لنواتج وأعباء الدورة؛ ووفقا للمخطط المحاسبي الوطني تصنيف هذه القائمة يتم حسب طبيعة الأعباء والإيرادات وذلك بالتمييز بين الأنشطة الاستغلالية والأنشطة خارج الاستغلال؛ غير أن هذا التصنيف يعتبر غير ملائم للحصول على بيانات ومعلومات تمكن من تقييم الأداء المالي؛ حيث لا يمكن

---

[1] سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية إتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة كتورة دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 237.

[2] نفس المرجع السابق، ص 238.

[3] محمد رمزي جودي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

هذا التصنيف بالتمييز بين الأنشطة المرتبطة بالعمليات بنشاط المؤسسة والأنشطة المرتبطة بالسوق، كما أن الأنشطة خارج الاستغلال مرتبطة في الحقيقة بالنشاط العادي للمؤسسة، وباعتبارها غير متكررة الحدوث كالأنشطة الاستغلالية لا يجعل منها أنشطة غير عادية، كما أن هذه القائمة كانت تعد وفقا لطريقة واحدة وهي قائمة الدخل حسب الطبيعة[1]، أصبح بالإمكان إعدادها وعرضها وفق لطريقة ثانية وهي قائمة الدخل حسب الوظيفة وليس حسب الطبيعة فقط؛ وبالتالي إعداد قائمة الدخل حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة تسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة، بالإضافة إلى إظهاره عدة حسابات من النتائج الجزئية (المرحلية) المتمثلة في القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، النتيجة الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة، وكل هذه الحسابات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالحسابات الوسطية للتسيير، وبالتالي حساب هذه النتائج وتحديدها يخدم ويسهل عملية التقييم المالي.[2]

مما تقدم نلاحظ أن قائمة الدخل في النظام المحاسبي المالي لا تتضمن الهامش الإجمالي على عكس المخطط المحاسبي الوطني، إذ أن الهامش الإجمالي حسب النظام المحاسبي المالي تم إدراجه في القيمة المضافة، كما تم إضافة نتائج جزئية لم تكن تظهر من قبل ضمن المخطط المحاسبي الوطني كالنتيجة المالية، إضافة إلى ذلك تم إدماج عناصر في بعضها البعض، كما نلاحظ كذلك أن النتيجة غير العادية حسب النظام المحاسبي المالي أصبحت تتضمن كل الإيرادات والأعباء غير العادية، كما تتضمن كذلك إيرادات وأعباء خارج الاستغلال، كما أن النتيجة غير العادية أصبحت غير خاضعة للضريبة على أرباح الشركات على عكس المخطط المحاسبي الوطني والتي كانت خاضعة للضريبة على أرباح الشركات وبالتالي هذه التغيرات التي عرفها جدول حساب النتائج تؤثر مباشرة في النتيجة الصافية، مما ينعكس على عملية تقييم الأداء المالي وخاصة على المؤشرات والمقاييس التي تعتمد على النتيجة الصافية. [3]

---

[1] سفيان بن بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[2] تودرت أكلي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 125-126.

[3] محمد رمزي جودي مرجع سبق ذكره، ص 158.

3- قائمة التدفقات النقدية:

فيما يخص قائمة التدفقات النقدية وفقا للنظام المحاسبي المالي أصبحت قائمة رئيسية، يمكن بواسطتها استخراج مجموعة من النسب المالية التي تستعمل في تقييم الأداء المالي، كما تمكن من معرفة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات وبيانات أخرى عن استعمال هذه التدفقات، بالإضافة إلى معلومات ذات قيمة تخص عمليات التمويل والاستثمار، وتقدم هذه القائمة وفق الطريقة المباشرة وغير المباشرة، كما أن هذه القائمة لم تكن موجودة في السابق وفق المخطط المحاسبي الوطني، وعليه كان المحلل المالي يقوم بإعدادها انطلاقا من الميزانيات وحسابات النتائج المتتالية ومختلف الملاحق؛ لكن مع النظام المحاسبي المالي أصبح ذلك يدخل في نطاق إعداد القوائم المالية وهي مهمة تدخل ضمن مهام معدي هذه القوائم. [1]

4- قائمة تغيرات حقوق الملكية:

فيما يخص قائمة تغيرات حقوق الملكية كانت تعتبر من القوائم الملحقة في إطار المخطط المحاسبي الوطني، لكنها أصبحت قائمة رئيسية وفق النظام المحاسبي المالي، يمكن بواسطتها إعداد الجدول المالي الذي يساعد المحلل المالي في عملية تقييم الأداء المالي: [2]

- حركة رأسمال المؤسسة خلال الدورة المحاسبية؛
- الأعباء والنواتج الملحقة مباشرة برأس المال؛
- التغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها تأثير مباشر على رأس مال المؤسسة.

وبالتالي إعداد قائمة تغيرات حقوق الملكية تساعد في معرفة اثر سنة من النشاط على رؤوس الأموال الخاصة، كما يسمح باستخراج مجموعة من المبالغ القيمة التي تستخدم لمعرفة أثر المعاملات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة على الأموال الخاصة، إضافة إلى معرفة أثر المعالجات والتسويات المحاسبية والمالية على تلك الأموال، مما يساهم في استخراج مؤشرات أداء تستخدم وتساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

---

[1] تودرت أكلي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

[2] نفس المرجع السابق، ص 160.

5- الملاحق:

يشمل ملحق القوائم المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية: [1]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم؛
- بيان أنماط التقييم المطبقة على مختلف عناصر القوائم المالية؛
- طرق حساب الاهتلاك؛
- بيان المؤؤنات مع ذكر الطبيعة البحتية لكل مؤونة وتطورها؛
- بيان الإهتلاكات وخسائر القيمة مع تبيان أنماط الحسابات المستعملة والمخصصات.

وبالتالي المعلومات والبيانات المتضمنة في الملاحق تعرض وتصف الأداء المالي للمؤسسة والمركز المالي، كما أن هذه المعلومات تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي وتساعد على قياس وتقييم الأداء المالي.

المطلب الثالث: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 1 على عناصر القوائم المالية

إن تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي كان له أثر على الاعتراف بالعناصر الواجب تسجيلها محاسبيا وعلى نوعية المعلومات أو حتى على مستوى الأداء المالي والمحاسبي؛ وذلك من خلال التغيرات والإضافات التي حدثت في عناصر القوائم المالية، حيث أنه تم حذف عناصر من القوائم المالية مثل مخصصات الخسائر والتكاليف، كما ظهرت حسابات جديدة في التعديل الجديد سواء في الميزانية أو جدول حساب النتائج مثل فرق إعادة التقييم والضرائب المؤجلة وذلك في ضل تطبيق مبدأ أولوية الجوهر الاقتصادي على المظهر القانوني، وبالتالي هذه الإضافات والتعديلات التي عرفتها حسابات وبنود القوائم المالية أثرت على أرصدة القوائم المالية، مما أثر مباشرة في عملية التقييم المالي، ومن بين هذه الإضافات والتعديلات في عناصر وحسابات القوائم المالية مايلي : [2]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق ل25 نوفمبر 2007، ص38.

[2] تودرت أكلي مرجع سبق ذكره، ص- ص 121- 124.

1- حسابات الصنف الأول الأموال الخاصة:

حسابات هذا الصنف عرفت تغييرات بإضافة عناصر جديد مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني ومن بين هذه العناصر مايلي:

- المنتوجات والأعباء خارج دورة الاستغلال (الحساب 13)؛

- اليون المالية والديون أكثر من سنة (الحساب 16 الاقتراضات والديون المماثلة والحساب 17 الديون المرتبطة بالمساهمات).

مما سبق نلاحظ أن بعض من حسابات الصنف الأول التي كانت تظهر وفق المخطط المحاسبي الوطني (حساب 52) ضمن ديون الاستثمار أصبحت تسجل وفق النظام المحاسبي المالي ضمن المجموعة الأولى، كما عرف هذا الصنف حسابات لم تكن ضمن المخطط المحاسبي الوطني والمتمثلة في نتيجة السنة المالية (حساب12) وحساب الضرائب المؤجلة على الأصول(حساب133) وحساب الضرائب المؤجلة على الخصوم(حساب 134)، كما أن هذا الصنف أصبح يضم الأموال الخاصة والديون، مما سيعفي المحلل المالي من القيام بإجراءات المعالجة والتسوية الأولية التي كان يقوم بها من أجل إعداد الميزانية، وبالتالي هذه التغيرات و الإضافات التي عرفها حساب الأموال الخاصة من شأنها أن تؤثر على أعلى الميزانية نتيجة الأثر الحاصل في التثبيتات والديون المالية والتي سوف يتم التطرق إليها فيما بعد، مما يؤثر مباشرة في النسب المالية التي تدخل في حسابات هذا الصنف.

2- حسابات الصنف الثاني التثبيتات:

حسابات هذا الصنف عرفت تغيرات وعدة معالجات تتمثل فيمايلي:

- كل الحقوق التي تتجاوز مدتها السنة تعتبر ضمن هذا الصنف؛

- الاعتراف المحاسبي في صنف الاستثمارات للتثبيتات في شكل امتياز والتي تؤثر على القيمة المحاسبية؛

- تسجيل الحقوق المالية لأكثر من سنة ضمن حسابات التثبيتات؛

- تسجل القروض الإيجارية ضمن التثبيتات وتسجل قيمتها كديون بالتالي تصبح قابلة للإهتلاك؛

- لا وجود للمصاريف الإعدادية باعتبارها تسجل ضمن تكاليف الدورة؛

- كما أصبح ضمن الإهتلاكات تسجل خسائر القيمة التي تتعرض له بعض الأصول؛

- القيمة المحاسبية الصافية تحدد على أساس القيم العادلة أو القيمة القابلة للتحقق؛

- لا يمكن توزيع مصاريف البحث والتطوير إلا أثبت أنها متعلقة بالدورات القادمة.

نلاحظ من خلال ما سبق أن حسابات الصنف الثاني أصبحت تتضمن حسابات لم تكن موجودة وفق المخطط المحاسبي الوطني، مثل قروض الإيجار، ترتيب و تهيئة الأراضي، الاستثمارات المالية ....إلخ، في المقابل تم حذف حسابات مثل المصاريف الإعدادية...إلخ ، كل هذه الإضافات والتغييرات التي عرفتها حسابات الصنف الثاني لها تأثير على مجموع الأصول، وبالتالي التأثير على النسب المالية التي تدخل في حسابات هذا الصنف.

3- حسابات الصنف الثالث المخزونات:

عناصر هذا الصنف لم تعرف تغيرات على مستوى الحسابات، بل عرفت تغيرات على مستوى تحديد تكلفة المخزون، حيث يتم تقييم الإخراجات من المخزونات وفقا للمخطط المحاسبي الوطني وفق طريقة الداخل أولا صادر أولا أو بطريقة الداخل أخيرا صادر أولا أو إما بطريقة المتوسط المرجح، في حين لم يسمح النظام المحاسبي المالي باستخدام طريقة الوارد اخيرا صادر أولا، ذلك كون الطريقة لا تتماشى مع مفهوم القيمة العادلة والتي تعتبر من أهم المتطلبات التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي حذف هذه الطريقة يؤثر على قيم عناصر المخزونات التي كانت تعتمد عليها في عملية التقييم، وبالتالي التأثير على النسب المالية التي تدخل في تركيبها، كما أصبح بالإمكان قياس تكلفة المخزون بالقيمة العادلة والتي من شأنها إضفاء الصبغة الحقيقية.

4- حسابات الصنف الرابع: حسابات الغير

حسابات هذه المجموعة عرفت تغيرات حيث أصبحت تسجل ضمن هذا الصنف الحقوق والديون قصيرة الأجل، عكس المخطط المحاسبي الوطني حيث تسجل الحقوق في مجموعة مستقلة ونفس الشيء بالنسبة للديون، كما أن حسابات هذا الصنف أصبحت تتضمن حسابات لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، مثل الفوائد المنتظرة ، إعانات للاستلام، عمليات مجمع الشركات، كما نلاحظ أن هذه الحسابات تتضمن إلا الحسابات القصيرة الأجل، وبالتالي لا يتطلب الأمر إعادة ترتيب هذه العناصر كما كان عليه

الحال وفق المخطط المحاسبي الوطني، كما أن حسابات هذا الصنف ومن خلال النظام المحاسبي المالي يمكن أن تكون أرصدتها مدنية أو دائنة وهذا حسب طبيعة الحساب، بمعنى يمكن تسجيلها ضمن الأصول أو الخصوم وذلك حسب رصيد الحساب المعني.

5- حسابات الصنف الخامس: الحسابات المالية

فيما يخص حسابات هذه المجموعة يسجل ضمنها الحسابات المالية وحسابات الخزينة، كما أن حسابات هذا الصنف يمكن أن تكون حسابات هي الأخرى ذات أرصدة مدينة أو دائنة وهذا حسب طبيعة الحساب.كما تضمنت هذه المجموعة إلا الحسابات القصيرة الأجل، إضافة إلى ذلك فإن حسابات هذا الصنف عرفت حسابات جديدة والمتمثلة في الأدوات المالية المشتقة والديون المرتبطة بالقروض الإيجارية، وبالتالي هذه التغيرات والإضافات التي عرفها هذا الصنف من الحسابات من شأنها أن تؤثر في عملية التقييم المالي.

6- حسابات الصنف السادس الأعباء

هذه المجموعة من الحسابات عرفت تغيرات في ظل النظام المحاسبي المالي حيث أصبح يسجل ضمن هذا الصنف ضرائب الدورة والضرائب المؤجلة الناتجة عن الفرق بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، كما تمت إضافة عناصر جديدة لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني المنح العائلية، منح التمدرس..إلخ، وكذلك إدماج عناصر في بعضها البعض في حساب واحد بعد أن كانت تسجل في حساب خاص بها، إضافة إلى إعادة إدماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العملياتية (حساب الأعباء العملياتية الأخرى)، كما تم تخصيص الحساب العناصر غير العادية (الأعباء) للأنشطة الاستثنائية التي تقوم بها المؤسسة. هذه العناصر لا تدخل في النتيجة العملياتية وبالتالي لا تخضع للضريبة على أرباح الشركات.

7- حسابات الصنف السابع الإيرادات

هذه المجموعة من الحسابات عرفت تغييرات تتمثل في إدماج حسابات في بعضها البعض في حساب خاص، إضافة إلى إعادة إدماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العملياتية (حساب المنتوجات العملياتية الاخرى)، كما تم تخصيص الحساب العناصر غير العادية (المنتوجات) للأنشطة التي تقوم بها المؤسسة. هذه العناصر لا تدخل في النتيجة العملياتية وبالتالي لا تخضع للضريبة على أرباح الشركات.

المطلب الرابع: أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي1 على قياس وتقييم عناصر القوائم المالية

لقد ركز النظام المحاسبي المالي الجديد على إدراج الأصول و الخصوم والأعباء والنتائج وفق قواعد خاصة للتقييم والإدراج، حيث ترتكز طريقة تقييم هذه العناصر على أساس القواعد العامة لمبدأ التكلفة التاريخية في حين يتم حسب بعض الشروط التي يحددها هذا النظام إلى تقيم بعض البنود والحسابات وفق طرق أخرى كالقيمة الحقيقية، القيمة المحينة، القيمة العادلة...إلخ. [1] وبالتالي تطبيق المؤسسات للطرق التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي في تقييم عناصر قوائمها المالية يؤثر بشكل مباشر على عناصر القوائم المالية، هذا التأثير هو الآخر من شأنه أن يؤثر على النسب المالية التي يتم حسابها عند القيام بعملية تقييم الأداء المالي. [2] وسنحاول التطرق إلى كيفية تقييم بعض عناصر القوائم المالية:

1- تقييم التثبيتات الملموسة:

يتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات والمصانع والمعدات، حيث يبين هذا المعيار كيفية المعالجة المحاسبية عن تلك التثبيتات الملموسة عند الاقتناء، وعند وجود إضافات عليها وفي حالة مبادلتها أو الاستغناء عنها بالمبادلة أو البيع وكيفية اهتلاكها وغيرها من العمليات المتعلقة بالأصول. [3]

إن الهدف من المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 هو وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات التي تستخدم في إنتاج البضاعة أو تستخدم في توريد البضاعة إلى المشتري، كما يغطي المعيار الأصول غير المتداولة المستخدمة من قبل الإدارة والأصول التي تستخدم لغايات تأجيرها للغير، ويعتبر الموضوع الأساسي في المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات يتمثل في : [4]

- توقيت الاعتراف بها وتسجيلها والقيمة التي يجب أن تسجل بها؛
- مصروف الإهتلاك؛
- معالجة الانخفاض في قيمتها في الفترات التالية للتملك، وكيفية الأعتراف بها.

وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 يجب تسجيل الممتلكات والمصانع والمعدات عند تملكها بالتكلفة، وتتضمن في هذا المجال جميع التكاليف الضرورية التي تتحملها المؤسسة حتى يصبح الأصل

---

[1] بوعلام صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] محمد رمزي جودي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص233.

[4] نفس المرجع السابق، ص- ص 233-234.

جاهزا للاستخدام وبالشكل الذي اشتري الأصل من أجله، وبالتالي فإن تكلفة الأصل تتضمن ثمن الشراء رسوم الجمارك، الضرائب غير المسترجعة المدفوعة على الأصل، تكلفة إعداد وتهيئة المكان الخاص بالأصل، التكاليف المرتبطة باستلام الأصل والمناولة والتنزيل والتركيب....إلخ.

وفي حالة زيادة سعر شراء الأصل من السعر المحدد لفترة الائتمان العادية نتيجة تأجيل سداد قيمة الأصل، فإن مبلغ الزيادة في السعر تعامل كمصروف فائدة ولا تحمل للأصل.

أما إذا تم تصنيعه داخليا ضمن العمليات العادية للمؤسسة، فتحدد التكلفة في هذه الحالة بنفس الأسس المستخدمة لتحديد تكلفة المخزون. [1]

أما إذا تم تملك أصل غير متداول عن طريق مبادلته بأصل مشابه أو غير مشابه، فإن تكلفة الأصل المستلم تسجل بالقيمة العادية للأصل المستلم باستثناء الحالتين التاليتين: [2]

- إذا كانت عملية المبادلة تفتقر في جوهرها إلى الأسس التجارية العادي للمبادلة، أو كان من غير الممكن تحديد قيمة العادلة لأي من الأصل المتنازل عنه والأصل المستلم بشكل موثوق.
- في حالة تحقق أي من الحالتين أعلاه يتم الاعتراف بقيمة الأصل المستلم بناء على القيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه والتي تساوي تكلفة الأصل مطروحا منها مجموع الإهتلاك ومجمع خسائر التدني.

كما يسمح المعيار المحاسبي الدولي 16 باستخدام أحد النموذجين التاليين للقياس اللاحق للممتلكات والمصانع والمعدات وهما: [3]

- **نموذج التكلفة Cost Model** : بموجب هذه النموذج يتم تسجيل الأصل المعني بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة. ويطلق على هذه القيمة بالقيمة الدفترية.
- **نموذج إعادة التقييم Revaluation Model** : بموجب هذا النموذج يتم تسجيل الأصل المعني بقيمة إعادة التقييم، والتي تمثل القيمة العادلة للأصل المعني بتاريخ إعادة التقييم مطروحا منها الاهتلاك المتراكم خلال الفترات التالية لإعادة التقييم، شرط إمكانية قياس القيمة العادلة للعنصر بشكل موثوق. والقيمة العادلة هنا تمثل القيمة السوقية.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره ص-ص 238- 240.

[2] نفس المرجع السابق، ص -ص 239 - 240.

[3] نفس المرجع السابق، ص 241.

وبالتالي عند إختيار المؤسسة أحد النموذجين كسياسة لها فإنه: [1]

- يجب عندها تطبيق تلك السياسة على كافة مكونات فئة الممتلكات والمصانع والمعدات، فعند إعادة تقييم أحد الأبنية يتوجب إعادة تقييم لجميع الأبنية المملوكة من قبل المؤسسة.
- يجب أن تتم عمليات إعادة التقدير بإنتظام.
- يجب أن يتم إهتلاك التثبيتات التي تمت إعادة تقديرها بذات الطريقة المستخدمة بموجب نموذج التكلفة.

إذن بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 من خلال النظام المحاسبي المالي يمكن أن يؤثر فرق إعادة التقييم على النتيجة و قيمة الأموال الخاصة للمؤسسة، وبالتالي فإن عملية التقييم الأداء المالي كذلك هي الأخرى تتأثر من خلال النسب المالية.

2- الاستثمارات العقارية:

تطرق المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 الاستثمارات العقارية إلى الأصول غير المتداولة (المباني والأراضي) التي تقتنيها المؤسسة لأغراض استثمارها وليس لأغراض استخدامها في العمليات الإنتاجية والتشغيلية للمؤسسة والتي يطلق عليها الممتلكات المستثمرة أو الاستثمارات العقارية.[2]

وتضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 الاستثمارات العقارية كيفية قياس الاستثمارات العقارية، حيث أنه أشار في حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية بموثوقية فإنه يجب إثبات هذه العقارات بالتكلفة علما بأن هذا يحدث فقط عندما تكون العمليات السوقية المرادفة غير متكررة الحدوث أو لا يتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة. [3]

ويتم القياس الأولي للاستثمارات العارية بالتكلفة والتي تشمل جميع التكاليف المرتبطة باقتناء ذلك الأصل والتي تتضمن سعر الشراء والمصاريف المرتبطة به، أما العقارات المحتفظ بها من قبل المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلي والمصنفة في دفاتر المستأجر كاستثمارات عقارية فيتم قياسها برسملة عقد الإيجار بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الايجار أو القيمة العادلة أيهما أقل، وخلال الفترات التالية للتملك وعند إعداد القوائم المالية للمؤسسة على المؤسسة قياس الاستثمار بنموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة، وبغض النظر

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص242 .

[2] خالد جمال الجعارات، ملتقى دولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (LAS- IFRS- IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، مرجع سبق ذكره، ص110.

[3] رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد07، 2009، ص25.

عن النموذج المستخدم من قبل المؤسسة، والتي يتوجب عليها استخدام نموذج واحد، ففي حالة اختيار المؤسسة لنموذج القيمة العادلة يتوجب أن يتم قياس جميع الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة لها، حيث يستثنى من ذلك حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للعقارات بموثوقية على أساس مستمر، عندها يجب قياس العقار باستخدام نموذج التكلفة وفق المعيار المحاسبي رقم 16، وفي حالة استخدام نموذج التكلفة يتم افتراض أن القيمة المتبقية للعقار تساوي الصفر، وبناء على ما سبق من الممكن أن تحتفظ المؤسسة باستثمارات عقارية يتم قياس بعضها بالقيمة العادلة وبعضها بنموذج التكلفة.[1]

كما سبق وبينا فقد أعطى المعيار المؤسسات الحرية في الاختيار بين نموذج التكلفة ونموذج القيمة العادلة في قياس الاستثمارات العقارية خلال الفترات التالية لتملك العقار وقد أوجب المعيار ضرورة إلتزام المؤسسة بالاستمرار في استخدام النموذج الذي تم اختياره وعدم التغير للنموذج اللآخر إلا إذا كان التغير يؤدي إلى تحسين عملية عرض الاستثمارات العقارية. وقد أشار المعيار إلى أنه من غير المحتمل أن يؤدي التغير من نموذج القيمة العادلة إلى نموذج التكلفة إلى تحسين عملية عرض الاستثمارات العقارية.[2]

3- الأصول غير الملموسة:

يتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 الأصول غير الملموسة، والتي تعتبر من الموارد الهامة لدى العديد من المؤسسات، حيث تعتبر هذه الأصول المصدر الرئيسي والهام لتوليد الإيرادات لدى تلك المؤسسات، ومن الأمثلة الشائعة على الأصول غير الملموسة الشهرة وبراءة الاختراع...، وتمتاز الأصول غير الملموسة بالآتي: [3]

- ليس لها وجود مادي ملموس؛
- أصول غير مالية، وهي بند غير نقدي؛
- يمتد عمرها الإنتاجي أو فترة الانتفاع منها بالغالب لأكثر من فترة واحدة؛
- قد تنشأ داخليا أو يتم شرائها من الخارج؛
- صعوبة التأكد من قيمتها ومدى الزيادة أو الانخفاض فيها في حالة عدم وجود سوق نشط لها.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص610.

[2] نفس المرجع السابق، ص 614.

[3] نفس المرجع السابق، ص538.

ويهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 إلى تغطية الأصول غير الملموسة من حيث :[1]

- تحديد متى يمكن أو يجب أن يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة؛
- تحديد الأسس الواجب استخدامها لقياس الأصول غير الملموسة؛
- توضيح كيفية معالجة الإطفاءات وخسائر التدني التي يمكن أن تطرأ على الأصول غير الملموسة؛
- الإفصاحات الواجب عرضها بخصوص الأصول غير الملموسة.

ويتم امتلاك أو اقتناء الأصول غير الملموسة بالعديد من الطرق، فقد يتم ذلك من خلال الشراء المنفصل، أو الاقتناء كجزء من اندماج الأعمال، أو من خلال منحة حكومية أو التطوير الذاتي من قبل نفس المؤسسة أو من خلال عمليات مبادلة أصول بعضها البعض، علما أن المؤسسة لا تستطيع الاعتراف بالأصل غير الملموس في حالة شرائه مع مجموعة أصول، أي عدم قدرتها على عزله عن الأصول الأخرى وتقاس تكلفة الأصول غير الملموسة كما يلي: [2]

- تقاس الأصول غير الملموسة بالتكلفة المبدئية، وتشمل التكلفة سعر الشراء بما في ذلك الرسوم وضرائب مطروح منها الحسومات والخصومات التجارية بالإضافة للتكاليف المتعلقة مباشرة بتهيئة الأصل.

- أما عند تملك أصل غير ملموس من خلال اندماج الأعمال، وهنا تقاس تكلفة الأصل غير الملموس الذي تم تملكه كجزء من اندماج الأعمال بالقيمة العادلة له في تاريخ الشراء.

- أما عند شراء أصل غير ملموس بمبادلته بأصل ملموس أو أصل مالي آخر، هنا تقاس تكلفة الأصل غير الملموس المشتري بقيمته العادلة إلا إذا:

- كانت عملية التبادل تفتقر إلى الجوهر التجاري.
- كان لا يمكن قياس القيمة العادلة للأصل الملموس بموثوقية.

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 قياس الأصول غير الملموسة بعد الاعتراف المبدئي لها باستخدام أحد النموذجين: نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم، والتي سبق وأشرنا إليه في المعيار المحاسبي رقم 16، والذي يخضع لنفس المبادئ والقواعد.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص538.

[2] نفس المرجع السابق، ص- ص 542- 543.

ويمكن تقسيم الأصول غير الملموسة من حيث قبليتها للإطفاء(الاهتلاك) إلى فئتين هما: [1]

– الأصول غير الملموسة التي يتوجب اطفائها نظرا لوجود عمر انتاجي محدد لها أو فترة محددة للاستخدام او الاستفادة منها مثل الحصول على ترخيص استغلال علامة تجارية لفترة محددة؛

– الأصول غير الملموسة التي يتوجب عدم اطفائها نظرا لعدم وجود عمر انتاجي محدد لها أو فترة محددة للاستخدام او الاستفادة منها مثل شرا ء المؤسس براءة اختراع لفترة غير محددة.

كما ينص المعيار على ضرورة التفرقة بين تكاليف البحث والتطوير؛ حيث يتم معالجة التكاليف المتكبدة خلال فترة البحث كمصروف ضمن جدول حسابات النتائج لعدم قدرة المؤسسة على إظهار وجود للأصل غير الملموس نظرا لعدم الوصول لمرحلة تطوير أصل غير ملموس، وبالتالي لا يتم الاعتراف بها كأصل غير ملموس. في حين يتم الاعتراف بتكاليف عملية التطوير كأصل غير ملموس إذا وافقت الشروط التالية: [2]

– الجدوى الفنية لاستكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح متوفرا للاستخدام أو البيع؛

– نية المؤسسة لاستكمال الأصل واستخدامه أو بيعه؛

– قدرة المؤسسة على استخدام الاصل أو بيع الأصل؛

– القدرة على قياس النفقات المتعلقة بالأصل غير الملموس خلال تطويره بشكل موثوق؛

– بيان وجود سوق لإنتاج الاصل غير الملموس أو للأصل نفسه.

إذن يتجلى تأثير المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 من خلال الاعتراف بتكاليف الاعانات وتكاليف ما قبل التشغيل والبحث والتطوير وبراءة الاختراع...إلخ، حيث أصبحت تدرج التثبيتات العينية في الحسابات بتكلفتها المنسوبة إليها مباشرة، ويندرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء ووضعها في أماكنها، كأعباء تتحملها المؤسسة، على عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني والتي كانت تسجل ضمن حسابات

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، ص– ص 547– 548.

[2] نفس المرجع السابق، ص– ص 544– 545.

الاستثمارات ويتم اطفاءها من خلال حساب المصاريف الاعدادية وذلك في مدة أقصاها خمسة (5) سنوات.[1]

وبالتالي تطبيق المؤسسة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 يؤثر على تقييم الأداء المالي وذلك من خلال أن المؤسسة لا تستطيع أن تسجل المصاريف الإعدادية في الميزانية لأنها لا تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لعدم قدرة المؤسسة على تحديد قيمتها، إضافة إلى أنها عنصر غير قابل للتعيين وعليه تقوم المؤسسة باسترجاع المصاريف الإعدادية وإعادة توزيعها على عدة سنوات، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الدورة الحالية، كما أن المؤسسة تتحمل كافة التكاليف في حالة عدم الاعتراف بالأصل غير الملموس وذلك بتسجيلها في صنف الأعباء واعتبارها عناصر غير عادية، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمؤسسة أن تتحمل تكاليف لا تعتبر جزء من تكلفة الأصل غير الملموس، وتعتبر مصاريف عند تكبدها مثل مصاريف الدعاية والإعلان والمصاريف الإدارية...، وذلك عندما تكون المؤسسة ليس لها القدرة على إظهار وجود للأصل غير الملموس نظرا لعدم الوصول لمرحلة تطوير أصل غير ملموس أو عدم التفرقة بين تكاليف البحث والتطوير، أو إذ لم توافق الأعباء شروط الاعتراف بالأصل غير الملموس الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، حيث يتم معالجة التكاليف المتكبدة ضمن جدول حسابات النتائج مما يؤثر بصفة مباشرة على النتيجة الصافية للمؤسسة، وبالتالي التأثير في النسب المالية التي تعتمد على النتيجة الصافية. أما فيما يخص المصاريف الإعدادية فإن حذفها من الميزانية (عناصر التثبيتات) يكون لها أثر مباشر على الأموال الخاصة، حيث تؤدي هذه التسوية والمعالجة إلى انخفاضها وبالتالي التأثير على النسب المالية. [2]

4- تقييم المخزون:

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم 2 المخزون وصف المعالجة المحاسبية للمخزون وبشكل أساسي تحديد مبلغ التكلفة التي يجب أن يعترف بها كأصل تحت مسمى المخزون، والذي سيظهر ضمن الأصول في الميزانية، ويعترف بالمخزون كمصروف في قائمة الدخل عندما يتم الإعتراف بالإيرادات المتعلقة ببيعه وذلك عند بيع ذلك المخزون، حيث اعتمد المعيار ثلاثة أساليب لقياس تكلفة المخزون هي: [3]

---

[1] عادل كتوس، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد LAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس؛ 2009، ص 298.

[2] سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة يحي فارس، المدية، 2009، ص 94.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- التكلفة الفعلية المتفقة، والتي تعتبر الأساس في قياس تكلفة المخزون؛

- طريقة التكاليف المعيارية The Standard cost Method؛

- طريقة التجزئة Retail Method.

كما اشترط المعيار استخدام اسلوب التكاليف المعيارية أو طريقة التجزئة على أن يعطيا نتائج قريبة من أسلوب التكلفة الفعلية، حيث تعتمد طريقة التكاليف المعيارية على تحديد مسبق للتكاليف يتم وضعه بناء على تقديرات لمستلزمات الإنتاج وظروف المؤسسة الخاصة، أما طريقة التجزئة فتستخدم في مؤسسات البيع بالتجزئة التي يوجد لديها عدد كبير من الأصناف حيث يجري تقدير نسبة هامش الربح وتنزيله من القيمة البيعية للمخزون، ويتطلب المعيارالمحاسبي الدولي رقم 2 تحديد تكلفة المخزون كمايلي: [1]

أ- طريقة التمييز المحدد :

يتوجب استخدام طريقة التمييز العيني لتحديد تكلفة بنود المخزون في حالة كون كل مجموعة من بنود المخزون تشترى وتستعمل لمنتج أو منتجات محددة ولا يوجد تداخل في استعمال المخزون بين المنتجات المختلفة.

ب- الطرق الافتراضية لتحديد تكلفة المخزون:

أوجب المعيار استخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا أو طريقة المتوسط المرجح لتحديد تكلفة المخزون في الحالات التي لا يمكن استخدام طريقة التمييز العيني، في حين لم يسمح المعيار المحاسبي الدولي 2 باستخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا بسبب أن هذه الطريقة لا تتماشى مع مفهوم القيمة العادلة والتي تعبر الاتجاه الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

وعند إعداد القوائم المالية يتطلب المعيار المحاسبي الدولي 2 المخزون، تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، وعند انخفاض المخزون عن مبلغ التكلفة يتم الاعتراف بالفرق كمصروف هبوط أسعار المخزون ويعترف به في قائمة الدخل.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص- ص71-72.

يقتضي المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 على أنه يتوجب أن تتضمن تكلفة المخزون بشكل عام جميع التكاليف المنفقة حتى يصبح المخزون جاهز ومعد للبيع، وعليه فإن البنود التي تدخل في احتساب تكلفة المخزون تتضمن: [1]

- ثمن الشراء مطروحا منه خصم المشتريات؛
- الرسوم الجمركية والضرائب غير القابلة للاسترجاع؛
- مصاريف النقل والتحميل والتنزيل والتخليص .

كما أشار المعيار إلى التكاليف التي لا تدخل ضمن تكلفة المخزون والتي يتم معالجتها ضمن المصاريف والمتمثلة فيمايلي: [2]

- التلف غير الطبيعي؛
- تكاليف المخزون؛
- المصاريف الإدارية غير المرتبطة بالإنتاج،
- تكاليف البيع؛
- فروقات العملة وتكاليف الإقراض والتمويل.

مما سبق نلاحظ أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 حدد كيفية تقييم المخزون، كما أنه فرق بين التكاليف التي تدخل في تكلفة المخزون والتكاليف المستبعدة كالتلف غير الطبيعي...، حيث أن هذه التكاليف كانت وفق المخطط المحاسبي الوطني يتم إدراجها ضمن تكلفة المخزون، والتي يجب أن تعتبر مصاريف يجب تحميلها للدورة المسؤولة عنها، كما لايسمح بتحميل تكاليف العطالة الناتجة عن عدم الاستغلال الأمثل لها، ولا يحدد طرقا لتقييم مخرجات المخزون[3] وبالتالي يتجلى تأثير تطبيق المعيار من خلال إعادة التفرقة

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره ، ص68.

[2] نفس المرجع السابق، ص- ص 69- 70.

[3] سفيان بن بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص241.

بين تلك التكاليف وفي نفس الوقت توزيعها مما يؤثر على النتيجة الصافية للمؤسسة مما يؤثر مباشرة في عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب التي تدخل في حسابها.

5- الأدوات المالية:

تطرق المعيار المحاسبي الدولي 39 الأدوات المالية للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية ويكتسب المعيار أهميته بأنه أحدث ثورة في القياس بتبنيه للقيمة العادلة، كما تطرق المعيار إلى الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها ويدور المعيار حول العديد من المحاور ومن بينها أسس الاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول المالية، والمطلوبات المالية. [1]

ويتم قياس الأصول أو المطلوبات المالية عند الاعتراف الأولي بها بالقيمة العادلة لها مضافا إليها تكاليف العملية Transaction Costs والتي ترتبط مباشرة بعملية الشراء أو إصدار الأصل أو المطلوب المالي باستثناء الأصول والمطلوبات المالية المصنفة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فيتم قياسها بمقدار ثمن الشراء، أما الأصول والمطلوبات المالية المصنفة للبيع أو محتفظ بها حتى الاستحقاق وكذلك القروض والذمم سوف تسجل عند الإثبات المبدئي لها بقيمة الشراء أو الإصدار مضافا إليها تكاليف العملية مثل تكاليف الشراء ورسوم الإصدار أو الضرائب المباشرة. [2]

6- الإيراد:

يتعلق المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 بالإيراد وكيفية قياسه وتطرق المعيار إلى كيفية الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع السلع وتقديم الخدمات أو الأنواع الأخرى للإيرادات.

ويعرف الإيراد حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والناتج من العمليات التشغيلية العادية للمؤسسة، ويؤدي حدوث الإيراد إلى تدفقات داخلة للأصول أو تعزيز وزيادة قيمة الأصول أو الانخفاض في قيمة الالتزامات على المؤسسة ،مما ينتج عن ذلك زيادة في حقوق الملكية، ويتضمن الدخل كل من الإيراد والأرباح، حيث ينتج الإيراد عن العمليات التشغيلية العادية

---

[1] خالد جمال الجعارات، ملتقى دولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (LAS- IFRS- IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص- ص 567- 568.

للمؤسسة في حين تنتج الارباح أو المكاسب عن العمليات غير التشغيلية وينطبق المعيار على الإيرادات التي تتحقق بالطرق التالية: [1]

- مبيعات بضاعة؛
- تقديم الخدمات للغير؛
- الإيرادات التي تتحقق من استخدام الغير لأصول المؤسسة كالإيجارات والفوائد وتوزيعات الأرباح والإتاوات

يتم قياس قيمة الإيراد كمايلي: [2]

- بالقيمة العادلة أو البديل المستلم أو القابل للاستلام ويتم تحديد قيمة الإيراد عادة من خلال عقد البيع أو تقديم خدمة، والذي يتمثل في فاتورة البيع مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الخصم أو الحسومات التجارية؛
- وفي حالة مبادلة أو مقايضة البضائع و الخدمات ببضائع أو خدمات من نفس الطبيعة والقيمة لا يعتبر التبادل عملية توليد إيرادا؛
- وفي حالة مبادلة بضاعة أو خدمات ببنود غير متشابهة فيجب الاعتراف بالربح الناجم عن ذلك، ويتم تحديد الإيراد عن طريق استخدام القيمة العادلة للبضاعة أو الخدمة المستلمة بعد تعديله بالنقدية أو شبه النقدية المحولة؛ وعندما لايتم تحديد القيمة أو الخدمة المستلمة بشكل موثوق، يتم تحديد الإيراد في هذه الحالة عن طريق استخدام القيمة العادلة للبضاعة أو الخدمات المتنازل عنها من المؤسسة بعد تعديله بالتقدية أو شبه النقدية.
- وإذا كان مبلغ الإيراد يمثل نقدية أو شبه نقدية مؤجل،أي سيتم استلامها في فترات مالية قادمة،فإن القيمة العادلة لمبلغ الإيراد الواجب الاعتراف به يكون في العادة أقل من القيمة الاسمية للنقدية أو شبه النقدية المتفق على استلامها في المستقبل، وفي حالة كون العملية تتضمن حالة تمويل أكثر منها عملية تجارية بالسعر الجاري، فيتوجب في هذه الحالة خصم مبلغ النقدية أو شبه النقدية الاسمي بمعدل خصم، ومعالجة الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الاسمية للنقدية كإيراد فائدة.

إذا مما سبق يمثل الإيراد أحد العناصر الهامة في القوائم المالية والذي يهم العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لتقييم ربحية المؤسسة والحكم على كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتاحة لديه وحسب

---

[1] خالد جمال الجعارات، ملتقى دولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (LAS- IFRS- IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص- ص 297- 299.

أساس الاستحقاق المستخدم في المؤسسات، يتم استخدام مبدأ المقابلة كأساس للاعتراف بتحقق الإيراد، حيث يحدد هذا المبدأ توقيت وقيم الاعتراف بالإيراد والمصاريف التي تخص كل فترة من أجل الوصول إلى صافي الربح أو الخسارة، ونتيجة الاعتراف بالإيراد يتأثر رقم صافي الربح وتتأثر أيضا الأصول التي تؤثر مباشرة في تقييم الأداء المالي من خلال النسب المالية التي تدخل في حسابها. [1]

7- الانخفاض في قيمة الأصول :

تطرق المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 إلى بيان كيفية معالجة التدني في قيمة الأصول التي تمتلكها المؤسسة، حيث يقوم المعيار على مبدأ أساسي هو ضرورة عدم تسجيل أصل دفتريا بقيمة تزيد عن قيمته الحقيقية، وبناء عليه يكون هناك خسارة تدني في قيمة الأصل في حالة كون قيمة الأصل القابلة للاسترجاع تقل عن القيمة المسجلة للأصل بتاريخ الميزانية، و بموجب هذا المعيار يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل كخسارة تظهر في قائمة الدخل ويتم تخفيض قيمة الأصل بمقدار التدني عن طريق إنشاء مجموع لخسارة تدني القيمة يظهر مطروحا من الأصل، كما يوضح المعيار الحالات التي يمكن فيها المؤسسة عكس خسارة انخفاض القيمة للأصول التي سبق وتم الاعتراف بتدني قيمتها في فترات سابقة، حيث يبين المعيار أنه في حالة ارتفاع القيمة العادلة عن الدفترية لأصل سبق وإن تم الاعتراف بخسارة تدني له، فيتم في هذه الحالة إلغاء مجموع خسارة تدني القيمة وبالتالي زيادة قيمة الأصل وبحد أعلى يمثل ما سبق وأن تم الاعتراف به في الفترات السابقة كخسارة تدني. [2]

ويتم قياس والاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في الحالات التالية: [3]

- عند انخفاض القيمة القابلة للاسترداد عن القيم المسجلة للأصل، يجب تخفيض المبلغ المسجل للأصل (القيمة الدفترية) بمقدار الانخفاض في قيمة الأصل، ويتم الاعتراف بمقدار الانخفاض كخسارة انخفاض قيمة الأصول ضمن قائمة الدخل؛

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، نفس المرجع السابق، ص 294.

[2] نفس المرجع السابق، ص- ص 500-501.

[3] نفس المرجع السابق، ص- ص 507- 510.

– إذا تعرض أصل معاد تقييمه بموجب نموذج إعادة التقييم في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 إلى الانخفاض، وكان هناك فائض إعادة تقييم معترف به في الفترات السابقة، يتم معالجة خسائر التدني في قيمة الأصل بخصمها من حساب فائض إعادة التقييم، وفي حالة زيادة قيمة خسارة التدني عن رصيد فائض إعادة التقييم يتم الاعتراف بمبلغ الزيادة كخسارة تدني ضمن قائمة الدخل؛

– يتطلب الاعتراف بخسائر الانخفاض تعديل قسط الإهتلاك للفترات المستقبلية، حتى تصبح القيمة العادلة للتثبيت موزعة بإنتظام على مدى العمر الانتاجي؛

– إذا تم الاعتراف بخسارة تدني الأصل في فترة أو فترات مالية سابقة، وظهر في الفترة أو الفترات المالية اللاحقة زيادة القيم العادلة للاصل عن القيمة الدفترية المسجلة، فيتم في هذه الحالة الاعتراف بالزيادة كدخل ضمن قائمة الدخل وذلك في حدود رصيد خسارة التدني من الفترات السابقة، وهذه الزيادة يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة.

إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 الانخفاض في قيمة الأصول من شأنه أن يؤثر في مجاميع القوائم المالية، وهذا لكون الاعتراف بخسارة تدني التثبيتات (ضمن مجموع الإهتلاكات) في جدول حسابات النتائج تحمل كتكاليف (خسارة) إضافية، كما يمكن الاعتراف بها في الأموال الخاصة(فرق إعادة التقييم) في حالة ارتفاع القيمة العادلة عن القيمة الدفترية، وبالتالي فإن تبني هذا المعيار يؤثر على مؤشرات تقييم الأداء المالي.

المبحث الرابع: المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم وقياس أداء الشركات على أساس السهم

تعتبر ربحية السهم من المقاييس الشائعة الاستخدام لتحليل ربحية الشركة وتقييم أدائها، حيث تستخدم لمقارنة ذلك مع أداء الشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، كما يستخدم المحللون ربحية السهم لمقارنة ربحية وأداء الشركة مع الشركات المماثلة التي تعمل في نفس مجال الصناعة وخلال نفس الفترة المالي وقد تم تغطية موضوع ربحية السهم من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم 33 ربحية السهم.

إن الهدف من معيار المحاسبة الدولي رقم 33 هو توضيح أساس احتساب ربحية السهم وأسلوب عرض ربحية السهم في القوائم المالية، واعتبر المعيار أن الغاية الأساسية من احتساب وعرض ربحية السهم هو تحسين عملية مقارنة الأداء للشركات المتماثلة لنفس الفترة وبين أداء الشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة.

المطلب الأول: نطاق المعيار

حددت الفترة رقم (2) من المعيار أن الشركات التي ينطبق عليها احتساب ربحية السهم وعرضه ضمن القوائم المالية، وبالتحديد ضمن قائمة الدخل، هي الشركات التي تكون أسهمها مطروحة للاكتتاب والتداول العام في السوق المالي أو التي تنوي طرح أسهم للاكتتاب العام، وحدد المعيار في الفقرة (4) أن ربحية السهم تحسب للشركات التي تعد قوائم مالية موحدة باستخدام صافي الربح الظاهر في قائمة الدخل الموحدة وليس لكل شركة على حدة حتى في حال عرضت الشركة قوائم مالية منفصلة أيضا، وإذا عرضت الشركة قوائم مالية منفصلة يمكن للشركة عرض ربحية السهم في قائمة الدخل الشامل المنفصلة..[1]

وقد تطلب المعيار احتساب وعرض كل من ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المخفضة، وذلك باستخدام الأرباح أو الخسائر من النشاط المستمر للشركة وذلك لجميع الفترات التي تغطيها القوائم المالية المعروضة. وفي حالة وجود أرباح أو خسائر من نشاط غير مستمر لدى الشركة، فيجب في هذه الحالة عرض حصة السهم الواحد من أرباح وخسائر النشاط غير المستمر إما ضمن قائمة الدخل أو ضمن

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 474.

الملاحظات المرفقة للقوائم المالية.كما حدد المعيار أن ربحية السهم الأساسية والمخفضة يجب أن تحسب حتى في حالة تحقيق الشركة لخسائر.[1]

المطلب الثاني: المتطلبات الرئيسية للمعيار

تتمثل متطلبات الرئيسية للمعيار المحاسبي الدولي 33 في احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة:[2]

1- ربحية السهم الأساسية:

تمثل ربحية السهم الأساسية بشكل عام، حصة السهم العادي الواحد من صافي أرباح الشركة من النشاط المستمر بعد الفوائد والضرائب، ويتم استخراج ربحية السهم عن طريق تقسيم صافي أرباح الشركة من النشاط المستمر بعد طرح جميع المصاريف بما فيها الفوائد والضرائب وحصة الأقلية من الأرباح وحصص الأسهم الممتازة من الأرباح على عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل الشركة.

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{الأرباح السنوية – حصة الأسهم الممتازة من الأرباح}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة من قبل الشركة}}$$

وفي حالة تغير عدد الأسهم العادية خلال العام سواء بالزيادة أو الانخفاض يتم استخدام العدد الموزون (المتوسط المرجح) عدد الأسهم خلال العام لاحتساب ربحية السهم، وعليه تصبح معادلة احتساب الربح على النحو التالي:

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الأرباح السنوية من العمليات المستمرة – حصة الأسهم الممتازة من الأرباح}}{\text{العدد الموزون (المتوسط المرجح) للأسهم العادية المصدرة}}$$

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأحداث التي ينتج عنها تغير في عدد الأسهم العادية المطروحة والمتداولة في السوق منها زيادة رأس مال الشركة بطرح أسهم جديدة للاكتتاب، وتوزيع أسهم مجانية، وشراء أسهم الخزينة، وتجزئة السهم، وتحويل السندات أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص475.

[2] نفس المرجع السابق، ص- ص 476- 479.

2- ربحية السهم المخفضة:

تحتسب وتنشر ربحية الأسهم المخفضة في حالة وجود أدوات مالية لدى الشركة قابلة للتحويل على أسهم عادية، مثل الأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل لأسهم عادية. ويتم احتساب ربحية السهم في هذه الحالة بافتراض تحويل هذه الأدوات إلى أسهم عادية وبالتالي يتم تعديل أثر التحويل على الأرباح وعدد الأسهم في عملية احتساب ربحية السهم، وفي حالة انخفاض ربحية السهم عند التحويل عن ربحية السهم الأساسية يعتبر ربحية السهم مخفضة ويتوجب في هذه الحالة نشر كل من ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المخفضة، وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة كون عملية تحويل أحد الأدوات المالية المقابلة للتحويل تؤدي إلى زيادة ربحية السهم فيتم في هذه الحالة تجاهلها وبالتالي لا تدخل في عملية احتساب ربحية السهم المخفضة.

ومن الأدوات المالية التي وردت ضمن المعيار والتي يمكن أن تتحول إلى أسهم عادية وبالتالي يتوجب استخدامها في احتساب ربحية السهم المخفضة ما يلي:

- الديون القابلة للتحويل؛
- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل؛
- أسهم الخيارات؛
- أسهم التعهدات (الحقوق).

ويتم ترتيب الأدوات المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية حسب درجة أثرها على ربحية السهم، حيث يتم احتساب ربحية السهم المخفضة بالبدء بالأداة الأكثر تخفيضا ثم التي تليها وهكذا، وفي حالة الأدوات التي لا يوجد لها أثر تخفيض تستثني من عملية الاحتساب

المطلب الثالث: متطلبات العرض والإفصاح

وتتمثل متطلبات العرض والإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي رقم 33 فيما يلي:[1]

1- العرض:

أ- يجب عرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة في متن (صلب) قائمة الدخل حتى لو كانت خسارة ولكل فئة من الأسهم العادية؛

ب-يجب عرض ربحية السهم المخفضة والأساسية للعمليات المتوقعة (إذا أعدت الشركة تقديرا عن هذه العمليات) إما في صلب قائمة الدخل أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

2- الإفصاح:

مبلغ الأرباح والخسائر المستخدم في حساب الأرباح المعدة لحملة الأسهم العادية عند احتساب ربحية السهم المخفضة، وكذلك التعديلات التي تتم على هذا المبلغ لحساب ربحية السهم المخفضة؛

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدم لاحتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة؛

الأدوات المالية التي يحتمل أن تؤدي لتخفيض ربحية السهم الأساسية مستقبلا، وتم استثنائها في حساب ربحية السهم المخفضة الحالية لأنها لا تؤدي للتخفيض؛

توضيح ووصف للأحداث اللاحقة المتعلقة بالأسهم العادية أو الأسهم العادية المحتملة اللاحقة لتاريخ الميزانية (التي حدثت بعد تاريخ الميزانية وقبل إصدار القوائم المالية).

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص482.

خلاصة الفصل:

يعد الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يعتمد على استخدام مجموعة من المقاييس والمؤشرات لفحص مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها الموضوعة، كما يعتبر الأداء المالي الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

كما تنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تشخيص الانحرافات بمقارنة مؤشرات الأداء الفعلي بمؤشرات الأداء الموضوعة مسبقا ومن تم العمل على معرفة أسباب الانحرافات واقتراح الحلول والمعالجات الملائمة وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات وفقا للأهداف العامة للمؤسسات المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وللقيام بعملية تقييم الأداء المالي يعتمد المحلل المالي على مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي يوفرها التحليل المالي، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلة دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة.

وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المحللون الماليون في تقييم الأداء المالي، نظرا لما توفره تلك القوائم من معلومات وبيانات محاسبية تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرار، وبالتالي تطبيق المؤسسات للقواعد العامة والاعتبارات الأساسية التي تحكم إعداد وتقديم القوائم المالية من خلال المعايير المحاسبية الدولية لها تأثير على هذه القوائم المالية وكذا على العناصر التي تتشكل منها وعلى قيمها، مما يؤثر مباشرة في عملية التقييم المالي.

الفصل الثالث

دراسة حالة مطاحن بني هارون –وحدة فرجيوة–

تمهيد

المبحث الأول: التعريف العام بالمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد– فرجيوة

خلاصة

تمهيد:

تمثل عملية تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية، وذلك لما يخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة حيث تسمح من تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفاعلية، وكذا تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستهدفة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

للقيام بعملية تقييم الأداء المالي يعتمد المحلل المالي على مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي يوفرها التحليل المالي وعلى القوائم المالية، نظرا لما توفره تلك القوائم من معلومات وبيانات محاسبية تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرار، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلة دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة.

وبالتالي تطبيق المؤسسات للقواعد العامة والاعتبارات الأساسية التي تحكم إعداد وتقديم القوائم المالية من خلال المعايير المحاسبية الدولية لها تأثير على عملية تقييم الأداء المالي، هذا التأثير يكون على هذه القوائم المالية وكذا على العناصر التي تتشكل منها وعلى قيمها، ومن ثم التأثير على مؤشرات تقييم الأداء المالي.

ومن أجل معرفة أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي على عملية التقييم المالي، حيث يتجلى هذا التأثير على القوائم المالية وعلى العناصر التي تتشكل منها، باعتبار أن عملية تقييم الأداء المالي تعتمد على نوعية المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية التي تنتجها تلك القوائم.

سنتناول في هذا الفصل دراسة ميدانية في المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة– تتمثل هذه الدراسة في تقديم وعرض الميزانية وجدول حساب النتائج، تم إعدادهما وفق المخطط المحاسبي الوطني ووفقا للنظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال دراسة الفروقات والاختلافات وإجراء المقارنة الناتجة عن تحول المؤسسة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، ثم حساب بعض المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي بالاعتماد على القوائم المالية والمعطيات التي تم افتراضها، ثم نقوم بإجراء هذه المقارنة فيما بينهما، وعلى أساس ما تقدم سوف نقسم الفصل الثالث إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف العام بالمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد– فرجيوة –

المبحث الأول: التعريف العام بالمؤسسة محل الدراسة

لدراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة– قمنا بدراسة ميدانية في هذه المؤسسة، حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى التعريف بالمؤسسة وموقعها الجغرافي ونشاطها ودورها في الاقتصاد الوطني وفي الأخير قمنا بتحليل هيكلها التنظيمي العام.

المطلب الأول: الإطار التاريخي للوحدة[1]

يكتسي قطاع الصناعات الغذائية أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني الجزائري بعد المحروقات، فهو يلبي الحاجات الاستهلاكية للمواطنين، ومن أهم المؤسسات الناشطة في هذا الميدان نجد مؤسسة الصناعات الغذائية للحبوب ومشتقاتها التي انبثقت من المؤسسة الأم "سمباك SEMPAC" تطبيقا للمرسوم رقم 82/275 المؤرخ في 1982/11/27، حيث تم وقتها إنشاء خمس مؤسسات جهوية هي:

- الرياض تيارت؛
- الرياض سيدي بلعباس؛
- الرياض قسنطينة؛
- الرياض سطيف؛
- الرياض الجزائر.

وقد كان البعد الجغرافي أساس هذا التقسيم، حيث كانت كل مؤسسة من هذه المؤسسات الجهوية تغطي عددا من الولايات.

وبتاريخ 1990/05/27 تحولت مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها إلى مؤسسة عمومية اقتصادية "EPE" طبقا لقانون استقلالية المؤسسات، ثم تحولت تسميتها من الرياض إلى مجمع "سميد" (مطاحن السميد والدقيق الصناعية ومشتقاتها) (**S**EMOULERIES **M**INOTERIES **I**NDUSTRIELLES ET **D**IVERS) ويشرف مجمع سميد قسنطينة على 11 وحدة، وهي عبارة عن نقاط إنتاج وبيع موزعة عبر ثمان (08) ولايات في الشرق وهي:

---

[1] الوثائق الداخلية للمؤسسة.

- وحدة مطاحن سيدي ارغيس بأم البواقي؛
- وحدة مطاحن الأوراس بباتنة؛
- وحدة مطاحن الحروش بسكيكدة؛
- وحدة المطاحن الكبرى العوينات بتبسة؛
- وحدة مطاحن الساحل بسكيكدة؛
- وحدة خمائر الشرق ببوشقوف بقالمة؛
- وحدة مطاحن مرمورة بقالمة؛
- وحدة مطاحن سيدي راشد بقسنطينة؛
- وحدة مطاحن سيبوس بعنابة؛
- وحدة مطاحن بني هارون بميلة؛
- المخبر المركزي بقسنطينة.

ومن بين فروع هذا المجمع أخذنا مطاحن بني هارون بميلة، حيث قسمت هذه الوحدة إلى فرعين هما: وحدة القرارم قوقة ووحدة أو مركب فرجيوة لتكون هذه الأخيرة ميدانا لدراستنا.

المطلب الثاني: لمحة حول المؤسسة مكان التربص

سنقوم في هذا المطلب بإلقاء نظرة شاملة حول وحدة أو مركب فرجيوة محل التربص.

1- تحديد الموقع الجغرافي لمؤسسة التربص[1]

يقع مركب الرياض فرجيوة في المنطقة الصناعية أي موقع النشاط التجاري وتقع غرب مدينة فرجيوة يحدها غربا حضيرة البلدية وشرقا محطة الحافلات ومدخل لمدينة فرجيوة، شمالا الديوان الوطني للحبوب والبقول الجافة وجنوبا الطريق الوطني رقم 79 الرابط بين ولاية ميلة وولاية سطيف، كما يتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ107642 م^2 وتمثل المساحة المشغولة 1458م^2.

[1] الوثائق الداخلية للمؤسسة.

2- تقديم الوحدة الصناعية والتجارية لفرجيوة

أنشئ مركب فرجيوة بالتعاون مع شركة أوكريم (OCRIM) الإيطالية برأس مال يقدر بـ60 مليار دينار جزائري، وتضم حوالي 250 عاملا من بينهم 24 لهم تكوين خاص في المجال، يتم العمل خلال 24 ساعة متتالية أي عمل دائم عن طريق التناوب، ويعتبر مركب فرجيوة من أكبر المركبات بعد ضم المطحنة القديمة إلى المطحنة الجديدة كما ضمت كل من وحدة الإنتاج ووحدة التسويق سنة 2001 م، عين على رأسها مدير عام واحد بعد أن كانتا منفصلتين وهذا الضم جاء لعدة أهداف منها:

✓ التقليل من التكلفة.

✓ تقريب الإنتاج من المستهلك مع الأخذ بعين الاعتبار المنافسة في السوق.

3- طبيعة النشاط الذي تقوم به المؤسسة

هي وحدة إنتاجية وتجارية تعمل على إنتاج وتسويق السميد بنوعيه، وكذا مادة الفرينة ومستخرجات الطحين كالنخالة، فبالنسبة للنوع الأول من مادة السميد (الممتاز) يأخذ حصة الأسد من الإنتاج حوالي 80%من المواد.

مركب فرجيوة يورد القمح من الديوان الوطني للحبوب، سواء كانت محلية أو مستوردة ويقوم بطحن هذه المادة وتحويلها إلى منتجات: إما تامة الصنع، نصف مصنعة أو منتجات متبقية ومواد مسترجعة مثل السميد، الفرينة، سميد مخصص لصناعة العجائن، النخالة. ومن أهم مراكز التسويق والتوزيع التي يتعامل معها المركب نجد: وحدة توزيع زغاية، وحدة توزيع شلغوم العيد، وحدة توزيع فرجيوة والفروع التي يتعامل معها هي: سكيكدة، عنابة، قالمة وأم البواقي، أما بالنسبة للزبائن فالمركب يتعامل مع: أشخاص طبيعيين مؤسسات عمومية وخاصة.

4- أهداف المؤسسة

تتمثل أهداف المؤسسة فيما يلي:

- تحقيق الربح؛
- تلبية رغبات الأفراد والمجتمع والقضاء على الندرة؛
- تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاكتفاء الذاتي والوطني؛

– تهدف إلى تحقيق إطار المنافسة والنوعية والجودة في السوق.

المطلب الثالث: تنظيم المؤسسة

مؤسسة الطحن فرجيوة كغيرها من المؤسسات الوطنية تتبع في تسيير وتنظيم أعمالها هيكلا عاما حتى يتسنى لها مراقبة ومتابعة النشاطات التي تمارسها في حدود اختصاصها وكذا حتى يتسنى لها خلق الإطار الذي تنتقل فيه المعلومات بسهولة عبر المصالح والأقسام.

1– المصالح الرئيسية للمؤسسة

تتكون المؤسسة من الإدارة وعدد من الدوائر كل منها تنقسم بدورها إلى مصالح لكل واحدة مهام معينة تقوم بها، وهي كالتالي:[1]

– **الإدارة:** يأخذ المدير الدور الأكبر والمهم في تسيير المؤسسة ويساهم في اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة للمؤسسة والتسيير الحسن للعمل والعمال لتحقيق الأهداف المسطرة والتنسيق بين مختلف الدوائر والمصالح.

– **الدائرة الإنتاجية:** الدور المنوط بهذه المصلحة يتمثل في عملية الحصول على المنتوج والمتمثل في أنواع السميد المختلفة وهو الهدف الرئيسي للوحدة بصفة عامة، حيث يبدأ عملها من شراء المادة الأولية والمتمثل في القمح بنوعيه (الصلب واللين) محلي كان أو أجنبي ثم عملية التحليل، التخزين وصولا إلى التحويل إلى منتوج تام، نصف مصنع أو فضلات ومهملات، وكذا مراقبة النوعية والكمية للمنتجات وتسليم البضاعة للزبائن. وتحتوي هذه الدائرة على ثلاثة مصالح وهي:

- **مصلحة القمح** : تنقسم إلى قسم فحص المواد الأولية وقسم استقبال المواد الأولية (المخزن)؛
- **مصلحة الإنتاج المطحنة القديمة** : تقوم بصنع الفرينة؛
- **مصلحة الإنتاج المطحنة الجديدة** : تقوم بتصنيع القمح إلى مواد تامة (سميد) ومهملات(نخالة).

– **الدائرة التقنية التجارية:** تقوم هذه الدائرة بدور حيوي كبير، حيث تقوم بالسهر على السير الحسن للعمليات التجارية وتقديم كافة التسهيلات وكذلك حل المشاكل المستعصية عن مصلحة التجارة، وأهم ما تقوم به:

✓ تدبير ومراقبة كل عمليات البيع والصفقات؛

[1] الوثائق الداخلية للمؤسسة.

✓ إعطاء الحلول الممكنة؛

✓ توفير الجو الملائم من أجل السير الحسن لكافة عمليات البيع؛

وتنقسم بدورها إلى:

➢**قسم التجارة:** يقوم باستلام المنتجات من الدائرة الإنتاجية بناءا على طلبات الزبائن؛

➢**قسم التسويق:** يقوم بمتابعة مختلف عمليات البيع التي تتم عبر نقاط البيع الخارجية؛

➢**مصلحة النقل:** تسهر هذه المصلحة على تموين الوحدة الإنتاجية بالمادة الأولية كما تقوم بتوزيع المنتجات على الزبائن وذلك من طرف المبرمج الذي يسطر وينظم عملية التوزيع والتموين.

– **دائرة المحاسبة المالية:** لها دور فعال فهي تقيم الوضع المالي للمؤسسة وتقوم مراقبة الأموال المتدفقة منها وإليها، حيث تقوم بالمعالجة المحاسبية لجميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء كانت بين المصالح أو كانت بين المؤسسة والعالم الخارجي، أي أن كل المصالح المختلفة تصب معلوماتها في مصلحة المحاسبة التي تتكفل بتبويب هذه المعلومات من أجل استخراج المعلومات المحاسبية والمالية للمؤسسة. ومن أهم اختصاصاتها نذكر:

✓ **التسيير المحاسبي:** وتحرص فيه على:

– ضمان مسك منتظم للمحاسبة والجباية القانونية وفي التاريخ المحدد؛

– إعداد وتحليل الميزانية السنوية في الآجال الشرعية.

✓ **التسيير المالي:** وعليه يتم:

– ضمان تسيير مالي أمثل؛

– إعداد مخططات تمويل الشركة؛

– تتبع تطورات الخزينة وديون الشركة؛

– تقدير التمويل اللازم؛

– تولي مسؤولية تحصيل حقوق الشركة وتسديد ديونها.

كما أنها تنقسم إلى:

➢**قسم المحاسبة العامة:** تتم فيه جميع التسجيلات المحاسبية لكل العمليات الخاصة بالوحدة؛

➢**قسم التجارة:** إعادة مراقبة المبيعات وتسجيلها محاسبيا؛

➢**قسم الخزينة (الصندوق):** تتمثل مهامه في:

✓ استلام شيكات الزبائن وإيداعها في البنك لصالح المؤسسة؛

✓ متابعة تسديدات الزبائن.

– **دائرة الصيانة:** تتمثل مهمة هذه الدائرة في صيانة مختلف الأجهزة والآلات الإنتاجية ووضعها في أحسن الحالات وتغيير قطع الغيار التالفة. وتحتوي على أربعة مصالح:

➢**مصلحة الميكانيك:** تقوم بمراقبة وصيانة الآلات والأجهزة؛

➢**مصلحة الكهرباء:** تقوم بمراقبة الكهرباء و صيانتها؛

➢**مصلحة الشراء:** تقوم بشراء مختلف قطع الغيار والآلات؛

➢**مصلحة تسيير المخزون:** وتنقسم بدورها إلى:

- **قسم التخزين:** يقوم بتسيير المخزون وتسجيل عملية دخوله وخروجه، وكذا عملية الجرد الدائم للمخزون كما يضم مخزن لقطع الغيار الخاص بالآلات والمعدات وكذا معدات النقل والشحن والتفريغ؛
- **قسم الأكياس:** يقوم بتخزين الأكياس الفارغة بعد شرائها.

➢**مصلحة التخطيط والتنظيم.**

– **دائرة الأمن والوقاية:** تسهر على أمن الوحدة ومراقبتها، وتقوم بالإشعار والتدخل في حوادث العمل وحماية ممتلكات المؤسسة، وتتمثل أساسا في قسم الأمن الوقائي ومن مهامه:

✓ مراقبة الوحدة وتحقيق أمنها؛

✓ الإشعار والتدخل في حوادث العمل؛

✓ حماية ممتلكات المؤسسة.

1- المصالح الفرعية للمؤسسة

– **الأمانة:** هي وسيلة ربط بين المدير والعمال من جهة، والمؤسسة بالعالم الخارجي من جهة أخرى؛

– **مصلحة المستخدمين:** تقوم بتسيير وإعداد كشوفات الأجر ومراقبة العمال (الحضور والغياب) وتنقسم إلى: قسم الإدارة العامة وقسم الأجور وتنحصر مهمتها في:

✓ تسيير ومعالجة الأجور (على مستوى قسم الأجور)؛

✓ العمل على جلب العمال عند الحاجة؛

✓ مراقبة حضور العمال.

– **مصلحة الشؤون الاجتماعية:** تنقسم إلى: المطعم، النادي، التعاونية الاستهلاكية؛

- **المخبر:** يقوم بتحليل المادة الأولية أي القمح بنوعيه؛
- **النقابة:** هو تنظيم عمالي يتكون من مجموعة من الأفراد منتخبين من طرف عمال الوحدة لتمثيلهم في مختلف الاجتماعات كاجتماع مجلس الإدارة والجمعية العامة ويتكون من: قسم الفرع النقابي وقسم مجلس المشاركة.

الشكل رقم (6): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة–

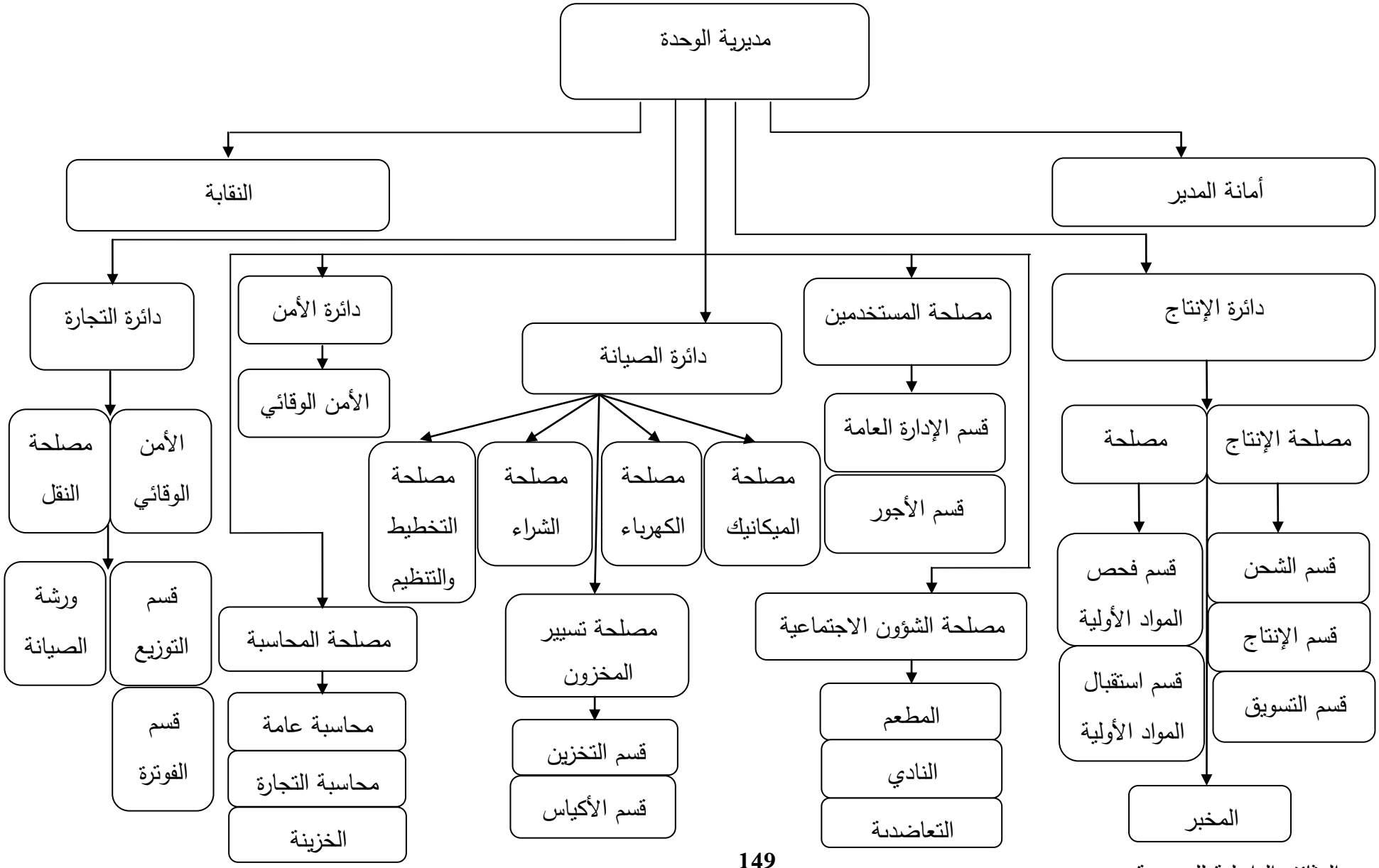

المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة

المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة–

وعلى غرار العديد من المؤسسات الجزائرية باشرت المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة– بالانتقال للنظام المحاسبي المالي ابتداء من 01 جانفي 2010 م بإعداد ميزانية والإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي، بعد أن كانت تطبق المخطط المحاسبي الوطني منذ نشأتها حتى هذا التاريخ، إلا أن عملية المرور للنظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة– تطلب وضع إجراءات وآليات عمل دقيقة لإنجاح هذا التحول ولمواكبة المستجدات التي جاء بها هذا النظام.

ورغم انتقالها للنظام المحاسبي المالي إلا أن المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة– واجهت صعوبات وعراقيل أثرت على سير العمل المحاسبي داخل المؤسسة وعلى تنظيم الأنشطة الخاصة بها، وذلك نظرا لعدم تحكم المؤسسة في تطبيق هذا النظام على قوائمها المالية واكتفائها بالجانب النظري له، مما أثر مباشرة على نوعية وجودة المعلومات المالية المنتجة من خلال إدخال متغيرات جديدة على القوائم المالية مما يعكس على وجود مؤشرات جديدة ذات دلالة في تفسير علاقة النظام المحاسبي المالي بجودة المعلومات المحاسبية، وأثر ذلك على الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: إجراءات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد فرجيوة.

كانت المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة– ملزمة بالانتقال إلى النظام المحاسبي المالي إبتدءا من 2010/01/01 م، وذلك استجابة للقانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 م، المتضمن للنظام المحاسبي المالي والصادر في الجريدة الرسمية العدد 47، وذلك من خلال الاعتماد على الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي والذي تم إعداده من طرف وزارة المالية، حيث يتضمن هذا الإطار التشريعي المتضمن للنظام المحاسبي المالي ما يلي:

– القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 م، يتضمن النظام المحاسبي المالي (المادة 43)؛

– المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 2008/6/25 م، يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 (المادة 44)؛

– القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26 م، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، ومدونة الحسابات،

– المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 2009/04/07 م، والمتضمن نص ينظم عملية المسك المحاسبي بالطريقة الآلية وخاصة عملية تحديد وتأطير البرامج المحاسبية الآلية.

وبالأخذ بعين الاعتبار لإستراتجية التبني لأول مرة للنظام المحاسبي المالي والتي حددها الإطار التشريعي لهذا النظام، بالإضافة إلى مراسلات الإدارة العليا للمجمع، باشرت المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة– في مشروع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، حيث تمت أعمال التحضير للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي داخل مقر المؤسسة بمشاركة كل من المدير العام والمدير المالي ورئيس قسم المحاسبة والمكلف بالموارد البشرية بالإضافة إلى مصلحة الإعلام الآلي وبعض مساعديهم، وهذا بعد المشاركة في دورة تكوينية حول النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية وهذا تحت إشراف الإدارة العليا للمجمع.

حيث قامت المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة– بدراسة النظام المحاسبي المالي ومقارنته بالمخطط المحاسبي الوطني وذلك من أجل استخراج أهم الاختلافات بين هذين النظامين إضافة إلى تحديد المعالم الرئيسية لتطبيق هذا النظام ومختلف التعديلات والمعالجات المحاسبية التي يجب القيام بها من أجل الانتقال والمرور إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي.

كما أن إدخال هذه التعديلات والمعالجات المحاسبية تتطلب من المؤسسة إعادة النظر في الأطر التنظيمية والمعلوماتية وذلك لما لها من آثار واضحة على العمل المحاسبي داخل المؤسسة.

ووفقا للتعليمة رقم 02 المؤرخة في 29 /2009/10 الصادرة عن وزارة المالية، والتي تضمنت المبادئ العامة للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، قامت المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد – فرجيوة– بإعداد ميزانية افتتاحية في تاريخ 2010/01/01 م، وذلك من خلال القيام بنفس إجراءات التعليمة رقم 02 والمتمثلة فيما يلي:

– إعداد الميزانية الافتتاحية وفق النظام المحاسبي المالي وكذلك الحسابات المقارنة للفترة الماضية؛

– التطبيق بأثر رجعي في الميزانية الافتتاحية والقوائم المالية المقاربة؛

– تحميل رأس المال في الميزانية بقيم التسويات المرتبطة بتطبيق "SCF"؛

– عرض في الملحق شرح مفصل عن أثر تطبيق "SCF" على الوضعية المالية والأداء؛

– الاعتراف بكل الأصول والخصوم التي يتطلب النظام المحاسبي الاعتراف بها؛

– عدم الاعتراف بالبنود كأصول أو خصوم إذا كان النظام المحاسبي لا ينص على هذا الاعتراف؛

– إعادة تصنيف القوائم المالية التي أعترف بها حسب "PCN" وفق التصنيف الذي ينص عليه "SCF"؛

– تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي فيما يخص قياس الأصول والخصوم المعترف بها.

إن عملية الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي تطلب من المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة– إتباع الخطوات والإجراءات التي تضمنتها المذكرة المنهجية رقم 341 المؤرخة في 2010/10/19 والمكملة للتعليمة رقم 02 المؤرخة في 2009/10/29 م، حيث تكمن هذه الخطوات فيما يلي:

– إعداد مخطط حسابات داخلي طبقا للنظام المحاسبي المالي؛

– إعداد جدول المطابقة العددي (المخطط المحاسبي الوطني/ النظام المحاسبي المالي) وتحويل أرصدة الحسابات؛

– إعادة ترتيب الحسابات؛

– تقسيم أو تجميع الحسابات؛

– إعداد سجل التحويل؛

– إعداد سجل لإعادة المعالجة؛

– إتمام الانتقال وإعداد الكشوف المالية لسنة 2009 م؛

– مراجعة العمليات المتعلقة بالانتقال؛

– إعداد ميزان المراجعة الافتتاحي للنظام المحاسبي المالي 2010 بعد إعادة المعالجات والتعديلات؛

– إعداد الميزانية الافتتاحية للنظام المحاسبي المالي 2010 بعد إعادة المعالجات والتعديلات والمصادقة عليها.

المطلب الثاني: تأثير الانتقال للنظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسة الصناعية والتجارية للسميد– فرجيوة–

إن تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد–فرجيوة– من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي كان له تأثير على نوعية وجودة البيانات والمعلومات المالية، لاسيما فيما يخص أساليب وكيفيات عرض وإيصال مخرجات النظام المحاسبي المالي إلى المستخدمين بشكل مضمون وملائم وصحيح، وذلك نظرا للاختلافات الكبيرة بين هذين النظامين وهذه الاختلافات تظهر من خلال عمليات المعالجة والتسوية المحاسبية التي تتطلبها هذا الانتقال، والتي كانت تهدف إلى إظهار معلومات وبيانات جديدة لم تكن تذكر في المخطط المحاسبي الوطني وإعادة تقييم بنود وعناصر سابقة وذلك من أجل إعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة، إضافة إلى حذف معلومات وعناصر لا تتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية باعتبارها تمثل بنودا غير حقيقية وتعطي صورة مضللة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي هذه المعالجات والتعديلات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تهدف إلى تحسين نوعية وجودة المعلومات المالية التي ينتجها هذا النظام وفق المعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال توفير معلومات تعطي صورة حقيقية عن الوضعية المالية والأداء والتغيرات في الحالة المالية وكذلك تمكين مستخدمي القوائم المالية من تحليل فعالية وكفاءة الأداء المالي للمؤسسة.

ويمكن ملاحظة هذا التأثير خاصة على بنود وعناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، ولذلك سيتم الاكتفاء بتوضيح أثر الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي على ميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة–، وذلك باستعراض الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج لسنة 2010 م، وفق المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي وأثر هذا الانتقال على مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء المالي.

1– دراسة ومقارنة ميزانية المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني

من أجل القيام بعملية المقارنة بين ميزانية وفق المخطط المحاسبي الوطني وأخرى وفق النظام المحاسبي المالي، تحصلنا على ميزانية خاصة بدورة 2010 م، ثم إعدادها وفق المخطط المحاسبي الوطني من خلال برنامج مخصص للمخطط المحاسبي الوطني وبعد أن ثم استخراج الميزانية وميزان المراجعة أعيد

إدخال مكوناته في برنامج خاص بالنظام المحاسبي المالي ومن ثم أعدت الميزانية وهذا الأمر راجع إلى سببين هما طلب الإدارة العليا للمجمع إعداد الميزانية بالطريقتين القديمة والجديدة وكذا نقص تكوين العاملين في المؤسسة وعدم فهمهم لفلسفة النظام المحاسبي المالي وسير العمليات.

1-1- ميزانية المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي: الجدول التالي يبين أصول الشركة محل الدراسة وفق النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم(02): أصول المؤسسة لسنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي **الوحدة: دج**

الأصول	ملاحظة	المبلغ الإجمالي 2010	الإهتلاكات والمؤونات 2010	المبلغ الصافي 2010	المبلغ الصافي 2009
الأصول غير الجارية					
– فارق الاقتناء الإيجابي أو السلبي		–	–	–	–
– تثبيتات معنوية		–	–	–	–
– تثبيتات مادية		2.034.127.304,45	1.424.180.538,24	8.609.946.766,21	640.877.125,38
– تثبيتات جاري إنجازها		–	–	–	–
– تثبيتات مالية		–	–	–	–
– سندات موضوعة موضوع معادلة		–	–	–	–
– مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة		–	–	–	–
– سندات أخرى مثبة		–	–	–	–
– قروض وأصول مالية غير جارية		–	–	–	–
– ضرائب مؤجلة على الأصول		10.349.522,97	–	10.349.522,97	10.349.522,97
مجموع الأصول غير الجارية		**2.044.476.827,42**	**1.424.180.538,24**	**620.296.289,18**	**651.226.652,35**
الأصول الجارية					
– مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		154.508.908,58	8.574.949,86	145.933.958,72	244.342.462,25

– حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		–	–	–	–
– منح ومكفآت		56.325.100,62	–	56.325.100,62	56.325.100, 62
– الزبائن		49.024.753,34	23.147.545,94	25.877.207,40	31.551.362,76
– المدينون الآخرون		6.226.408,50	–	6.226.408,50	6.020.908,50
– الضرائب وما شابهها		119.237,37	–	119.237,37	62.828,29
– الحسابات الدائنة الأخرى واستخدامات مماثلة		−3.291,20	–	−3.291,20	
الموجودات وما شابهها			–		
– الأموال الموظفة والأصول المالية الأخرى		–	–	–	–
– الخزينة		43.517.626,95		43.517.626,95	44.482.513,63
مجموع الأصول الجارية		**309.718.744,16**	**31.722.495,80**	**277.996.248,36**	**382.785.176,05**
المجموع العام للأصول		**2.354.195.571,58**	**1.455.903.034,04**	**898.292.537,54**	**1.034.011.828,40**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة، (أنظر الملحق رقم 10).

والجدول التالي يبين خصوم المؤسسة لسنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (03): خصوم المؤسسة لسنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي **الوحدة: دج**

الخصوم	المبلغ 2010	المبلغ 2009
رؤوس الأموال الخاصة		
– رأس المال الصادر	–	–
– رأس المال غير مستعان به	–	–
– علاوات واحتياطات	–	–
– فوارق التقييم	–	–
– فارق المعادلة	–	–
– النتيجة الصافية (حصة المجمع)	68.076.346,34	67.830.538,86
– رؤوس الأموال الخاصة الأخرى –ترحيل من جديد–	259.959.046,03	259.959.046,03
– حسابات الارتباط ما بين الوحدات	–143.403.402,51	35.045.911,38
مجموع الأموال الخاصة	**184.631.989,88**	**362.835.496,27**
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	491.081.831,42	487.081.283,00
– قروض الاستثمار	305.081.283,00	305.081.283,00
– دائنون ماليون –خصوم غير جارية	186.000.548,42	182.373.965
– ديون أخرى غير جارية	–	–
– مساهمات وديون مماثلة	–	–
– ضرائب مؤجلة على الخصوم	71.327.570,00	71.327.570,00
– أرصدة وحواصل ثابتة سلفا	60.709.929,30	55.558.705,50
– دائنون الخصوم الجارية	–	–
مجموع الخصوم غير الجارية	**623.119.330,72**	**614.341.524,40**
الخصوم الجارية		
– رسوم وديون شبه ضريبية	28.229.082, 13	28.229.082,13

– موردون وحسابات ملحقة	53.274.135,14	19.631.500,77
– ضرائب	4.168.842,10	2.425.663,25
– ديون أخرى	4.869.357,59	6.548.561,57
– خزينة الخصوم	–	–
مجموع الخصوم الجارية	**90.541.216,96**	**56.834.807,73**
المجموع العام للخصوم	**898.292.537,54**	**1.034.011.828,40**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة، (أنظر الملحق رقم 11).

مما سبق نلاحظ أن هناك تغير في كيفية عرض الأصول، حيث أصبحت تصنف حسب النظام المحاسبي المالي إلى أصول جارية وأصول غير جارية بينما كانت حسب المخطط المحاسبي الوطني تصنف حسب طبيعتها إلى استثمارات ومخزونات وحقوق، وهي نفس الطريقة التي نص عليها IAS/ IFRS من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية، ونفس الشيء بالنسبة لعناصر الخصوم، إذ نلاحظ أن هناك تغير في كيفية عرض الخصوم في الميزانية، حيث أصبحت تقسم إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية وبذلك تم إدراج عنصر جديد وهو الخصوم الجارية بينما كانت وفق المخطط المحاسبي الوطني تظهر تحت حساب رئيسي وهو الديون والذي كان يضم الديون الطويلة الأجل والديون القصيرة الأجل، حيث ترتب الأصول حسب درجة سيولتها والخصوم حسب الاستحقاق بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة (الجارية) وغير المتداولة (غير الجارية)، كما أن هذا التصنيف سمح بإظهار مجاميع جزئية تساعد المحلل المالي في عملية التقييم المالي.

كما نلاحظ أن الأراضي والمباني وكذا المباني الاجتماعية ثم تجميعها في حساب واحد وهو التثبيتات المادية بعدما كانت تسجل وفق المخطط المحاسبي الوطني في حساب رئيسي خاص بها. كما نجد أنه ثم إضافة عنصر جديد لم يكن يدرج من قبل في الميزانية وهو شهرة المحل (تثبيتات معنوية)، حيث نلاحظ أنها أخذت قيمة صفرية وهذا لكونها مولدة داخل المؤسسة، أي أن المؤسسة قامت باكتسابها مع مرور الوقت ولم تقم بشرائها.(ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 الأصول غير الملموسة على أنه يجب عدم الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا كأصل غير ملموس، حيث يعتبر المعيار أن تحديد القيمة العادلة للشهرة ليس بالمتطلب الأساسي للاعتراف بها وتسجيلها، بل يعتبر المعيار أن قياس تكاليف انشاء الشهرة داخليا لا يمكن أن يتم بشكل موضوعي وموثوق، وبالتالي يتوجب عدم الاعتراف بها)، أما فيما يخص المصاريف

الإعدادية والتي ثم حذفها من النظام المحاسبي المالي فقد تم إطفائها من طرف المؤسسة منذ عدة سنوات بالإضافة إلى ما سبق نلاحظ أن هذه الأصول تتضمن حساب جديد لم يكن يظهر من قبل وفق المخطط المحاسبي الوطني ضمن ميزانية المؤسسة وهو ضرائب مؤجلة على الأصول (حساب 133) بقيمة 10.349.522,97دج.

إذن نلاحظ من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي أنه تم التطرق إلى الضرائب المؤجلة والتي تسجل في الميزانية وجدول حساب النتائج، مما يعني أن هذا النظام تبنى المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 المتعلق بالضرائب المؤجلة، رغم أنها لم تذكر من قبل ضمن المخطط المحاسبي الوطني، وبالتالي إدراج هذا المبلغ ضمن الأصول يؤثر في النسب المالية التي تعتمد في حسابها على الأصول والأصول غير الجارية.

أما فيما يخص جانب الخصوم نلاحظ أن الخصوم الجارية تضمنت حساب جديد وهو الضرائب المؤجلة على الخصوم (حساب 134) بقيمة 71.327.570دج، كما نلاحظ أن بعض من حسابات الصنف الأول التي كانت تظهر وفق المخطط المحاسبي الوطني (حساب 52) ضمن ديون الاستثمار أصبحت تسجل وفق النظام المحاسبي المالي ضمن المجموعة الأولى حيث نجد أنه تم إعادة تصنيف حساب الاقتراض والديون المماثلة (قروض وديون مالية) ضمن حسابات الصنف الأول، حيث يظهر هذا النوع من الديون ضمن الحساب قروض وديون مالية بمبلغ 491.081.831,42دج، كما عرف هذا الصنف أيضا(الصنف الأول) حساب لم يكن ضمن المخطط المحاسبي الوطني والمتمثل في نتيجة السنة المالية(حساب 12) بقيمة 68.076.346.34دج هذا المبلغ كان له أثر على مجموع الأموال الخاصة، بالإضافة إلى ما سبق نلاحظ أن حساب رأس المال لا يظهر بما أن المؤسسة هي فرع تابع للمؤسسة الأم، كذلك هناك حسابات كانت تظهر في المخطط المحاسبي الوطني ولم تعد موجودة في النظام المحاسبي المالي مثل مخصصات الخسائر والتكاليف.

وبالتالي هذه التغيرات والإضافات التي عرفتها الميزانية والتي جاء بها النظام المحاسبي المالي لها أثار عميقة على مستوى المعلومات المالية أو حتى على مستوى الأداء المالي، هذا التأثير يكون على بنود وحسابات الميزانية وعلى قيمها، ومن تم التأثير على مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء المالي.

1-2- ميزانية المؤسسة وفق المخطط المحاسبي الوطني: الجدول التالي يبين أصول المؤسسة محل الدراسة وفق المخطط المحاسبي الوطني.

الجدول رقم (04): أصول المؤسسة لسنة 2010 وفق المخطط المحاسبي الوطني **الوحدة: دج**

ر ح	الأصول	المبلغ الإجمالي2010	الإهتلاكات والمؤونات	المبلغ الصافي2010
2	**الاستثمارات**			
22	أراضي	232.323.149,86	–	232.323.149,86
24	مباني	1.742.139.228,81	1.718.765.487,25	23.373.741,56
25	تجهيزات اجتماعية	59.664.925,78	59.664.925,78	–
27	مصاريف البحث والدراسة	–	–	–
	مجموع الاستثمارات	**2.034.127.304,45**	**1.778.430.413,03**	**255.696.891,42**
3	**المخزونات**			
30	بضاعة	–	–	–
31	مواد ولوازم	150.686.608,58	8.574.949,86	142.111.658,72
33	إنتاج نصف مصنع	–	–	–
35	إنتاج تام	3.822.300	–	3.822.300
36	فضلات ومهملات	–	–	–
37	مخزون خارجي	–	–	–
	مجموع المخزونات	**154.508.908,58**	**8.574.949,86**	**145.933.958,72**
4	**الحقوق**			
41	منح ومكفآت	56.325.100,62	–	56.325.100,62
42	سندات المساهمة	–	–	–
43	حقوق المخزون	15.908,50	–	15.908,50
44	ديون على الشركاء والشركات الحليفة	–	–	–
45	تسبيقات على الحسابات	119.237,37	–	119.237,37
46	تسبيقات للاستغلال	6.210.500,00	–	6.210.500,00
47	حقوق على الزبائن	49.024.753,34	23.147.545,94	25.877.207,40
48	النقديات	43.517.626,95	–	43.517.626,95
40	حسابات المطالب المدينة	11.241,20	–	11.241,20
	مجموع الحقوق	**155.224.367,98**	**23.147.545,94**	**132.076.822,04**
	المجموع العام للأصول	**2.343.860.581,01**	**1.810.152.908,83**	**533.707.672,18**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة، (أنظر الملحق رقم 12).

الجدول التالي يبين خصوم المؤسسة لسنة 2010 وفق المخطط المحاسبي الوطني.

الجدول رقم (05): خصوم الشركة لسنة 2010 وفق المخطط المحاسبي الوطني **الوحدة: دج**

ر ح	الخصوم	المبلغ2010	المبلغ الإجمالي2010
1	**الأموال الخاصة**	-	
10	رأس المال	-	
13	احتياطات	-	
14	إعانات الاستثمار	-	
15	فرق إعادة التقييم	-	
17	ارتباطات ما بين الوحدات	-143.403.402,51	
18	نتائج رهن التعيين	-	
19	مخصصات الخسائر والتكاليف	9.461.490,38	
	مجموع الأموال الخاصة	**-133.941.912,13**	**-133.941.912,13**
5	الديون	28.229.082,13	
51	ضرائب	305.081.283	
52	ديون الاستثمار	53.068.312,49	
53	ديون المخزون	2.564.394,19	
54	مجهودات للغير	-	
55	ديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة	192.224.896,72	
56	ديون الاستغلال	469.612,25	
57	تسبيقات تجارية	-	
50	حسابات الأموال الخاصة	-	
	مجموع الديون	**581.637.580,78**	**581.637.580,78**
88	نتيجة الدورة	86.012.003,53	
	المجموع العام للخصوم	**533.707.672,18**	**533.707.672,18**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة، (أنظر الملحق رقم 13).

من خلال استعراض الميزانية الختامية لدورة 2010 م وفق النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني نلاحظ أن هناك بعض من العناصر الجديدة التي تم إدراجها ضمن الميزانية لم تكن تظهر من قبل ضمن المخطط المحاسبي الوطني، كما تم إدماج بعض من هذه العناصر وتوضيح كيفية معالجتها محاسبيا وذلك من أجل تلبية متطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة من جهة ومسايرة المعايير المحاسبية الدولية من جهة أخرى، كما نلاحظ أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أثر على المعلومات المالية التي تم تبويبها وتسجيلها في الميزانية رغم أن المؤسسة لم تقم صراحة بتبني النظام المحاسبي المالي على أكمل وجه، إلا أن التغيرات ظهرت على القوائم المالية (الميزانية)، وهذا راجع إلى الاختلافات والفروقات بين هذين النظامين ويمكن إبراز أهم الاختلافات وذلك من خلال إجراء المقارنة بين الميزانية التي تم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المخطط المحاسبي الوطني حيث نجد أن:

مجموع صافي أصول المؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي يختلف عن مجموع صافي أصول المؤسسة حسب المخطط المحاسبي الوطني، حيث نجد أن المجموع حسب النظام المحاسبي المالي يساوي 898.292.537,36 دج أما حسب المخطط المحاسبي المالي فالمجموع يساوي 533.707.672,18دج ويرجع هذا الاختلاف إلى الاضافات والمعالجات التي جاء بها النظام المحاسبي وكذلك في كيفية عرض وترتيب أصول المؤسسة، ويمكن إبراز أهم هذه الاختلافات التي أثرت على مجموع صافي أصول المؤسسة كما يلي:

أصول الشركة وفق النظام المحاسبي المالي تضمنت ضرائب مؤجلة على الأصول قيمتها 10.349.522,97 دج، هذا المبلغ أثر على مجموع الأصول غير المتداولة وعلى إجمالي الأصول.

كما أن مجموع الإهتلاكات والمؤونات تغير وهذا ناتج عن التغير الذي حصل في اهتلاك التثبيتات المادية حيث كان مجموع الإهتلاكات وفق المخطط المحاسبي الوطني هو 1.778.430.413,03 دج، أما وفق النظام المحاسبي المالي فبلغت قيمة الإهتلاكات 1.424.180.538,24 دج والفرق بين المجموع وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني هو 354.249.874,79 دج، هذا المبلغ أثر على مجموع الأصول غير الجارية وعلى إجمالي الأصول.

كما نجد أن حساب الحسابات الدائنة الأخرى واستخدامات مماثلة والذي ظهر بقيمة سالبة تساوي 3.291,20– دج، أثر على إجمالي الأصول.

بما أن مجموع صافي أصول المؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي يختلف عن المجموع حسب المخطط المحاسبي الوطني، حيث نجد أيضا أن مجموع الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي يختلف عن مجموع الخصوم حسب المخطط المحاسبي الوطني، ويرجع هذا الاختلاف كذلك إلى الاضافات والمعالجات التي عرفتها الميزانية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي وكذلك التغير في كيفية عرض وتقديم بنود وحسابات الميزانية، حيث نلاحظ:

أن بعض من حسابات الصنف الأول التي كانت تظهر وفق المخطط المحاسبي الوطني (حساب 52) ضمن ديون الاستثمار أصبحت تسجل وفق النظام المحاسبي المالي ضمن المجموعة الأولى، حيث نجد أنه تم إعادة تصنيف حساب الاقتراض والديون المماثلة (قروض وديون مالية) ضمن حسابات الصنف الأول بمبلغ 491.081.831,42دج، كما عرف هذا الصنف حسابات لم تكن تظهر من قبل في المخطط المحاسبي الوطني والمتمثلة في حساب نتيجة السنة المالية بقيمة 68.076.346.34دج والضرائب المؤجلة على الخصوم بقيمة 71.327.570دج، وبالتالي هذه التغيرات و الإضافات التي عرفتها حساب الأموال الخاصة من شأنها أن تؤثر على مجموع الأموال الخاصة وكذلك على مجموع الخصوم غير الجارية وعلى إجمالي الخصوم، مما يؤثر مباشرة في مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء المالي التي تعتمد في حسابها على الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية والخصوم.

مما سبق نلاحظ أن التغيرات والتصنيفات الجديدة والتعديلات والمعالجات التي ظهرت في النظام المحاسبي المالي أثرت على أرصدة الميزانية، حيث نجد أن مجموع أصول الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي يختلف عن المجموع حسب المخطط المحاسبي الوطني، كما أن لهذا الاختلاف أثر مباشر على نتيجة الدورة، حيث نجد قيمتها حسب المخطط المحاسبي الوطني تقدر بمبلغ 86.012.003,53 دج، أما حسب النظام المحاسبي المالي فقيمتها تقدر بمبلغ 68.076.346,34 دج، ويمكن إبراز أوجه الاختلاف بين نتيجة الدورة حسب النظام المحاسبي المالي ونتيجة الدورة حسب المخطط المحاسبي الوطني من خلال إجراء عملية المقارنة بين جدول حساب النتائج تم إعداده حسب النظام المحاسبي المالي وحسب المخطط المحاسبي الوطني.

وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة مباشرة بين الميزانية وجدول حساب النتائج، حيث يظهر جدول حساب النتائج نتيجة العمليات على أصول وخصوم وحقوق الملكية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث

يقوم المحلل المالي باستخدام المعلومات الموجودة في الميزانية وجدول حساب النتائج من أجل استخراج النسب المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات.

2–دراسة ومقارنة جدول حساب النتائج للمؤسسة المعد وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المخطط المحاسبي الوطني.

سنحاول إبراز أهم أوجه الاختلاف بين جدول حساب النتائج الذي تم إعداده حسب النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين النتائج الجزئية، بالإضافة إلى التطرق إلى التغيرات والإضافات الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي والتي لم تذكر من قبل ضمن المخطط المحاسبي الوطني، ويمكن إبراز هذه الاختلافات والفروقات والعناصر الجديدة من خلال عرض وتقديم جدول حساب النتائج الذي تم إعداده وفق النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.

الجدول رقم (06): جدول حساب النتائج لسنة 2010 وفق النظام الحاسبي المالي الوحدة: دج

الحساب	ملاحظة	المبلغ 2010	المبلغ 2009
–رقم الأعمال		1.620.374.292,59	1.449.321.391,35
–تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع		–	–
–الإنتاج المثبت		-8.755.525	-8.750.320
–إعانات الاستغلال		–	–
–التنازل ما بين الوحدات		24.595.000	7.991.800
1– إنتاج السنة المالية		**1.636.213.767,59**	**1.466.066.511,85**
– المشتريات المستهلكة		1.418.241.265,71	1.287.510.039,36
– الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		10.075.971,82	13.389.028,50
2– استهلاك السنة المالية		**1.428.317.237,53**	**1.300.899.087,86**
3– القيمة المضافة للاستغلال (1–2)		**207.896.530,06**	**165.167.443,99**
– أعباء المستخدمين		103.476.268,16	96.617.652,41
– الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة		5.055.405,25	3.913.644,66

4- الفائض الإجمالي للاستغلال		**99.364.856,65**	**64.636.146,92**
- المنتجات العملياتية الأخرى		119.752,42	236.648,26
- الأعباء العملياتية الأخرى		831.254,52	33.725.733,21
- المخصصات للاهتلاكات والمؤونات		69.091.074,70	10.887.939,83
- إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات		37.074.025,71	43.113.427,62
5- النتيجة العملياتية		**66.636.305,56**	**63.372.519,76**
- المنتوجات المالية		5.066.623,31	4.457.989,10
- الأعباء المالية		3.626.582,53	-
6- النتيجة المالية		**144.040,78**	**4.457.989,10**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)		**68.076.346,34**	**67.830.538,86**
- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		-	-
- الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		-	-
- مجموع منتجات الأنشطة العادية		1.678.474.169,03	1.513.874.876,83
- مجموع أعباء الأنشطة العادية		1.610.397.822,69	1.446.044.037,97
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**68.076.346,34**	**67.830.538,86**
9- النتيجة غير العادية		-	-
10- النتيجة الصافية للسنة المالية		**68.076.346,34**	**67.830.538,86**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة، (أنظر الملحق رقم 14).

وفيما يلي سيتم عرض جدول حساب النتائج للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2010 وفق المخطط المحاسبي الوطني.

الجدول رقم (07): جدول حساب النتائج لسنة 2010 وفق المخطط المحاسبي الوطني الوحدة: دج

ر ح	اسم الحساب	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
70	مبيعات بضاعة		
60	بضاعة مستهلكة		
80	**الهامش الإجمالي**		
80	الهامش الإجمالي		
89	التنازل ما بين الوحدات		24.595.000
71	إنتاج مباع		1.620.374.292,59
72	إنتاج مخزن	8.755.525,00	
73	إنتاج المؤسسة لذاتها		
74	أداء خدمات		
75	تحويل تكاليف الإنتاج		
61	مواد ولوازم مستهلكة	1.418.241.265,71	
62	خدمات	5.875.190,30	
81	**القيمة المضافة**		**212.097.311,58**
81	القيمة المضافة		212.097.311,58
76	منح ومكافئات		5.066.623,31
77	نواتج متنوعة		119.752,42
78	تحويل تكاليف الاستغلال		3.017,34
63	مصاريف المستخدمين	103.476.268,16	
64	ضرائب ورسوم	5.055.405,25	
65	مصاريف مالية	3.720.865,81	
66	مصاريف مختلفة	4.106.498,24	
68	مخصصات الاهتلاكات والموؤنات	9.971.431,33	

83	**نتيجة الاستغلال**		**90.956.235,86**
79	إيرادات خارج الاستغلال		37.074.025,71
69	مصاريف خارج الاستغلال	42.018.258,04	
84	**نتيجة خارج الاستغلال**	**4.944.232,33**	
83	نتيجة الاستغلال		90.956.235,86
84	نتيجة خارج الاستغلال		
880	**نتيجة إجمالية**		**86.012.003,53**
889	ضرائب على الأرباح		
88	**نتيجة صافية**		**86.012.003,53**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة، (أنظر الملحق رقم 15).

من خلال استعراض جدول حسابات النتائج لدورة 2010 م حسب النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني نلاحظ أن هناك بعض من العناصر الجديدة التي تم إدراجها ضمن جدول حساب النتائج لم تكن تظهر من قبل ضمن المخطط المحاسبي الوطني مثل النتيجة المالية والتي تم تحقيقها من خلال العمليات والأنشطة المالية التي قامت بها المؤسسة (أي أن تحديد النتيجة المالية سمح بحساب النشاط المالي للمؤسسة الإقراض، الاقتراض، حيازة الأصول المالية...إلخ)، حيث تمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية ، كما تم إدماج عناصر في بعضها البعض في حساب واحد بعد أن كانت تسجل في حساب خاص بها فمثلا حسابات مبيعات بضائع أو إنتاج مباع أو خدمات مقدمة أصبحت تسجل في حساب رئيسي وهو المبيعات من البضائع والمنتوجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة، إضافة إلى إعادة إدماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العملياتية (حساب الأعباء العملياتية الأخرى ، حساب المنتجات العملياتية الأخرى)، كما تم تخصيص الحساب العناصر غير العادية والمتمثلة في الأعباء غير العادية والمنتوجات غير العادية، هذه العناصر لا تدخل في النتيجة العملياتية، وبالتالي لا تخضع للضريبة على أرباح الشركات.

كما نلاحظ أن جدول حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي لا يتضمن الهامش الإجمالي على عكس المخطط المحاسبي الوطني، حيث يكمن الاختلاف في مفهوم الهامش الإجمالي حسب المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي في مكوناته وكيفية حسابه، إذ أن الهامش حسب النظام

المحاسبي المالي يساوي الفرق بين رقم الأعمال الإجمالي وتكلفة المبيعات الإجمالية، حيث يتضمن رقم الأعمال الإجمالي مجموع مبيعات البضاعة والإنتاج المباع والخدمات المقدمة بالإضافة إلى إعانات الاستغلال والتنازل مابين الوحدات أما تكلفة المبيعات الإجمالية فتتضمن تكلفة المشتريات المستهلكة بالإضافة إلى الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى، وبالتالي الهامش الإجمالي حسب النظام المحاسبي المالي تم إدراجه مباشرة في القيمة المضافة، أما حسب المخطط المحاسبي الوطني فإن الهامش الإجمالي يساوي الفرق بين مبيعات البضاعة(حساب 70) وتكلفة البضاعة المستهلكة (حساب 60)، وبالتالي الهامش الإجمالي حسب المخطط المحاسبي الوطني يسمح بتقييم أداء المؤسسات ذات الطابع التجاري.

بالإضافة إلى ما سبق نلاحظ أن المجاميع الجزئية المتضمنة في جدول حساب النتائج حسب المخطط المحاسبي الوطني تختلف عن المجاميع الجزئية المتضمنة في جدول حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي، حيث نجد:

القيمة المضافة: حسب النظام المحاسبي المالي القيمة المضافة تساوي 207.896.530,06 دج وهي تختلف عن تلك المحسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني حيث أن قيمتها تساوي 212.097.311,58 دج والسبب الرئيسي في ذلك هو أن العناصر التي تدخل في حساب هذه النتيجة من جهة تغير تصنيفها، ومن جهة ثانية ثم دمج بعض من عناصر التكاليف والإيرادات في بعضها البعض في حساب رئيسي بعدما كانت تسجل في حساب خاص بها.

الفائض الإجمالي للاستغلال: وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة وأعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة، حيث نلاحظ أن الفائض الإجمالي للاستغلال في النظام المحاسبي المالي يساوي 99.364.856,65 دج وهو يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني والتي تساوي 90.956.235,86 دج، ويرجع سبب هذا الاختلاف أن العناصر التي تدخل في حساب هذه النتيجة حسب النظام المحاسبي المالي تختلف عن تلك المحسوبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، كما أنه لم يتم طرح المصاريف المالية ولم يضف الإيرادات المالية ولم يطرح كذلك مخصصات الإهتلاكات والمؤونات حيث خصص النظام المحاسبي المالي عنصرين جديدين وهما النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

النتيجة العملياتية: وهي نتيجة تم استحداثها في النظام المحاسبي المالي حيث بلغت قيمتها 66.636.305.56 دج، ويتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي للاستغلال بالمنتجات والأعباء العملياتية الأخرى وكذا بمخصصات الإهتلاكات والمؤونات واسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات.

النتيجة المالية: وهي نتيجة تم استحداثها أيضا في النظام المحاسبي المالي، حيث بلغت قيمتها 144.040,78 دج، كما تعبر هذه النتيجة عن الأنشطة المالية التي تقوم بها المؤسسة، حيث يتم التوصل إليها من خلال الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.

النتيجة العادية قبل الضرائب: ويتم الحصول عليها انطلاقا من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، والتي تعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني، حيث بلغت هذه النتيجة 90.956.235,86 دج، أما وفق النظام المحاسبي المالي فقد بلغت 68.076.346,34 دج، أي أن النتيجتين غير متساويتين ويرجع سبب الاختلاف في النتيجتين للعناصر التي تدخل في حساب هذه النتيجة حيث أن العناصر التي تدخل في حساب هذه النتيجة وفق النظام المحاسبي المالي تختلف عن تلك المحسوبة وفق المخطط المحاسبي الوطني، كما أن هذه النتيجة تخضع مباشرة للضريبة.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وهي عبارة عن النتيجة العادية قبل الضرائب مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية، وبالتالي باعتبار المؤسسة هي فرع تابع للمؤسسة الأم فإن الضرائب يتم حسابها في المؤسسة الأم، لذا فإن النتيجة الصافية للأنشطة العادية هي نفسها النتيجة العادية قبل الضرائب.

النتيجة غير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين العناصر غير العادية (المنتوجات) والعناصر غير العادية (الأعباء)، والتي تعتبر بمثابة نتيجة خارج الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني، ما يلاحظ على هذه النتيجة هو أن قيمتها وفق المخطط المحاسبي الوطني تساوي 4.944.232,33 دج أما وفق النظام المحاسبي المالي فإن هذه النتيجة تساوي إلى الصفر، والسبب في ذلك أن بعض عناصر الإيرادات والتكاليف التي كانت تعتبر غير عادية حسب المخطط المحاسبي الوطني تمت معالجتها محاسبيا وفق النظام المحاسبي المالي على أساس أنها عناصر عادية، كما أن النتيجة غير العادية أصبحت غير خاضعة للضريبة على أرباح الشركات على عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني أين كانت خاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

النتيجة الصافية للسنة المالية: وهي تمثل الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية ويتم حسابها انطلاقا من النتيجة العادية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة غير العادية، وبما أن النتيجة غير العادية تساوي الصفر فإن النتيجة الصافية تساوي النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

مما سبق نلاحظ أن هذه التغيرات والإضافات التي عرفها جدول حساب النتائج من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي أثر على المعلومات المالية، حيث يظهر هذا التأثير على عناصر وبنود جدول حساب النتائج وعلى قيمه، هذا التأثير يكون مباشرة على النسب المالية التي تعتمد على النتيجة الصافية وذلك لكون النتيجة الصافية حسب المخطط المحاسبي الوطني تختلف عن النتيجة الصافية في النظام المحاسبي المالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الإضافات والتعديلات التي عرفها جدول حساب النتائج.

من خلال ما تقدم يتضح أن تبني المؤسسة للمعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي كان له أثر على المعلومات المالية المقدمة في الميزانية وجدول حساب النتائج وكذا على العناصر التي تتشكل منها وعلى قيمها، ويعود سبب ذلك هو إدراج عناصر جديدة لم تكن تظهر في المخطط المحاسبي الوطني، كما تم إدماج عناصر في بعضها البعض، بالإضافة إلى أن هناك عناصر تغير تصنيفها، كما أن هناك عناصر تغيرت قيمتها بسبب إعادة التقدير، ولمعرفة هل هذه التغيرات والإضافات والتعديلات والتصنيفات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تؤثر على عملية تقييم الأداء المالي سنقوم بحساب بعض من مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء المالي التقليدية (النسب المالية)، بالإضافة إلى حساب النسب الخاصة بتقييم أسهم المؤسسة، وكذا حساب نسب السوق المرتبطة بأسهم المؤسسة، وذلك بالاعتماد على الميزانية وجدول حساب النتائج والمعطيات التي تم افتراضها.

2- حساب النسب المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وإجراء عملية المقارنة فيما بينها

بهدف معرفة أثر تبني المؤسسة للمعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي على مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء المالي، سيتم إجراء مقارنة بين هذه المؤشرات والمقاييس وذلك من خلال حسابها وفق المعلومات المالية للنظام المحاسبي المالي ووفق معلومات المخطط المحاسبي الوطني بالاعتماد على الميزانية وجدول حساب النتائج، وفيما يلي سنحاول إجراء المقارنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (08): مقارنة النسب المالية للمؤسسة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي **الوحدة: دج**

النسبة المالية	وفق SCF	وفق PCN
نسبة التداول= الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	277.996.248,36 90.541.216,96 =3,07	301.158.326,7 581.637.580,78 =0,51
نسبة التداول السريعة = الأصول المتداول – المخزون السلعي الخصوم المتداولة	132.062.289,64 90.541.216,96 =1,45	155.224.367,98 581.637.580,78 =0,26
نسبة السيولة النقدية = النقدية وشبه النقدية الخصوم المتداولة	43.517.626,95 90.541.216,96 =0,48	43.517.626,95 581.637.580,78 =0,07
معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات إجمالي الأصول	1.620.374.292,59 898.292.537,54 =1,80	1.620.374.292,59 533.707.672,18 =3,03
معدل دوران الأصول غير الجارية = صافي المبيعات الأصول غير الجارية	1.620.374.292,59 620.296.289,18 =2,61	1.620.374.292,59 255.696.891,42 =6,33
معدل دوران الأصول الجارية= صافي المبيعات الأصول الجارية	1.620.374.292,59 277.996.248,36 =5,82	1.620.374.292,59 301.158.326,7 =5,38
العائد على إجمالي الأصول = الدخل قبل الضريبة والفوائد × 100 إجمالي الأصول	68.076.346,34 898.292.537,54 =7,57%	86.012.003,53 533.707.672 =16,11%
العائد على المبيعات = صافي الدخل × 100 صافي المبيعات	68.076.346,34 1.620.374.292,59 =4,20%	86.012.003,53 1.620.374.292,59 =5,30%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن تطبيق المؤسسة للنظام المحاسبي المالي أثر على عملية تقييم الأداء المالي، هذا التأثير يظهر على النسب المالية التي تم حسابها، حيث نلاحظ أن قيم هذه النسب التي تم حسابها في المخطط المحاسبي الوطني تختلف عن النسب التي تم حسابها في النظام المحاسبي المالي وهذا راجع إلى الاختلافات الكبيرة بين هذين المرجعين وهذه الاختلافات تظهر من خلال عملية المعالجة المحاسبية التي تطلبها تبني النظام المحاسبي المالي، وفيما يلي سيتم التطرق إلى هذه النسب التي تم حسابها وذلك من خلال شرحها وتفسيرها وكذلك تبيان الأسباب التي أدت إلى اختلاف النتائج بين المرجعين.

– **نسبة التداول:** هذه النسبة تبين عدد مرات قابلية الأصول المتداولة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل فالنسبة أخذت قيمتين مختلفتين، حيث نلاحظ أن هذه النسبة حسب النظام المحاسبي المالي تساوي3,07 هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، أما حسب المخطط المحاسبي الوطني فالنسبة تساوي 0,51 وهذا يدل على أن المؤسسة ليست في وضع مالي جيد، ويرجع سبب هذا الاختلاف بين القيمتين هو أن إجمالي الأصول وكذلك إجمالي الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي يختلف عن المجموع حسب المخطط المحاسبي المالي.

– **نسبة التداول السريعة:** نلاحظ أن نسبة التداول السريعة المحسوبة في النظام المحاسبي المالي وكذلك في المخطط المحاسبي الوطني أقل من نسبة التداول، وهذا يدل على أن الأصول المتداولة تعتمد بشكل كبير على المخزون السلعي، والدليل على ذلك نلاحظ ارتفاع المخزون السلعي، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن نسبة التداول المحسوبة حسب النظام المحاسبي المالي قيمتها تساوي 1,45 وهي تختلف عن تلك المحسوبة حسب المخطط المحاسبي الوطني والتي تساوي 0,26، ويرجع سبب هذا الاختلاف بين القيمتين هو أن الأصول المتداولة والخصوم المتداولة حسب النظام المحاسبي المالي تختلف عن المجموع حسب المخطط المحاسبي الوطني.

– **النقدية وشبه النقدية:** تدل هذه النسبة على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتداولة باستخدام السيولة النقدية، حيث نلاحظ أن هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن النسبة المحسوبة حسب النظام المحاسبي المالي والتي تقدر قيمتها 0,48 تختلف عن تلك المحسوبة حسب المخطط المحاسبي الوطني والتي تبلغ قيمتها 0,07، ويرجع سبب هذا الاختلاف بين القيمتين هو أن مجموع الخصوم المتداولة حسب النظام المحاسبي المالي يختلف عن المجموع حسب المخطط المحاسبي الوطني.

– **معدل دوران إجمالي الأصول:** يدل هذا المعدل على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تولد عن كل دينار من قيمة الأصول، وبالرجوع إلى قيم معدل دوران الأصول نجد أن المعدل يساوي 3,03، أي أن دينار واحد مستثمر في الأصول يولد عنه 3,03 دينار مبيعات، هذه القيمة محسوبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، أما حسب النظام المحاسبي المالي فالقيمة تساوي 1,80 دينار، ويرجع هذا الاختلاف بين القيمتين إلى اختلاف إجمالي الأصول.

– **معدل دوران الأصول غير الجارية:** يقيس نسبة المبيعات إلى الأصول الثابتة، ويستخدم كمقياس لكفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة في توليد المبيعات، وبالرجوع إلى قيم معدل دوران الأصول غير الجارية والذي أخذ قيمتين مختلفتين، نلاحظ أن هذا المعدل حسب المخطط المحاسبي الوطني يساوي 6,33 دينار أي أن استثمار المؤسسة لدينار واحد في الأصول غير الجارية يولد عنه 6,33 دينار مبيعات، أما حسب النظام المحاسبي المالي فالقيمة تساوي 2,61 دينار، ويرجع سبب الاختلاف بين القيمتين هو إدراج عنصر جديد ضمن الأصول غير الجارية والمتمثلة في الضرائب المؤجلة على الأصول إضافة إلى ذلك تغير قيمة اهتلاك التثبيتات المادية، وبالتالي هذه التغيرات والإضافات أثرت على معدل دوران الأصول غير الجارية.

– **معدل دوران الأصول الجارية:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات، وبالرجوع إلى قيم معدل دوران الأصول الجارية نلاحظ أن هذا المعدل يساوي حسب النظام المحاسبي المالي 5,82 دينار أي كلما استثمرت المؤسسة لدينار واحد في الأصول الجارية يولد عنه5,82 دينار مبيعات، أما حسب المخطط المحاسبي الوطني فقيمته قدرت 5,38 دينار، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف إجمالي الأصول الجارية نتيجة التغيرات التي حدثت في الأصول غير الجارية والأصول والجارية.

– **العائد على إجمالي الأصول:** تدل هذه النسبة على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، لذا يعني هذا المؤشر كدليل على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، وبالرجوع إلى قيم هذا العائد نجد أن القيمة حسب النظام المحاسبي المالي تساوي7,57 % وبالتالي كلما استثمرت المؤسسة دينار واحد في الأصول يتولد عنه 7,57 % أرباح، أما النسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني فقد بلغت 16,11% ويرجع سبب الاختلاف بين القيمتين إلى اختلاف النتيجة الصافية وكذلك اختلاف مجموع إجمالي الأصول.

– **العائد على المبيعات:** هي نسبة تدل على مدى تحقيق كل دينار مستخدم لربح صافي، بعد الفوائد والضرائب، حيث بلغت النسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني 5,30 % دينار، أي دينار واحد من

المبيعات يحقق 0,053 دينار أرباح ، أما حسب النظام المحاسبي المالي فالقيمة بلغت 4,20 %، ويرجع سبب الاختلاف بين القيمتين إلى اختلاف النتيجة الصافية.

3– حساب النسب الخاصة بتقييم أسهم المؤسسة وإجراء عملية المقارنة

سنقوم في هذه الحالة بافتراض أن المؤسسة الصناعية والتجارية للسميد –فرجيوة– تمتلك 60 مليون سهم عادي، قيمة السهم تساوي 1000 دج باعتبار أن رأسمالها يقدر بـ60 مليار دينار جزائري، إضافة إلى ذلك نفترض أن القيمة السوقية لسهم المؤسسة بلغ 1100 دج وذلك وفقا لمتطلبات العرض والطلب في السوق المالي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار النتيجة الصافية العائدة إلى الأسهم العادية (المؤسسة لا تمتلك أسهم ممتازة)، إضافة إلى ذلك فإن سياسة توزيع الأرباح التي أقرها مجلس الإدارة والتي تم الاتفاق عليها تقدر بـ 50 % من إجمالي الأرباح.

ومن أجل معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مؤشرات ومقاييس تقييم أسهم المؤسسة، سيتم إجراء مقارنة بين هذه النسب الخاصة بتقييم أسهم المؤسسة وذلك من خلال حسابها وفق المعلومات المالية للنظام المحاسبي المالي ووفق معلومات للمخطط المحاسبي الوطني بالاعتماد على الميزانية وجدول حساب النتائج إضافة إلى المعطيات التي تم افتراضها، وسنحاول إجراء المقارنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): مقارنة النسب الخاصة بتقييم أسهم المؤسسة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي **الوحدة: دج**

النسبة الخاصة بتقييم أسهم المؤسسة	وفق SCF	وفق PCN
ربحية السهم= صافي الربح عدد الأسهم المصدرة	68.076.346,34 60.000.000 =1,13	86.012.003,53 60.000.000 =1,43
نسبة المدفوع من الأرباح = صافي الربح القابل للتوزيع عدد الأسهم المصدرة	34.038.173,17 60.000.000 = 0,56	43.006.001,765 60.000.000 = 0,71
سعر السوق إلى الربحية = السعر السوقي للسهم ربحية السهم	1100 1,13 = 973,45 مرة	1100 1,43 = 769,23مرة

القيمة العادلة للسهم = إجمالي الأصول عدد الأسهم المصدرة	60.898.292.537,54 60.000.000 =1014,97	60.533.707.672,18 60.000.000 =1008,89
القيمة الدفترية للسهم = إجمالي حقوق المساهمين عدد الأسهم المصدرة	601.846.319.89,86 60.000.000 =1003,07	599.520.700.91,40 60.000.000 = 999,20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن تطبيق المؤسسة للنظام المحاسبي المالي أثر على عملية تقييم الأداء المالي، هذا التأثير يظهر على النسب المالية الخاصة بتقييم أسهم المؤسسة التي تم حسابها، حيث نلاحظ أن قيمتها في النظام المحاسبي المالي تختلف عن قيمتها في المخطط المحاسبي الوطني، ويرجع هذا الاختلاف إلى الفروقات الجوهرية بين هذين النظامين، وفيما يلي سيتم التطرق إلى هذه النسب التي تم حسابها وذلك من خلال شرحها وتفسيرها وكذلك تبيان الأسباب التي أدت إلى اختلاف النتائج.

– **ربحية السهم:** تمثل ربحية السهم حصة السهم العادي الواحد من صافي أرباح المؤسسة من النشاط المستمر بعد الفوائد والضرائب، حيث نلاحظ أن هذه النسبة تساوي 1,13 دج حسب النظام المحاسبي المالي أما حسب المخطط المحاسبي الوطني فإن هذه النسبة تساوي 1,43 دج، ويعود سبب هذا الاختلاف بين القيمتين إلى اختلاف النتيجة الصافية.

– **نسبة المدفوع من الأرباح** : ويمثل حصة السهم العادي الواحد من صافي الربح القابل للتوزيع، حيث تبلغ هذه النسبة في النظام المحاسبي المالي 0,56 دج، أما في المخطط المحاسبي الوطني فإن هذه النسبة تساوي 0,71 دج، ويعود سبب الاختلاف بين القيمتين إلى اختلاف النتيجة الصافية، بما أن صافي الربح القابل للتوزيع يتم حسابه من خلال النتيجة الصافية.

– **سعر السوق إلى الربحية:** وهو عبارة عن عدد المرات أو السنوات التي يتم بعدها استرداد قيمة الاستثمار في السهم، حيث نلاحظ أن هذه النسبة تساوي 973,45 مرة في النظام المحاسبي المالي وهي تختلف عن تلك المحسوبة في المخطط المحاسبي الوطني والتي تساوي 769,23 مرة، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف ربحية السهم.

– **القيمة العادلة للسهم:** وهي القيمة التي تعبر عن السعر المستقبلي للسهم والمرتبطة بالسعر السوقي، حيث تبلغ هذه النسبة في النظام المحاسبي المالي 1014,97 دج، وهي تختلف عن تلك المحسوبة في المخطط المحاسبي المالي والتي تساوي 1008,89 دج، ويعود سبب هذا الاختلاف بين القيمتين إلى اختلاف إجمالي الأصول.

– **القيمة الدفترية للسهم:** أي نصيب ذلك السهم من قيمة المال المدفوع وعلاوة الإصدار الناتجة عن الإصدارات الجديدة لأسهم عادية بسعر يفوق القيمة الاسمية للسهم، والاحتياطات والأرباح المحتجزة المتراكمة على مر السنين في حالة التصفية أو الإفلاس، وتقدر هذه النسبة في النظام المحاسبي المالي 1003,07دج أما في المخطط المحاسبي الوطني فقد بلغت هذه النسبة 999,20 دج، ويرجع سبب الاختلاف بين القيمتين إلى اختلاف إجمالي حقوق المساهمين.

نلاحظ من خلال نتائج نسب تقييم أسهم المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي أن مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية (المستثمرين) تقدر 1,13 دج عن كل سهم مستثمر، ونتيجة لسياسة توزيع الأرباح والتي أقرها مجلس الإدارة والتي تقدر بـ 50 % فإن مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية تقدر 0,56 دج عن كل سهم مستثمر، كما نلاحظ أن القيمة السوقية أكبر من القيمة الدفترية وهذا ما يدل على أن المؤسسة تقوم بأداء جيد وتحقق أرباحا، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن القيمة العادلة أكبر من القيمة الدفترية وهو ما يشجع المستثمرين في اتخاذ قرار الاستثمار في هذه المؤسسة هذا من جهة، أما من جهة أخرى نلاحظ أن القيمة العادلة أقل من القيمة السوقية وهو ما يدفع بالمستثمرين بعدم الاستثمار في أسهم هذه المؤسسة.

وبالتالي تطبيق النظام المحاسبي المالي أثر على مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، حيث يتحصل المستثمر وفق النظام المحاسبي المالي 1.13 دج عن كل سهم مستثمر على عكس المخطط المحاسبي الوطني والتي يكون قد تحصل المستثمر 1,43 دج عن كل سهم مستثمر.

4– حساب نسب السوق المرتبطة بأسهم المؤسسة وإجراء عملية المقارنة

بالاعتماد على المعطيات السابقة والتي تم افتراضها في حساب النسب الخاصة بتقييم أسهم المؤسسة وعلى قيمها، إضافة إلى البيانات الموجودة في الميزانية وجدول حساب النتائج سنقوم بحساب نسب السوق الخاصة بأسهم المؤسسة، وذلك لمعرفة أثر تبني المؤسسة للمعايير المحاسبية الدولية من خلال تطبيق النظام

المحاسبي المالي على أسعار الأسهم العادية في السوق المالي، علما أن معدل النمو السنوي المتوقع في صافي الأرباح للمؤسسة للسنة المالية القادمة يقدر بـ2 %.

الجدول رقم (10): مقارنة النسب السوق الخاصة بتقييم أسهم المؤسسة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي **الوحدة: دج**

النسبة السوقية الخاصة بتقييم أسهم المؤسسة	وفق SCF	وفق PCN
القيمة السوقية إلى العائد = القيمة السوقية للسهم حصة السهم من صافي الربح	1100 1,13 973.75 مرة=	1100 1,43 769.23= مرة
القيمة السوقية إلى العائد مع النمو = القيمة السوقية إلى العائد × 100 معدل النمو السنوي المتوقع في صافي الأرباح	973,75 13.615.26,9268 =%7,15	769,23 17.615.26,92 =%4,36
القيمة السوقية إلى العائد مع النمو ومع ريع السهم = القيمة السوقية إلى العائد × 100 معدل النمو السنوي المتوقع في صافي الأرباح+ ريع السهم	973,75 13.615.26,9915 =%7,15	769,23 17.615.26,98 =%4,36
القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للسهم× 100 القيمة الدفترية للسهم	1100 1003,07 =%109,66	1100 999,20 =%110,08
ريع السهم = حصة السهم من الأرباح النقدية الموزعة× 100 القيمة السوقية للسهم	34.038.173,17 66.000.000.000 =%5,15	43.006.001,765 66.000.000.000 =%6,51

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن تطبيق المؤسسة للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي أثر على أسعار أسهمها في السوق المالي، حيث نلاحظ أن قيمتها في النظام المحاسبي المالي تختلف عن قيمتها في المخطط المحاسبي الوطني، ويعود سبب هذا الاختلاف إلى التغيرات التي

أحدثها تطبيق هذا النظام مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، وفيما يلي سيتم شرح وتحليل هذه النسب وتبيان أسباب الاختلاف.

– **القيمة السوقية إلى العائد:** تمثل القيمة التي يدفعها المستثمرين مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها المؤسسة للسهم الواحد، حيث نلاحظ أن هذه النسبة وفق النظام المحاسبي المالي 973,75 دج، أي أن المستثمر على استعداد لدفع 973,75 دج مقابل كل دينار من الأرباح الحالية، أما وفق المخطط المحاسبي فالنسبة تساوي 769,23 دج، ويعود سبب الاختلاف بين القيمتين إلى اختلاف النتيجة الصافية، كما نلاحظ أن القيمة السوقية إلى العائد للمؤسسة مرتفعة، وهذا ما يدل أن المستثمرين سيدفعون أكثر مقابل كل حصة من الأرباح، وبالتالي ارتفاع تكلفة السهم مقارنة مع أسهم مؤسسات تنشط في نفس القطاع.

– **القيمة السوقية إلى العائد مع النمو:** تمثل معدل نمو سعر السهم مع النمو المتوقع في الأرباح، فالنسبة أخذت قيمتين مختلفتين، حيث نلاحظ أن قيمتها في النظام المحاسبي المالي تقدر 0,0715، أما وفق المخطط المحاسبي الوطني فالنسبة تساوي 0,0436، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف النتيجة الصافية وكذلك إلى اختلاف القيمة السوقية إلى العائد، كما نلاحظ أن القيمة السوقية إلى العائد مع النمو أقل من 1:2 وهذا ما يدل على أن القيمة السوقية لأسهم المؤسسة منخفضة، وبالتالي يتوقع زيادة كبيرة في سعر السهم إذا تحقق العائد المتوقع من الأرباح.

– **القيمة السوقية إلى العائد مع النمو وريع السهم:** تدل هذه النسبة على مدى مقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية وغيرها من تقديم عوائد مرتفعة، إضافة إلى احتمالات النمو، حيث نلاحظ أن هذه النسبة قيمتها مساوية للقيمة السوقية إلى العائد مع النمو.

– **القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:** توضح هذه النسبة ما مدى رغبة حملة الأسهم في سداد علاوة إضافية لأسهم المؤسسة أكبر من القيمة الدفترية للسهم، كما أنها تستخدم للمقارنة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، حيث نلاحظ أن قيمتها في النظام المحاسبي تقدر 1,0966، أما وفق المخطط المحاسبي الوطني فالقيمة تساوي 1,1008، ويرجع السبب لاختلاف النتيجتين إلى اختلاف إجمالي حقوق المساهمين (بما أن القيمة الدفترية يتم حسابها بقسمة إجمالي حقوق المساهمين على عدد الأسهم المصدرة)، مما أثر مباشرة في القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، إضافة إلى ذلك نلاحظ أن القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أكبر من

الواحد الصحيح وهذا ما يدل على أن المؤسسة تقوم بأداء جيد، مما ينعكس ذلك على سعرها في السوق المالي وذلك من خلال ارتفاعه.

– **ريع السهم:** ويمثل نسبة الأرباح النقدية الموزعة الذي يحصل عليها حملة الأسهم إلى القيمة السوقية فالنسبة أخذت قيمتين مختلفتين، حيث نلاحظ أن قيمتها في النظام المحاسبي المالي تساوي 0,0515 دج وهذا يدل على أن المستثمر سيحصل 0,0515 دج عن كل سهم مستثمر، أما وفق المخطط المحاسبي الوطني فالنسبة تساوي 0,0651 دج، مما يعكس وجهة نظر الإدارة بإعادة استثمار الأرباح المتبقية وذلك من أجل تعظيم ثروة المساهمين من جهة، وتوسيع النشاط وتحسين الأداء من جهة أخرى.

مما تقدم يتضح أن تطبيق المؤسسة للنظام المحاسبي المالي كان له أثر كبير على المعلومات المالية التي تضمنتها الميزانية وجدول حساب النتائج وكذا على الحسابات و العناصر التي تتشكل منها وعلى قيمها مما أثر مباشرة على عملية تقييم الأداء المالي وهذا ما أكده الجدول رقم (8) ورقم (9) ورقم (10) حيث نلاحظ من خلال هذه الجداول أن النسب المالية التي تم حسابها من خلال بيانات ومعطيات النظام المحاسبي المالي قيمتها تختلف عن تلك التي تم حسابها في ظل المخطط المحاسبي الوطني، وهذا راجع إلى الاختلاف الكبير بين النظامين حيث تظهر هذه الاختلافات من خلال إدراج عناصر جديدة لم تكن تظهر في المخطط المحاسبي الوطني وفي المقابل تم حذف بعض العناصر من النظام المحاسبي المالي، كما تم إدماج عناصر في بعضها البعض، إضافة إلى ذلك أن البعض من العناصر تغير تصنيفها، كما أن هناك عناصر تغيرت قيمتها وذلك نظرا لاستخدام طرق أخرى في تقييمها أو بسبب إعادة تقديرها.

وبالتالي هذا التباين والاختلاف في طرق وأساليب الإفصاح عن المعلومات والبيانات بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني بالإضافة إلى التغيرات والإضافات والتصنيفات الجديدة والتعديلات ومختلف طرق القياس والتقييم المحاسبية الجديدة والتي لم تذكر في المخطط المحاسبي الوطني أثرت في القوائم المالية للمؤسسة وكذا على العناصر والحسابات التي تتشكل منها وعلى قيمها، مما أثر مباشرة في عملية تقييم الأداء المالي.

خلاصة:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل يتضح أن تطبيق المؤسسة للنظام المحاسبي المالي كان له أثر واضح على قوائمها المالية وكذلك على المعلومات والبيانات المتضمنة في تلك القوائم وعلى قيمها، مما أثر مباشرة في عملية تقييم الأداء المالي وذلك من خلال المؤشرات والمقاييس التي تم حسابها، حيث نجد أن هذه المؤشرات والمقاييس قيمتها في النظام المحاسبي المالي تختلف عن قيمها في المخطط المحاسبي الوطني ويعود سبب هذا الاختلاف إلى التغيرات والإضافات والتعديلات والتصنيفات الجديدة ومختلف طرق القياس والتقييم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

كما نستخلص من هذه الدراسة رغم أن المؤسسة لم تتبنى النظام المحاسبي المالي بصراحة إلا أنها استجابت للقانون 11/07 والمؤرخ في 2007/11/25 والمتضمن للنظام المحاسبي المالي، والذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، حيث يتجلى هذا التوافق من خلال تطبيق بعض المعايير ولاسيما المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية.

ورغم الايجابيات المنتظرة من تطبيق هذا النظام والتي تهدف بالأساس إلى تحسين جودة المعلومات المالية التي يتطلبها وذلك من خلال توفير بيانات ومعلومات مالية تعكس الوضعية الحقيقية والمركز المالي للمؤسسة، إلا أن هناك عراقيل وصعوبات تواجه المؤسسة نظرا للبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها والتي تتسم بالغموض وعدم الشفافية.

الخاتمة

لقد أدت التطورات والتغيرات البيئية المتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية بفعل ظاهرة العولمة وثورة الاتصالات الحديثة (عولمة الأسواق المالية) إلى إعادة النظر في المحاسبة باعتبارها وسيلة إعلام من جهة، ولغة الأعمال والاستثمارات والأداة التي تترجم وتعكس المعاملات والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة من جهة أخرى، والتي يكمن هدفها في معالجة وتبويب وتسجيل وتنظيم البيانات والمعلومات المالية والاقتصادية على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وأمام هذا الواقع الاقتصادي الجديد عرفت الممارسات والتطبيقات المحاسبية تغيرات جذرية عرفتها معظم دول العالم أدت لعولمة المحاسبة. ومن أجل البحث عن توحيد وتقريب المفاهيم المحاسبية على المستوى العالمي، جاءت فكرة وضع قواعد وأسس مهنية للمحاسبة، نتج عنها نشوء بما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية، والتي تهدف إلى استعمال لغة محاسبية موحدة، وذلك من أجل تجاوز الاختلافات في الممارسات والتطبيقات والمعالجات المحاسبية، خاصة فيما يتعلق في إعداد وعرض القوائم المالية، بهدف تسهيل قراءة وفهم ومقارنة القوائم المالية، وكذا تمكين مستخدمي تلك القوائم من القيام بعملية قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتساعدهم في ترشيد وتوجيه القرارات الاقتصادية المرتبطة بالأحداث والمعاملات التي تقوم بها المؤسسة.

وتعتر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للتقرير المالي في المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات والبيانات المتضمنة فيها أنها تقيس الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي، الذي يعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التي تطمح للنمو والتوسع، كما أن الغاية الأساسية للقوائم المالية هي مساعدة مستخدمي تلك القوائم وبالدرجة الأولى المحللين الماليين على تغطية الجوانب التحليلية المختلفة للبيانات المالية، وتوفير معرفة متعمقة لتحليل وتقييم أداء المؤسسات.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية تبين بأن تطبيق النظام المحاسبي المالي أثر على المعلومات المالية التي تم تبويبها وتسجيلها في الميزانية وجدول حساب النتائج، وهذا راجع إلى الاختلافات والفروقات بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، وبالتالي أثرت هذه التغيرات على مؤشرات ومقاييس تقييم الأداء المالي، حيث نجد قيمتها وفق النظام المحاسبي المالي تختلف عن قيمتها في المخطط المحاسبي الوطني، كما نلاحظ أن تطبيق هذا النظام أثر على النتيجة الصافية للمؤسسة، مما أثر مباشرة على مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم.

وبالتالي هذا الاختلاف في طرق وأساليب الافصاح عن المعلومات المالية بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، إضافة إلى التغيرات والإضافات والتصنيفات الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ومختلف طرق القياس والتقييم والتسجيل المحاسبي والتي لم تكن تظهر في المخطط المحاسبي الوطني أثرت على القوائم المالية للمؤسسة وكذا على حساباتها التي تتشكل منها وعلى قيمها، مما أثر مباشرة في عملية التقييم المالي، وهذا ما يؤكد الفرضية الرئيسية للبحث.

كما نستخلص من هذه الدراسة رغم أن المؤسسة لم تتبنى النظام المحاسبي المالي بصراحة إلا أنها استجابت لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، والذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، حيث يتجلى هذا التوافق من خلال تطبيق بعض المعايير ولاسيما المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 الذي يعنى بعرض الكشوف المالية.

ثم كذلك من خلال هذه الدراسة استخلاص مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- ✓ ترتبط المخططات والأنظمة المحاسبية ارتباطا وثيقا بطبيعة الاقتصاد المحلي وتتأثر بالمحيط الموجود فيه وعليه لا يمكن أن تظل جامدة في ظل التحولات المحيطة بها؛
- ✓ إن اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول جاء نتيجة لعدة عوامل اقتصادية قانونية واجتماعية مما أدى إلى ظهور قوائم مالية مختلفة وغير متجانسة في الشكل والمضمون وهذا ما أدى إلى ضرورة العمل على تقليص فجوة الاختلاف وتحقيق التوافق الدولي؛
- ✓ يعد التوافق المحاسبي الدولي من الأمور التي تساعد في ظل الارتباط بين الأسواق المالية والأنشطة والمعاملات التجارية على قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية، وذلك من أجل الإجابة

عن احتياجات المستثمرين لاسيما المستثمرين الدوليين، وذلك في ظل تباين الممارسات المحاسبية بين مختلف دول العام؛

- ✓ توافر المعايير المحاسبية الدولية يساعد معد المعلومات المالية في إعداد قوائم مالية وملاحق موحدة للشركات المتعددة الجنسيات؛
- ✓ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من قبل المؤسسات الجزائرية في إعداد وعرض قوائمها المالية يسمح لها بإمكانية الدخول إلى الأسواق المالية الدولية؛
- ✓ المعايير المحاسبية الدولية تعتبر الداعم الأساسي للعمل المحاسبي، خاصة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية؛
- ✓ الأداء المالي يعتبر من المحاور الرئيسية المرتبطة بالوظيفة المالية، حيث يحظى هذا الأداء باهتمام المؤسسات التي تطمح للنمو والتطور؛
- ✓ تقييم الأداء المالي يسمح بإمداد الإدارة العليا ومختلف مستوياتها بمعلومات حول الأنشطة المعاملات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك من أجل الحكم على الأداء المالي للمؤسسة؛
- ✓ تطبيق النظام المحاسبي المالي أثر على مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم؛
- ✓ إن ربحية السهم تعتبر من المقاييس الشائعة الاستخدام لتحليل ربحية الشركة وتقييم أدائها، حيث خصصت لجنة المعايير المحاسبية الدولية المعيار المحاسبي 33 ربحية السهم، يستخدم هذا المعيار لمقارنة أداء الشركة نفسها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، كما يستخدم لمقارنة ربحية وأداء الشركة مع الشركات التي تعمل في نفس المجال.

❖ الاقتراحات:

من بين الاقتراحات التي نقدمها ما يلي:

- ✓ حث المؤسسة على ضرورة إعادة تكييف أنضمنها المحاسبية بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية لما له من قدرة في شرح السياسات المحاسبية وتحديد مدلوليها من حيث النتيجة والمركز المالي؛
- ✓ توفير الشروط وتهيئة المناخ اللازم من أجل تطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي؛
- ✓ ضرورة التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير المحاسبية الدولية والشروحات الجديدة التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتكييف النظام المحاسبي المالي معها؛

- ✓ خلق إطار مهني متطور لمهنة المحاسبة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات المحاسبية لتعميق تطبيق المعايير ودراسة متطلبات تطبيقها، وكذا من أجل التعرف على أهم مشكلات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ ضرورة تفعيل القوانين المهنية والرسمية المتعلقة بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جميع الشركات التي ترغب في إدراج رأسمالها في الأسواق المالية، لما لهذا الأمر من توفير قاعدة أساسية لترشيد القرارات الخاصة بالاستثمارات، والمساهمة في توزيع الثروة بين المهتمين باقتصاديات تلك الوحدات؛
- ✓ حث المؤسسات على تبني أساليب جديدة في مجال الاعلام المالي والاقتصادي.

❖ آفاق الدراسة:

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها:

- ✓ التأهيل الدولي في معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية؛
- ✓ مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ الأداء المالي وأثره على عوائد الأسهم؛
- ✓ مدى مساهمة المعايير المحاسبية الدولية في تحسين الأداء المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، دار وال للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

2- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

3- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

4- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية للمؤسسات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

5- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات المالية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

6- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2005.

7- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

8- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

9- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004.

10- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، IFRS et LAS، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

11- صلاح الدين عبد الرحمن فهمي، مقارنة معايير المحاسبة الدولية، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولي، 2000.

12- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

13- طارق عبد العال حماد، معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافق معها، معهد الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

14- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، ، الدار الجامعية، مصر، الجزء الأول، 2003.

15- عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

16- عبد الرحمان الدوري، نور الدين أديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.

17- عبد الستار الصباح، سعود العامر، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

18- عدنان تاية النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

19- عدنان تاية النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، اليازوري، عمان، الأردن، 2008.

20- علاء فرحات طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسساتية والأداء المالي الاستيراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

21- فالترميجس، المحاسبة المالية، ترجمة وتعريب، وصفي عبد الفتاح أبو المكار وآخرون، دار المريخ، الرياض، 2007.

22- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، رام الله ، فلسطين، 2008.

23- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014.

24- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.

25- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

26- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2000.

27- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

28- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، الطبعة السادسة، 2006.

29- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009.

30- نبيه بن عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، مكتبة الملك فهد أثناء النشر، السعودية، 1988.

ثانيا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1- بوعلام صالحي، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير ، جامعة الجزائر، 2010.

2- تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

3- رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق ، جامعة أم البواقي، 2011.

4- زخرونة بوعكة، دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

5- سعاد بورويسة، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة 2010.

6- سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية إتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة كتورة دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.

7- سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة يحي فارس، المدية، 2009.

8- عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع محاسبة وماليه، جامعة الأغواط، 2006.

9- عبد الرحمن هباج، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

10- محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة خيضر، بسكرة، 2015.

11- مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.

ثالثا: الملتقيات

1- خالد جمال الجعارات، ملتقى دولي حول دور المعايير المحاسبية الدولية (LAS- IFRS- IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 25/24/ نوفمبر 2014.

2- صالح مرزاقة، فتيحة بوهرين، الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة يومي 12 و13 ماي 2010 جامعة سعد دحلب، الجزائر.

3- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، يومي: 05-06 ماي 2013.

رابعا: النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009م.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، الصادر بتاريخ 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق ل25 نوفمبر 2007.

خامسا: المواقع الإلكترونية

http://www.IASC.ORG.UK/cmt/001ASP

www.shatharat.net/vb

سادسا: المجلات

1- توفيق محمد شريف، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطور بناء المعايير المحاسبية الدولية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، العدد 05، الرياض، سبتمبر، 1987.

2- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، 2006.

3- رابح بوقرة، عريوة محاد، أثر المعايير المحاسبية الدولية (LAS/ IFRS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR، العدد الأول، جوان 2014.

4- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46، العدد07، 2009.

5- سحر طلال إبراهيم، تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 35، 2013.

6- عادل كتوس، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد LAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009.

7- عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد7، العدد02، 2014.

8- هواري سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 07، 2010.

9- مدني بن بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي-المفهوم، الأهداف والمبررات- مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا:الكتب

1- Bernard Raffournier et autres, comptabilité Internationale,vuibert,paris, France, 1997.

ثانيا:الرسائل والمذكرات الجامعية

1- Samir Merouani, le projet du nouveau système comptable financier Algérien, magister en science de gestion, Ecole supérieure de commerce, Alger, 2007.

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الجزائرية وآثارها على عملية تقييم الأداء المالي.

حيث أصبحت المعايير المحاسبية الدولية مرجعا لاغنى عنه يسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم عامة، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص، حيث لا يتواجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها، وبالتالي فإن هذه المعايير عبارة عن نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية للمحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات على المستوى الدولي.

لذا تأتي أهمية الدراسة من توجهات بعض الدول ومن بينها الجزائر إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال اعتماد الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد يستمد معاييره لإعداد القوائم المالية من المعايير المحاسبية الدولية.

ولتحقيق أهداف البحث قام الباحث بالتطرق إلى واقع التطبيقات المحاسبية الدولية من خلال استعراض الأنظمة المحاسبية الموجودة في العالم وكذا أسباب اختلاف وتباين الممارسات المحاسبية وطرق تجاوزها عن طريق ما يسمى بالتوافق المحاسبي الدولي، كما تم التطرق إلى المعايير المحاسبية الدولية نظرا لأهميتها ومزاياها في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، ولاسيما فيما يخص عرض وإعداد القوائم المالية والتي يعتمد عليها المحلل المالي في عملية التقييم المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

- النظام المحاسبي المالي جاء بعدة بدائل لقياس وتقييم عناصر القوائم المالية.
- أن تطبيق النظام المحاسبي المالي أثر في عملية التقييم المالي.
- أن النظام المحاسبي المالي الجزائري يتوافق بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية.
- الأداء المالي يؤثر على عوائد الأسهم.

الكلمات المفتاحية:

المعايير المحاسبية الدولية،التوافق المحاسبي الدولي،القوائم المالية،الأداء المالي،مؤشرات الأداء المالي

Abstract :

This study aims to investigate the impact of the adoption of international accounting standards in the Algerian institutions and their impact on the process of evaluating the financial performance.

Where it became the International Accounting Standards reference is an indispensable guide for professionals in all parts of the world in general , and on the third in particular countries in the world , where it does not exist in most of those local standards of professional practices governing States, and therefore these standards is a common formats and guidelines lead to directing and rationalize practice of accounting auditing and audit at the international level.

So the importance of the study of the attitudes of some countries, including Algeria to the application of international accounting standards by Algeria adoption of a new financial accounting system derives its standards for the preparation of financial statements of the international accounting standards.

. To achieve the objectives of the research, the researcher addressing the reality of international accounting applications through a review of existing in the world accounting systems, as well as the causes of variation and variation and methods of accounting practices bypassed by the so-called international consensus accounting, has also been addressed to international accounting standards because of its importance and advantages in achieving international accounting compatibility , especially with regard to presentation and preparation of financial statements and that reliable financial analyst in the financial evaluation process.

The study found a range of results , most notably :

- Financial accounting system came several alternatives to measure and evaluate the elements of financial statements.
- That the financial impact of the application of the accounting system in the financial evaluation process.
- That the financial accounting system Algerian largely in line with international accounting standards.
- The financial performance affects stock returns .

.

Keywords:

International Accounting Standards, Accounting Harmonization, Financial Statements, Financial Performance, Financial Performance indicators.